بسم الله الرحمن الرحيم

[illegible]

الفوائد الضيائية

المعروف بـ

شرح ملا جامي

للشيخ نور الدين عبد الرحمن الجامي

مكتبه علوم اسلاميه

اقرأ سنٹر غزنی سٹریٹ، اردو بازار، لاہور

ومن يتوكل على الله فهو حسبه

الحمد لله ذي الآلاء الكافية والنعماء الشافية على ان هذا الكتاب المسمى بالفوائد الضيائية اعني

الفوائد الضيائيه

المعروف به

شرح

ملا جامي

مجلد

للشيخ نور الدين عبد الرحمن بن أحمد الجامي

مكتبه علوم اسلاميه

اقرأ سنٹر غزنی سٹریٹ، اُردو بازار، لاہور

Ph:7224228-7221395

manat.com

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من رفع السماء وخفض الغبراء ونصب عليها اوتاد الجبال لكيلا يسقط سكونها حركة الزلزال وانعم علينا باعراب النعماء في ذلك البناء على وجه الكمال ونصلي ونسلم على نبيك الذي جعلت شفاعته شافية لمرضى سوء الاعمال في يوم الاهوال كافية لنجاة العصاة عن العقوبة والنكال وعلى آله وصحبه الذين جرّوا اكابر الخلق نحو ضياء الدين من ظلمات الغواية والضلال الى ما يبحث عن تركيب الجمل وتعريب الاقوال وبعد فيقول العبد الآسي محمد عبد العلي المدراسي تجاوز عن جرائمه رب الاناسي ان النحو في الكلام كالملح في الطعام لا سيما في لسان العرب احلى من الرطب واهنى من العنب بل هو المرقاة الى فهم كتاب الله العظيم والوسيلة الى معرفة حديث نبيه الكريم وهما في الطرف الاعلى من البلاغة والفصاحة والغاية القصوى من الرشاقة والملاحة ومن احسن ما صنف فيه بيانا واعمه تبيانا هذه الفوائد الضيائية التي اجلى من ان تعرف واعلى من ان توصف وقد تداولت بين الطلاب وتناولتها ايدي اولي الالباب كيف لا ومتنها امام المحققين جمال الملة والدين ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر المعروف بابن الحاجب لان والده كان حاجبا للامير عز الدين الصلاحي الكردي نسبا والمالكي مذهبا ولد آخر سنة سبعين وخمس مائة في بلد اسنا من مضافات مصر واشتغل في صغره بالقاهرة وحفظ القرآن حتى كمل في العربية والاصول بين اذكياء العلماء الفحول ثم قدم دمشق ودرس بجامعها ثم رحل الى الاسكندرية ومات بها رحمه الله نهار الخميس سادس عشر من شوال سنة ٦٤٦ سنة ست واربعين وست مائة ودفن خارجا من باب البحر وله في الفقه والاصول مختصران وفي الصرف الشافية وشرحها وفي النحو الكافية وشرحها الوافية والامالي في مجلد ضخيم وله شرح المفصل وفي العروض قصيدة ومؤلفات اخرى كلها مفيدة وشارحها الفاضل الشهير النامي الشيخ نور الدين عبد الرحمن بن احمد الجامي ولد بها ثالث وعشرين من شعبان سنة ٨١٧ سبع عشرة وثمان مائة بجام من قصبات خراسان وكان لقينا فطينا في العربية والفارسية وله فيهما مصنفات كثيرة وصحب اكثر المشايخ الصوفية وتلقن من سعد الدين الكاشغري واستفاض من خواجه عبيد الله الاحرار السمرقندي وكان من معتقديه السلطان حسين ومير علي شير وينتهي نسبه الى محمد بن الحسن الشيباني التلميذ للامام الاعظم رحمهم الله ووفاته بهراة سنة ٨٩٨ ثمان وتسعين وثمان مائة ودفن في مشهدها ولما توجهت الطائفة الطاغية الاردبيلية الى خراسان اخذ ابنه ضياء الدين يوسف جسده من قبره ودفنه في ولاية اخرى فلما تسلط عليها الطائفة المذكورة نبشوا قبره ولم يجدوه واحرقوا ما فيه من الاخشاب وله الزلفى العظمى يوم الحساب وعليهم النكال والعذاب وقيل تاريخه ومن دخله كان آمنا وقد لخص في هذا الشرح ما في شروح الكافية من الفوائد الوافية ولكن اكثر ماخذه الشرح الهندي للشهاب الدين عمر الدولة آبادي ثم الهندي مع زيادات من تلقاء نفسه لا يمكن الزيادة عليها في لطف التحرير تهذيبا وحسن التسطير ترتيبا كم من فوائد فيه من قول دقيق لا يطلع على اسرارها الا واحد بعد واحد وفرائد من معنى لطيف لم يترشح من انهارها الا وارد بعد وارد واليه اشار القائل بالفارسية ✤ كم از عضدي نميدانيم شرح مولوي جامي ✤ كه در هر نكته اش حيران شده صد فاضل نامي ✤ ولذا كان متداولا في الدرس تحقيقا واعتبارا وقد انطبع في اكثر المطابع كرات ومرارا لكن لقلة اعتناء الطابعين بتصحيح الكاپي وتنقيح البروف وقعت فيه اغلاط كثيرة من تصحيف الالفاظ وتحريف الحروف حتى صارت العبارات من المتن والشرح بحيث لا تميز بينهما لشدة الارتباك الفاسد ولا التباك الكاسد بل مع قطع النظر عن ذلك الضرر تشبث لهما ومزج بهما بعض الحواشي القصيرة الواقعة بين السطور بحيث صدر في المعاني القصور وظهر في المباني الفتور فاستدرت اعناق الطلاب الى ان يكشف عن وجوه عرائس معانيه النقاب ويرفع عن محاسن خرائد مبانيه الحجاب لا سيما اشار الى تصحيحه واقترح علي بتنقيحه المخدوم المولوي محمد خادم حسين احسن الله اليه في الدارين اذ اولا كان مطبوعا باموره السامي في المطبع النظامي سنة ١٢٩٩ وثانيا في المطبع المصطفائي لمحمد مصطفى خان تغمده الرحمن بالرحمة والغفران سنة ١٢٩٩ وثالثا ايضا قد انطبع سنة ١٣٠٠ في هذا المطبع المبارك بحسن توفيق الله تعالى شانه تحت ادارة ابنه الخان المنيع الشان الفائق في كمال حسن صناعة الطبع على الاقران محمد عبد الواحد خان حماه الله عن طوارق الحدثان فشمرت ذيلي عن ساق الجد في رفع اغلاط المتن والشرح على وجه العبور بقدر مقدور وتجنبت تمييز العبارات الممتزجة والالفاظ الملتبسة تمييز اللباب عن القشور وتفريق النقي من المغشوش ولم آل جهدا في رجوعي الى النسخ القديمة الصحيحة القلمية باخذ ما صفا من الصواب فطبع بالكد بلا ارتياب كما يعرف ذلك الناقد البصير لا الطاعن الضرير لكن لم يتيسر لي بضيق الوقت مهلة لمطالعة بعض ماخذ الحواشي فلهذا بقي في الحواشي شيء من الغواشي ما انا معذور فيه وانما الطعن من بدن السفيه فاين جواد لا يكبو وصارم لا ينبو مع هذا جاء هذا الكتاب الصحيح مع الفوائد الرائقة خلت عنها النسخ المطبوعة السابقة ولما لاح بدر تمامه وفاح مسك ختامه ارخت تاريخ طبعه

ان هذا السفر ما احسن به	مسفر كالشمس بدر شارق	متنه في النحو متن موجز	شرحه الكشف نعم الكاشف	نحو نحو النحو نحو نحوه
فيه معنى اللطف تعفو والنوى	طبعه قد جاء بالوجه الحسن	حسنه لم يعرفه الا العارف	حين شئت الارخ من عبد الجناب	بنداء نسخة في النحو نادى الهاتف ١٣٠٢ هـ

رموزها	اسامي ماخذ الحواشي المكتوبة على هذا الكتاب
عص عم	حاشية عصام الدين بن ابراهيم بن محمد الاسفرائيني المتوفى سنة ٩٤٣
عت	حاشية محمد عصمة الله بن محمود البخاري الى المنصف
غف	حاشية عبد الغفور اللاري المتوفى سنة ٩١٢ تلميذ الجامي الى بحث الاصوات في صفحة ٣٤٣
تك	حاشية عبد الحكيم بن شمس الدين السيالكوتي المتوفى سنة ١٠٦٧ من المركبات في صفحة ٢٢٤
عل	حاشية الشيخ وجيه الدين العلوي الكجراتي المتوفى سنة ٩٩٨
حق	حاشية الشيخ نور الحق بن الشيخ عبد الحق الدهلوي المتوفى سنة ١٠٧٣
تش	حاشية الفاضل الناسكندري الى بحث المرفوعات في صفحة ٩٢
ح عب	حاشية محمد عبد الرحمن بن محمود الاسفرائيني
ج م	حاشية جمال الدين بن نصير
الفوائد	الفوائد الشافية في حل اعراب الكافية
حل شي	حل الآيات والابيات لشمس الدين محمد بن عبد الرحمن الاصفهاني
حل ع	ايضا لعبد الرحيم الصفي فوري

[illegible]

marfat.com

المقدمة ١٣

٣	بحث الكلمة	١٦	بحث تقسيم الكلمة	١٨	بحث الكلام	٢٠	بحث الاسم	٢١	بحث الحاصل والمحصول	٢٣	بحث خواص الاسم
٢٥	بحث المعرب	٢٧	بحث حكم المعرب	٢٨	بحث الاعراب	٣٠	بحث العامل	٣٤	بحث الاعراب التقديرى	٣٥	بحث الاعراب اللفظى

غير المنصرف ٣٥

٣٦	بحث العلل التسع لمنع الصرف	٣٦	بحث امثلة العلل التسع	٣٧	بحث جواز صرف غير المنصرف	٣٩	بحث العدل	٤٢	بحث الوصف	٤٣	بحث التانيث
٤٤	بحث المعرفة	٤٥	بحث العجمة	٤٦	بحث الجمع	٤٩	بحث التركيب	٥٠	بحث الالف والنون	٥١	بحث وزن الفعل

المرفوعات ٥٦

٥٧	بحث الفاعل	٥٩	بحث تقديم الفاعل	٦٠	بحث تاخير الفاعل	٦٠	بحث حذف الفعل	٦٢	بحث تنازع الفعلين	٦٦	بحث مفعول لم يسم فاعله
٦٨	بحث المبتدأ	٦٩	بحث الخبر	٧٧	بحث حذف المبتدأ والخبر	٧٩	بحث خبر ان واخواتها	٨١	بحث خبر لا لنفى الجنس	٨١	بحث اسم ما ولا المشبهتين بليس

المنصوبات ٨٢

٨٢	بحث المفعول المطلق	٨٨	بحث المفعول به	٨٩	بحث المنادى	٩٣	بحث توابع المنادى	٩٨	بحث المنادى المضاف	٩٩	بحث الترخيم
١٠٠	بحث المندوب	١١٣	بحث التحذير	١١٥	بحث المفعول فيه	١١٨	بحث المفعول له	١٢٠	بحث المفعول معه	١٢٢	بحث الحال
١٣٣	بحث التمييز	١٣١	بحث المستثنى	١٥١	بحث خبر كان واخواتها	١٥٣	بحث اسم ان واخواتها	١٥٣	بحث المنصوب بلا لنفى الجنس	١٦١	بحث خبر ما ولا

المجرورات ١٦٢

١٦٢	بحث المضاف اليه	١٦٣	بحث الاضافة المعنوية	١٦٧	بحث الاضافة اللفظية	١٦٨	بحث تركيب الاضافة جوازا وامتناعا	١٧٢	بحث منع اضافة الموصوف الى صفته	١٧٥	بحث حكم اضافة الاسماء الستة

التوابع ١٧٧

١٧٨	بحث النعت	١٨٠	بحث الوصف بحال الموصوف ومتعلقه	١٨٤	بحث العطف	١٩٠	بحث التاكيد	١٩٤	بحث البدل	١٩٧	بحث عطف البيان

المبنيات ١٩٩

٢٠٠	بحث المضمر	٢٠٣	بحث انواع المضمر	٢١١	بحث اسماء الاشارة	٢١٤	بحث الموصول	٢١٦	بحث باب الاخبار بالذى	٢٢٠	بحث اسماء الافعال
٢٢٢	بحث الاصوات	٢٢٣	بحث المركبات	٢٢٥	بحث الكنايات	٢٢٧	بحث كم الاستفهامية والخبرية	٢٢٩	بحث اسماء الاستفهام والشرط	٢٣١	بحث الظروف

الاسماء ولواحقها ٢٣٨

٢٣٩	بحث المعرفة	٢٤٠	بحث العلم	٢٤١	بحث النكرة	٢٤١	بحث اسماء العدد	٢٤٩	بحث المذكر والمؤنث	٢٥٢	بحث المثنى
٢٥١	بحث المجموع	٢٦١	بحث المصدر	٢٦٤	بحث اسم الفاعل	٢٦٨	بحث اسم المفعول	٢٦٩	بحث الصفة المشبهة	٢٧٤	بحث اسم التفضيل

الافعال ٢٨٦

٢٨٧	بحث الماضى	٢٨٨	بحث المضارع	٢٩٨	بحث [illegible]	٣٠١	بحث المجازاة	٣٠٥	بحث الامر	٣٠٧	بحث فعل ما لم يسم فاعله
٣٠٩	بحث المتعدى وغيره	٣١٠	بحث افعال القلوب	٣١٦	بحث الافعال الناقصة	٣٢٣	بحث افعال المقاربة	٣٢٨	بحث فعل التعجب	٣٠٣	بحث افعال المدح والذم

الحروف ٣٣٣

٣٣٣	بحث حروف الجر	٣٤٣	بحث الحروف المشبهة بالفعل	٣٤٣	بحث الحروف العاطفة	٣٥٨	بحث حروف التنبيه	٣٥٩	بحث حروف النداء	٣٥٩	بحث حروف الايجاب
٣٦٠	بحث حروف الزيادة	٣٦٢	بحث حرفا التفسير	٣٦٣	بحث حروف المصدر	٣٦٣	بحث حروف التحضيض	٣٦٣	بحث حرف التوقع	٣٦٣	بحث حرفا الاستفهام
٣٦٥	بحث حروف الشرط	٣٦٨	بحث لزوم ما بعد الوالفصل	٣٧٢	بحث حرف الردع	٣٧٢	بحث تاء التانيث	٣٧٣	بحث التنوين	٣٧٦	بحث نون التاكيد

اساس حقائق الكنز على	[illegible]
اسامى الكتب [illegible]	صد
حاشية محمد صادق الكابلى	ش ك
حاشية ابن البقاء	ح م
حاشية محرم آفندى	م
البرسنوى الاسلامبولى	عبد الله
تكملة المرحوم لعبد الله بن	
صالح افندى الروسى	غاية
غاية التحقيق شرح الكافية	جامع
جامع الغموض لعبد النبى	
آحد الكتب للتدريس شرح الفوائد الصمدية	الكذ
للشريف سيد على خان الكبير	
كشاف اصطلاحات الفنون لمحمد على	كشف
ابن القاضى الشيخ على التهانوى	
كليات ابى البقاء الكفوى	حس
رضى شرح الكافية	رض
الشيخ السندى وشمس الدين	سندى
قاموس اللغات	ق
تاج اللغات	تاج
الصراح	ص
منتهى الارب	م
منتخب اللغات	منتخب
نفائس اللغات	نف

التقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن هو اول قديم بلا ابتداء وآخر كريم بلا انتهاء والصلوة على من هو محصول خلق المخلوقات وحاصل الرسل والانبياء وعلى آله واصحابه الذين اجروا احكام الدين بلا استراء اما بعد فيقول المعتصم بحبل الله الواحد الاحد العبد المدعو بخادم احمد غفر له الله الصمد لما التمس مني خلص الاحباب وعمدة الاصحاب لاسيما عزيزي واخي الارشد المولوي علي محمد سلمه الله الابدي الابدان افصل اجمال الحاصل والمحصول الواقع في الفوائد الضيائية فشرعت في شرحه مستعينا بالله سبحانه لكني لقصور باعي في صناعة التصنيف وعجز فكري عن اتيان ما يقتضيه التاليف لا آمن الزلات في هذه الوريقات فارجو من الناظرين ان يحرروا قلم الاصلاح على خطيئاتي ويسدوا واستر العفو على زلاتي وسميته **بالتقرير المعقول في بيان الحاصل والمحصول** اللهم اجعله مقبول الخواص والعوام ومستندا وللامين ايادي العلماء الكرام بحرمة النبي عليه وعلى آله واصحابه الصلوة والسلام فها انا اشرع في المقصود قال الشارح رحمه الله ومحصوله لما كان كلام المص اي الشيخ ابن الحاجب في الايضاح مجملا فصله بقوله ومحصوله اي محصول قول المصنف في الايضاح والمحصول مصدر من حصل بمعنى الحاصل في القاموس الحاصل من كل شئ ما بقي وثبت وذهب ما سواه حصل حصولا ومحصولا والتحصيل تمييز ما يحصل والاسم الحصيلة وتحصل تجمع وثبت والمحصول الحاصل انتهى وفي الصحاح حاصل الشئ ومحصوله البقية وفي الصراح حاصل الشئ ومحصوله اي البقية ونقده ما ذكره الضمير يرجع الى ما الموصول وذكر ماض معلوم من الذكر في القاموس الذكر بالكسر الحفظ للشئ كالتذكار وفي الصراح ذكر ذكري ذكر قيا دكردن من نصر نصير بعض المحققين اي السيد السند في حاشية الرضي قيل كان اراد الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المص وليس كما ظنه لان الناظر في كلام الايضاح يعرف ان المص بعيد عن هذا التحقيق وان كان عبارته المجملة المنقولة وقعت اتفاقا بحيث يحتمل التفصيل بهذا التحقيق كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون دلالتها مشروطة بذكر

المضاف اليه ولا خفاء في انه بعد الوضع لا دخل للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرط متوقفا على ذكر المتعلق فلو كان صاحب هذا التحقيق لم
يبعد ان يتشبث بهذا الكلام بل المص ايضا يستحق ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث قال في حواشي شرحه على الكافية
في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى انتهى ورد[له] بانه قال السيد السند قدس سره بعد ذكر التحقيق الذي ذكره الشارح
قدس سره وهو ايضا محصول ما ذكره الشيخ ابن الحاجب في ايضاح المفصل حيث قال الضمير فيما دل على معنى الى آخر ما ذكره الشارح قدس سره وبعين عبارته
على وجه يستفاد عنه هذا التحقيق سواء قصده اولا وقيل[سه] في بعض الحواشي ظاهر كلام الش ونصه ان حاصل ما نقله من الايضاح موافق لهذا التحقيق وبتقريره فاما
ان السيد اخذه من كلام المص فلا نفهم نعم في قوله ذكره دون حققه ايماء الى ان ذلك ليس من تحقيقاته بل اخذ من الغير انتهى اقول وبالله التوفيق ان عبارة السيد
السند في حاشية الرضي يأبى من انه ليس المحصول منه بل اخذه من غيره اورده على سبيل النقل لانه قال فيها قد طول في تحقيق معنى الحرف بلا طائل اذ يقرب
من المقصود تارة ويبعد عنه مرة اخرى بمراحل ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة فنقول كما ان في الخارج الى آخر ما ذكره الشارح رح الا ان
لفظ ذكره لا يستلزم الذكر على سبيل النقل بل اعم منه ومن الذكر على سبيل التحقيق كما يشهد عليه اللغة نعم قوله ومحصوله يدل على ان[ه] تفصيل الاجمال الذي
كان في الايضاح لانه قد علمت من كلام المص فيه وجود معنى مستقل ووجود معنى غير مستقل فافهم ولا تكن من الغافلين حيث قال اي السيد السند
في حاشية الرضي شرح الكافية كما ان في الخارج هذا من قبيل تشبيه المعقول بالمحسوس لان الموجودات الخارجية محسوسة بخلاف المعقول في الذهن يعني
ان الموجود الخارجي قد يكون وصفا لامر تابعا له وقد لا يكون كذلك الموجود الذهني قد يكون تابعا لامر في الملاحظة وقد لا يكون موجودا قائما بذاته
كالاجسام ومعنى القيام بالذات هو عدم كون القيام بالغير والتبعية اذ لا تغاير بين الشيء وذاته حتى يتصور قيامه به وقدمه في الذكر لشرافته واصالته في الوجود[له]
موجودا قائما بغيره كالالوان ومعنى القيام بالغير هو كونه وصفا لامر تابعا له في التحقق فالمشبه به شأن كالمشبه على ترتيب اللف والنشر
قيل[سه] انه لو قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته هو موجود في ذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان غاية في ايضاح معنى الحرف و
ما يقابله وتنويرا تاما لاستعمال في في الحدود الثلثة ورد[مه] بانه لو كان المتعارف في الموجود بذاته ان يقال هو موجود في ذاته لكان افيد في
التنوير لكنه غير ظاهر وايضا كون الموجود القائم بغيره قائما في غيره بمعنى الظرفية المتحققة بين الحال والمحل صحيح وفي المنور ليست ظرفية متحققة
اصلا كما عرفت فكونه منورا لا يخلو عن شيء وقيل[ه] في بعض الحواشي ويظهر منه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي
التابع لامر بالعرض القائم بالجوهر التابع له صح ان ينسب الى ذلك الامر بلفظة في كما ينسب العرض الى محله بلفظة في والمعنى المستقل لما شابه الجوهر
صح ان يقال انه كائن في نفسه بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم بغيره انتهى واعترض[عه] عليه بان في في قولهم
السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في
نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد في زيد وقولنا الدار في نفسها من واد واحد واجيب[شه] بان المراد بوجه آخر سوى
ما اشار اليه الشارح بقوله وهذا هو المراد بقولهم ان للاسم معنى الخ الا ما توهم بعض الناظرين ان مراده بوجه آخر سوى ما مر في قوله الدار في نفسها
فالعجب انه ما مر بيان وجه استعمال كلمة في على ان قولنا السواد في زيد انه حاصل في زيد كما ان الماء حاصل في الكوز الا ان الاول بطريق الوصفية
والثاني بطريق الظرفية كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته توضيحه ان الموجود على نوعين خارجي

له المراد مولانا جمال الدين عليه الرحمة ۱۲
سه القائل مولانا نور الحق الدهلوي عليه الرحمة ۱۲
مه القائل مولانا عصام الدين عليه الرحمة ۱۲
غه الراد مولانا عصام الدين عليه الرحمة ۱۲
ه القائل مولانا عبد الغفور عليه الرحمة ۱۲
عه المعترض مولانا عصام الدين عليه الرحمة ۱۲
شه المجيب مولانا عبد الحكيم السيالكوتي عليه الرحمة ۱۲

و ذهنی والموجود الخارجی قد لا یحتاج فی وجوده الی محل یقومه وقد یحتاج فالاول هو الجوهر والثانی هو العرض والموجود الذهنی ایضاً
قد یکون بحیث لا یحتاج فی ذلک الوجود الی تعقل امر آخر کمفهوم الذوات المستقلة وقد یحتاج کمفهوم النسب والاسماء تدل علی الصور الذهنیة
الموصوفة بالوصف الاول والحروف تدل علی الصور الذهنیة الموصوفة بالوصف الثانی والمعقول الاول شبیه بالموجود الاول ای الجوهر
والمعقول الثانی شبیه بالموجود الثانی ای العرض ووجه الشبه ظاهر ولا یذهب علیک ان التفاوت بین المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا یصیر
قائماً بغیره والقائم بغیره لا یصیر قائماً بذاته بخلاف المدرک قصداً والمدرک تبعاً فربما یقصد الی المدرک تبعاً فیصیر مدرکاً قصداً او بالعکس
کذا فی بعض الحواشی ثم ان الامر الموجود فی الذهن قد یطابقه امر فی الخارج بان یکون تلک الماهیة التی اتصفت بالوجود الذهنی
متصفة بالوجود الخارجی ایضاً وقد لا یطابقه بان لا یکون تلک الماهیة موجودة فی الخارج وبهذا الاعتبار ای اعتبار المطابقة یلحقه
ای ذلک الموجود الذهنی الاحکام الخارجیة من السواد والبیاض والحرکة والسکون ونظائرهما فان الماهیة اذا وجدت فی الخارج لم
یخل من امور تعرض لها بحسب الوجود وتختص به فلا تکون عارضة لها حال کونها موجودة فی الذهن ویحتمل ان یراد بهذا الاعتبار اعتبار
المطابقة واللامطابقة علی معنی ان الموجود الذهنی بمجرد حصوله فیه ملحوظ من حیث هو هو ومن هذه الحیثیة یجوز ان یکون له امر مطابق
فی الخارج وان لا یکون ویمکن ان تجری علیه احکام خارجیة صادقة او کاذبة وهذا الاحتمال انسب بقولهم واما من حیث هو موجود فی
الذهن فلا حکم له اذ لا یمکن للعقل ان یحکم علیه من هذه الحیثیة الا بان یتصور مرة ثانیة من حیث انه فی الذهن فیحکم علیه باحکام اخری
مخالفة للاحکام الخارجیة کالکلیة والجزئیة والذاتیة والعرضیة والجنسیة والفصلیة الی غیر ذلک من اشباهها وتسمی مثل ذلک معقولات ثانیة
وتحصیل الکلام ان الماهیة اذا وجدت فی الذهن کانت ملحوظة فی نفسها وصالحة لان یحکم علیها بامور لا تعرض لها فی الخارج وهی
المسماة بالعوارض الخارجیة وغیر صالحة لان یحکم علیها بامور لا تعرض لها الا فی الذهن بل لابد لهذا الحکم من تصورها مرة ثانیة
لیلاحظ عروض هذه العوارض لها فیحکم بها علیها واما لوازم الماهیة من حیث هی فهی عارضة لها فی الوجودین فصح ان یحکم بها علیها
فی کل واحد من الملاحظتین وانما سمیت العوارض الذهنیة معقولات ثانیة لانها فی الدرجة الثانیة من التعقل واعلم ان الماهیة الموجودة
فی الذهن اذا احدثت من حیث هی ذهنیة کانت ممتنعة الحصول فی الخارج سواء کانت تلک الصورة الذهنیة ماخوذة من الممتنع
او الممکن واما اذا نظر الیها من حیث هی مع قطع النظر عن اعتبار کونها ذهنیة فقد تکون ممتنعة وقد لا تکون الا ان الحکم بامتناعها او امکانها
لا یمکن الا حال وجودها فی الذهن فتامل یصلح ان یحکم بصیغة المجهول علیه ای علی المعقول وبه ای بالمعقول کما اذا
تعقلنا القائم فانه یصلح ان یحکم علیه بان یقال القائم زید ویصلح ان یحکم به بان یقال زید القائم قیل کان الاولی ان یقول یصلح لان یکون
مسنداً الیه ومسنداً لیکون وجهاً لتخصیص الاسناد بالاسم والفعل ولا یخفی انه کما لا یصلح الملحوظ تبعاً لان یکون طرفاً للحکم لا یصلح ان یکون طرفاً
للنسبة التامة بل لا یصلح ان یکون طرفاً لنسبة اضافیة کانت او تعلیقیة فالاولی ان یوسع الدائرة بحیث یستفاد منها
اختصاص الموصوفیة وکون الشیء صفة وکون الشیء مضافاً او مضافاً الیه وکون الشیء مفعولاً وملحقاً به بما سوی الحرف واجیب عنه
بان المراد من المحکوم علیه وبه هو المسند الیه والمسند به من قبیل ذکر الخاص وارادة العام فان اطلاق المحکوم علیه وبه علی المسند الیه وبه

له القائل مولانا عصام الدین عبد الرحمن ١٢

مه مجیب مولانا عبد الرحمن عبد الرحمن ١٢

marfat.com

وبالعكس شائع فيما بينهم ثم المفهوم من هذا الكلام ان كل ما هو مدرك قصدا وملحوظ في ذاته يصلح ان يكون محكوما عليه وبه وهذا باطل
لان معنى الفعل معنى مدرك قصدا وملحوظ في ذاته مع انه لا يصلح ان يكون محكوما عليه وبه واجيب عنه بوجوه احدها ان الواو ههنا
بمعنى او ويعني المعنى المدرك قصدا يصلح لان يحكم عليه او به وثانيها ان المراد انه يصلح ان يحكم عليه وبه باعتبار ذاته ومعنى الفعل باعتبار
ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه لكن الواضع لما اعتبر ان يكون مسندا الى شيء ابدا لم يقع محكوما عليه لذلك الاعتبار لئلا يلزم خلاف
وضعه وثالثها ان المعنى المستقل في الفعل هو الحدث ولا شك ان الحدث باعتبار كونه مدلولا من المصدر يصلح لان يحكم عليه
وبه وان لم يصلح لان يحكم عليه وبه باعتبار كونه مدلولا تضمنيا في ضمن الفعل ورابعها انه باعتبار لفظ الابتداء فقط يصلح ان يحكم عليه
وبه فافهم ومعقول هو مدرك تبعا يعني كما ان في الخارج موجودين احدهما مستقل قائم بذاته كالجواهر وثانيهما موجود
غير مستقل وغير قائم بذاته كالاعراض كذلك في الذهن مدركان احدهما مستقل لا يكون ادراكه في تبع ادراك آخر والآخر مدرك يكون
ادراكه في تبع ادراك آخر بان يكون آلة لملاحظة غيره كما اذا تعقلنا البصرة والكوفة في قولنا سرت من البصرة الى الكوفة ثم تعقل معنى
من تبعيتهما لا بذاته والة لملاحظة غيره بالمعنى الذي ذكر سابقا وهو ان يكون تابعا لامر آخر في الملاحظة والتفات النفس اليه
كالعرض التابع للجوهر في الحصول فيكون كل منهما ملحوظا الا ان احدهما بالذات والآخر بالتبع لا بمعنى ان يكون مرآة لمشاهدة غيره
كالصورة العقلية لمعلومها اذ المعاني الحرفية ليست صورا لمتعلقاتها وبهذا ظهر ان ما قيل ان مفهوم كل رجل ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة
افراد الرجل وآلة لتعرفها مع ان كل رجل يصير محكوما عليه ولا يلزم ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظتها لفهم معناه فما قالوا ان المعقول
تبعا لا يصلح لكونه محكوما عليه وبه انه لا بد من ذكر الغير لاجل فهم معناه وكلا الامرين باطلان منشؤه عدم الفرق بين كون المعنى
الحرفي آلة لملاحظة غيره وبين كون الوصف العنواني آلة لملاحظة افراده على انا لا نسلم ان مفهوم كل رجل محكوم عليه بل الحكم على الافراد
والوصف العنواني مرآة لملاحظة عند من يقول العلم بالوجه مغاير للعلم من ذلك الوجه ولا نم ان مفهوم كل رجل ملحوظ تبعا لملاحظة افراده
بل الملحوظ بالذات هو المفهوم الا ان الحكم عليه باعتبار صدقه عند من يقول باتحادهما كذا قيل في بعض الحواشي ثم اعلم ان المراد
بالغير هو المتعلق اي ليس المراد بالغير ما يغايره مطلقا بل ما يكون له تعلق به ويكون حالا من احواله فلا يرد ان الشيء يكون آلة لملاحظة
امر يغايره فلا يصلح لشيء منهما اي المحكوم عليه وبه اذ الصالح لهما لا يكون الا ما هو ملتفت بالذات بداهة فان النفس
مجبولة على انها ما لم يلتفت الى شيء قصدا لا يتمكن من الحكم الا ترى انه حين رؤية الوجه في المرآة يتمكن من الحكم على الوجه لكونه
مرئيا قصدا ولا يتمكن من الحكم على المرآة لكونها مرئية تبعا قيل يتجه عليه انك قد حكمت على المعاني الحرفية بعدم الصلاحية لهما
فيصلح ان يحكم عليه وجوابه انه في هذا الحكم ملحوظة في ذاتها واما ثبوت عدم الصلاحية لها فباعتبار ملاحظة اخرى فان قيل فهي في
حد ذاتها صالحة للحكم عليها اذ لولا ذلك كيف يصدر هذا الحكم قلنا الحكم عليها بانها اذا كانت ملحوظة تبعا لا يصلح ان يحكم عليها يعني انها
ما دام متصفة بكونها معاني حرفية لا يصلح له وهذا لا ينافي الحكم عليها فتامل فان الحق ان ذات معنى الحرف يمكن ان يتعقل قصدا فيصلح
ان يكون محكوما عليه لكن بهذا الاعتبار لا يكون معنى حرفيا الا ترى ان قولنا نسبة القيام الى زيد واقعة صحيح ويتعقل النسبة الخصوصية

بین زید وقائم فی قولنا زید قائم قصدا وتحکم علیها بالوقوع فهذه النسبة امر واحد قد یتعقل ویعبر بالنسبة المذکورة وقد یتعقل ویعبر
بالرابطة فی قولنا زید هو قائم فهو معنیً حرفیٌ بالاعتبار الثانی لا بالاعتبار الاول وکذلک مفهوم الابتداء کما بینه الشارح والاقرب
الی فهم المبتدئ ما ذکره قدس سره فی حواشی شرح التلخیص من ان نسبة البصیرة الی مدرکاتها کنسبة البصر الی مبصراته لانک اذا نظرت
الی المرآة وشاهدت صورة فیها فلک هنا حالتان احدٰهما ان یکون متوجها الی تلک الصورة مشاهدا لها قصدا جاعلا فالمرآة ح آلة فی مشاهدتها
ولا شک ان المرآة مبصرة فی هذه الحالة لکنها لیست بحیث تقدر بابصارها علی ان الوجه بهذا الحکم علیها وتلتفت الی احوالها وآلثانیة
ان یتوجه الی المرآة نفسها وتلاحظها قصدا فتکون صالحة لان یحکم علیها وتکون الصورة ح مشاهدة غیر ملتفت الیها فظهران فی المبصرات
ما یکون تارة مبصرًا بالذات واخری آلة لابصار الغیر فقس علی ذلک المعانی المدرکة بالبصیرة اعنی القوی الباطنة فالابتداء مثلا
منصوب علی المصدر او الحال والمقصود منه دفع توهم التخصیص بالمذکور قبله اذا لاحظه العقل لما ذکران المدرک فی الذهن قد یکون
مدرکا قصدا ملحوظا فی ذاته یصلح لان یحکم علیه وبه وقد یکون مدرکا تبعا وآلة لملاحظة غیره ولا یصلح لشیء منهما فصورة فی مفهوم الابتداء
الذی جمع فیه هذان الاعتباران ووضع بازائه بالاعتبار الاول لفظ الابتداء الذی هو اسم واعترض علیه بانه یفهم من هذا الکلام
ان یکون لفظ الابتداء وکلمة من کلاهما موضوعان لمفهوم واحد کان فیه اعتباران فمن حیث انه مدرک قصدا مفهوم لفظ الابتداء
ومن حیث انه مدرک تبعا وآلة لملاحظة الغیر مفهوم کلمة من مع انه صرح فیما بعد بقوله والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمفهوم کلی
ولفظ من موضوع لکل واحد من جزئیاته المخصوصة وهما متغایران اجیب عنه بانه لم یقل ان مفهوم الابتداء بالاعتبار الثانی مدلول کلمة
من حتی یلزم علیه هذا المحذور بل صور فیه هذا الاعتبار فقط واجابه عنه بعض المحشین بان مدلول من مدلول الابتداء من حیث انه
اضیف الی السیر والبصرة ولیس افراد الابتداء الا حصصا ولیس له افراد حقیقیة اورد علیه انه لو کانت جزئیات الابتداء التی هی
معنی من حصصا لمفهوم الابتداء الکلی لکان من دالا علی معنی مستقل بالمفهومیة بالتضمن ضرورة تحقق المفهوم الکلی فی ضمن حصصه فلا یصدق علیه
تعریف الحرف بل تعریف الاسم اذ معنی فی نفسه فی قوله ما دل علی معنی فی نفسه اعم من ان یکون مطابقیا او تضمنیا فالاولی ان یقال ان تلک
الجزئیات لیست حصصا لمفهوم الابتداء بل مفهوم الابتداء عرضی لها فیلزم المخالفة بین هذا القول وبین ما ذکر فی قوله والحاصل الا ان یقال
فی التوفیق ان لفظ الابتداء قد یعبر به عن المعنی الکلی وقد یعبر به عن الجزئیات ففی قوله الابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا الخ یراد فیه المفهوم
الکلی وفی قوله اذا لاحظه العقل من حیث هو حالة بین السیر والبصرة یراد منه المفهوم الحرفی الغیر المستقل فیندفع المخالفة ویکون هذا الکلام
موافقا لما ذکره فی قوله والحاصل فتامل قصدا بان یتوجه العقل الیه فی نفسه وهو منصوب علی المصدریة ای ملاحظة قصدیة او علی الحال ای حال
کونه مقصودًا او ملابسا باعتبار الذات او منصوب علی التمیز ای بطریق القصد وبالذات عطف تفسیری لقوله قصدا کان معنی مستقلا
بالمفهومیة ای لا یحتاج فی المفهومیة الی متعلق حاصله ما قال فی بعض الحواشی من ان الابتداء ان اخذ مطلقا کان معنی مستقلا وان اخذ متعلقا
بمتعلق مخصوص کالسیر او البصرة فله اعتباران احدهما ان یلاحظه العقل من حیث انه مفهوم من المفهومات ویتوجه الیه بالقصد فیکون مفهوما مستقلا
یصلح لان یحکم علیه وبه ویعبر عنه بابتداء سیر البصرة وثانیهما ان یلاحظه العقل من حیث هو حالة لذلک المتعلق وجعله آلة لتعرف حاله ویکون المتوجه

marfat.com

اليه قصدا وكذلك المتعلق وهو بهذا الاعتبار لا يستقل بالمفهومية ولا يصلح لان يحكم عليه وبه فمعنى من ليس هو الابتداء المطلق ولا المخصوص المأخوذ بالاعتبار
الاول ولا يصلح ان تصح الحكم عليه وبه قطعا لانه لا شك في ان المفهوم المستفاد منه في قولك سرت من البصرة على الوجه الذي تستفيد منه لا يصلح
شئ منهما فتعين ان يكون معناه الابتداء الخاص بالاعتبار الثاني وهو معنى لا يتحصل ذهنا ولا خارجا الا بجعل آلة للملاحظة ووسيلة الى تعرف حاله
ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهومية الا ترى ان الاستقلال وعدمه صفتان للملاحظة فاذا لوحظ الشئ بلحاظ استقلالي يكون مستقلا
واذا لوحظ من حيث كونه مرآة لغيره يكون غير مستقل ولزمه تعقل متعلقه وهو ما منه الابتداء لانه لا بد للابتداء منه فيكون المتوجه اليه بالقصد هو
الابتداء ويكون المتعلق متوجها اليه تبعا للملاحظة حيث لا يكون بدونه كرؤية المرآة اذا كان المقصود رؤية الصورة ومشاهدتها اذ رؤية المرآة ح ليست مقصودة
بالذات بل هي آلة لمشاهدة الصورة اجمالا وتبعا حتى يكون حالة اجمالية في الذهن وهذا لدفع ما يقال من ان تعقل المتعلق لازم في الابتداء
المطلق ايضا لانه يلزم الابتداء من الشئ فتعقل الشئ لازم له الا ان لزوم التعقل الاجمالي غير مضر في المعنى الاسمي وانما المضر ان يكون تعقله موقوفا
على تعقل الغير بخلاف ما اذا كان مدركا والمراد انه يكفي ذكر متعلقه اجمالا وتبعا ولا يلزم ذكره تفصيلا واصالة كما لا بد من ذلك في الحرف كذا في
بعض الحواشي من غير حاجة الى ذكره لان المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور الابتداء بدونه وهو شئ ما مفهوم من لفظ الابتداء بطريق الالتزام
ولما كان ذلك المتعلق غير ملتفت بالذات بل ملتفتا بالتبع كفت دلالته هذه بخلاف ما لو كان ملتفتا بالذات فانه لا بد ح من ذكر متعلقه لافهم معنى
الابتداء بل لفهم ذلك المتعلق بضم كلمة اخرى ليدل عليه وهو اي الابتداء بهذا الاعتبار اي باعتبار انه ملحوظ قصدا ولازم تعقل متعلقه اجمالا
مدلول لفظ الابتداء فقط اسم فعل بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيينا للفظ فكانه جزاء شرط محذوف اي اذا عرفت ان الابتداء الملحوظ
بالذات معنى لفظ الابتداء فانته عن جعله معنى من فان قلت الحصر المستفاد من قوله فقط ممنوع لجواز ان يدل لفظ آخر ايضا على هذا المعنى كلفظ
الاول قلت الحصر اضافي بالنسبة الى الحرف والمراد انه مدلول لفظ الابتداء ولا يمكن ان يكون مدلول من والمراد من قوله فقط انه لا يحتاج الى امر
آخر في كونه دالا عليه وقوله لا حاجة في الدلالة آه بيان له فلا حاجة في الدلالة عليه اي في كون لفظ الابتداء دالا على ذلك المعنى الملحوظ بالذات
الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه او لا حاجة للمتكلم في الدلالة عليه ويكون الدال ح من ل
على كذا الا يتوهم انه يلزم تعليل الشئ بنفسه لانا نقول ل في من ح له متعلق في قوله لتدل لازم وهذا اي كون المعنى ملحوظا بالذات متوجها اليه بالقصد معتبرا لاجل
الذات لا لغيرها هو المراد بقولهم ان للاسم والفعل معنى كائنا في نفس الكلمة الدالة عليه يعني ان ليس مرادهم بكون المعنى اي معنى الاسم
والفعل في نفس الكلمة ان مدلولهما مدلول الكلمة لان كون مدلولهما مدلول الكلمة من الامور البينة لا يحتاج الى البيان مع ان مفهوم الحرف ايضا مفهوم
الكلمة فلا وجه لتخصيص الاسم والفعل بذلك بل المعنى ان كل واحد من الاسم والفعل اذا انتقل الى ذهن السامع انتقل معها المعنى اليه فكان قالب الكلمة
كظرف اذا نقلت نقلت بما فيه فيكون معنى التعريفين الاسم والفعل كلمتان تدلان على معنى ينتقل الذهن اليه عند انتقالهما اليه وحدهما واذا شابه الكلمة
بالظرف باعتبار انتقال ما فيها بنقلها صح نسبة الكلمة الى المعنى بكلمة في وقيل ان المعنى ثابت في نفس الكلمة اذا كان مفهوما منها من غير كلمة اخرى
وما يقال من ان للحرف معنى كائنا في غيره فليس معناه ان المعنى الحرفي مدلول الغير بل انه لما لم ينتقل اليه الذهن عند انتقال الحرف وحده كان الحرف
كظرف حال عن المظروف فلا يصح ان ينسب اليه بكلمة في ويصح نسبته الى الغير بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند حصوله فكانه حاصل فيه ولا يخفى عليك

marfat.com

انه لو جعل كلمة في بمعنى الباء صح التعريفان من غير احتياج لتصحيح الظرفية الى امثال هذه التكلفات البعيدة من افهم الغير اللائق لمقام التعريف خصوصاً
بالنسبة الى المبتدئ وانه ليس في عبارة الشارح قدس سره ما يحوجنا الى اعتبارها فتدبر واذا لاحظه اى الابتداء العقل من حيث هو حالة اى
من حيث انه صفة السير بالقياس الى البصرة وهو كونه مبتدأ او من حيث انه صفة المتكلم بالقياس الى السير والبصرة وهو كونه مبتدِئاً بكسر الدال بين السير والبصرة
مثلاً اى باعتبار انه رابطة بينهما ملحوظة بتبعهما لما موجب انحصاف احدهما بالقياس الى الآخر لا من حيث هو معنى قائم بالسير بالقياس الى البصرة فانه
بهذا الاعتبار معنى اسمي ملحوظ في ذاته ونسبته الى السير والبصرة ملحوظ بتبعها على قياس النسبة بين المحكوم عليه والمحكوم به فانها من حيث انها قائمة بالطرفين
ملحوظة تبعيتها لا يمكن حصولها في الذهن بدونهما مدلوله للرابط بخلاف ما اذا لوحظت في حد ذاتها وجعلت قيامها بالطرفين آلة لملاحظتها فانه حينئذ يكون
مدلولاً اسمياً يدل عليها بقولنا النسبة التي بين الطرفين ويصح ان يكون محكوماً عليها وبها كذا قيل[له] وجعله آلة لتعرف حالهما اى
واسطة لمعرفة حالهما فان حالهما هو الابتداء والمبتدأ منه فان السير لا يقع مبتدأ والبصرة لا يقع مبتدأ منها الا بملاحظة النسبة الحرفية فيهما كما
لا يقع زيد وقائم في قولنا زيد قائم مسنداً ومسنداً اليه الا بعد ملاحظة النسبة الحرفية بينهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية يعني انه لم يلتفت
اليه الذهن بتبع معنى آخر وان المقصود بالذات انكشاف ذلك المعنى وانما التفت اليه الذهن لكونه حالاً من احواله لا انه حاصل في الذهن في ضمن معنى آخر
كالمدلول التضمني بالقياس الى المطابقي فلا يصلح ان يكون محكوماً عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه مخصوصاً اى
لا يمكن ان يتعقله السامع الا بتعقل متعلقه بخصوصه وذلك بين لان تعقل النسبة المخصوصة بخصوصها لا يتصور بدون الطرفين بخصوصهما وذلك التعقل لا يمكن الا بذكر
المتعلق صريحاً لكونه ملتفتاً بالذات وبعموم وضع من فان ما كان وضعه عاماً لا يفيد الخصوص بدون ضميمة وهي متفاوتة بحسب الموضوعات كتقدم المرجع
في ضمير الغائب والمتكلم في ضمير المتكلم والاشارة في اسم الاشارة الى غير ذلك فذكر المتعلق في الحرف بمنزلة هذه الضمائم كذا في بعض الحواشي ولا ان يدل
عليه على صيغة المجهول والمراد منه المعنى اللغوي اى لا يمكن ان يكون المعنى الحرفي مدلولاً عليه بذكر الحرف عند السامع الا بضم كلمة اخرى دالة
على متعلقه اى بذكر اللفظ الدال على المتعلق معه وهذا بحسب العادة للفهم بطريق السهولة والا يجوز فهم المعاني في نفسها من القرائن والاحوال فان
قلت ان المناسب ان يقول بعد هذا وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ من قلت اكتفى بما ذكره من قوله وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
لانه مفهوم منه فترك لطلب الاختصار والحاصل اى حاصل قوله فالابتداء مثلاً الخ ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي فان قلت
ان الحاصل خلاف المحصول فكيف يكون هذا الكلام حاصل الكلام الاول لان المحصول يدل على ان الابتداء امر واحد قد يلاحظه العقل
قصداً وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء وقد يلاحظه العقل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظة من معاً
والحاصل يفيد ان الابتداء الكلي مدلول اسمي وجزئياته مدلول حرفي ولا شك ان الجزئيات مغايرة للكلي قلت ان جزئيات الابتداء
جزئيات اضافية لكونها حصصاً لمفهوم الابتداء لان المراد الابتداء من حيث انه عرض لخصوصية كونه حالة بين السير والبصرة مثلاً وتلك الخصوصية
والتقييد لا يصير جزئياً حقيقياً لاحتماله الوقوع على انحاء شتى والحصة هي الكلي باعتبار تقييده بخصوصية فصح ان الابتداء المطلق مدلول
اسمي وان الابتداء من حيث انه حالة بين السير والبصرة مدلول حرفي مع كونه جزئياً اضافياً له الخ وقيل[له] في التطبيق بين الحاصل والمحصول
انه لم يصرح بان الابتداء في كلا القسمين واحد حقيقي بل قال ان الابتداء اذا لاحظه العقل قصداً الخ والظاهر ان الابتداء باختلاف هذه الملاحظة

[له] قائل مولانا عبد الحكيم السيالكوتي عليه الرحمة ١٢

[له] قائل الحافظ ... عليه الرحمة ١٢

marfat.com

بجملت كلية وجزئية ايضا وذلك لان الابتداء الذي وضع له لفظة من اذا اخذ الحاصل من حيث انه حالة بين السير والبصرة وآلة لتعرف حالهما فتنزع منه
جزئي والمعنى الذي وضع لفظ الابتداء بازائه انما هو مطلق بغير النظر الى تلك الخصوصية فيكون معنى كليا بالضرورة فظهر ان تخالف اللاحظتين يوجب تخالف
المعنيين كليا وجزئيا فصح ان قوله فيحمل الكلام الاول ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئيات المخصوص متعلقة بمعنى الابتداء اي الجزئيات وشمل
الاستعمال لا مجاز الوضع فان قلت ايلزم ان يكون من موضوعة لابتداء مطلقا الا ان الوضع شرط استعماله في جزئياته فلا يثبت استعماله قلت انه يلزم ان
يكون كلمة من مستعملة في المعاني المجازية مع ترك استعمالها في المعنى الوضعي ولا يلزم ان يكون مجازا لا حقيقة ضرورة من حيث انها
حالات متعلقاتها اعلم ان المعنى الحرفي هي النسبة والآلات لتعرف احوالها عطف تفسيري لقوله حالات واحوال المتعلقات هو كونها مبتدأ او منتهى قيل انه
لو لم يكن لفظة من موضوعة لكل واحد من الجزئيات لان الجزئيات غير متناهية واجيب بان ذلك عند من قال بالوضع العام والموضوع له الخاص ان يوضع
اللفظ بازاء الجزئيات في ضمن المفهوم الكلي بوضع واحد لا باوضاع متعددة حتى يلزم كونها مشتركة لان المعتبر في الاشتراك تعدد الوضع ومن لم يعرف معنى الابهام وقع
في حيص بيص من الفرق بين الحروف والاسماء اللازمة الاضافة بان الواضع اشترط ذكر المتعلقات في الحروف ولم يشترط ذلك في تلك الاسماء اللازمة الاضافة
فيها اصلا ولم يرد منهم نص في ذلك الاشتراط بل غاية ذلك من الالتزام ذكر تلك المتعلقات في الحروف وذلك مشترك بينها وبين الاسماء اللازمة الاضافة كذا في
بعض الحواشي ثم اعلم ان قولنا سرت من البصرة الى الكوفة يدل على ان ابتداء المسافة التي وقع السير فيها البصرة وذلك تعبير على ما اشتهر الا ان السير يشتمل
على حركات وقصر الابتداء من حركات فكيف يكون معناها جزئيا والجواب المعتبر في كون المفهوم معنى جزئيا امران احدهما اصطلاحية في المستقل الى المستقل امرا آخر تأتيهما
كونها ملحوظة بالذات والاول غير كاف لان المفهومات تلك كلي الا كونه جزئيا حقيقيا فكلا كذا قيل وذلك المعنى الكلي
يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه واما
تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا يصلح ان تكون محكوما عليها وبها ان المحكوم عليه وبه لا بد ان
يكون ملحوظا قصدا بالذات والحروف لما كانت روابط بين الاسماء والافعال فمعانيها المتعلقات مخصوصة بين المعاني المستقلة نائبة عن الالتفات اليها قصدا لان نسب
والمتعلقات من حيث انها متعلقات بين الاطراف لا يكون ملحوظة قصدا او تعبير بها من الابتداء والانتهاء والظرفية والتعليل والتاكيد والتقرير والاستفهام فهي من لوازم
تلك المعاني اذ لا بد في كل واحد منها ان يكون ملحوظا قصدا دليل لعدم كون الجزئيات محكوما عليها وبها لا يحتمل ان النسبة لا بد ان يكون بين المحكوم
عليه والمحكوم به فلابد ان يكون كل واحد منهما ملحوظا قصدا وبالذات معتبرا في النسبة بينهما ولما لم يكن الجزئيات ملحوظة قصدا وبالذات فلا يصح ان تكون محكوما عليها
وبها التعبير النسبة بينهما لم يمكن ان تعتبر النسبة بينه وبين غيره لا يقال ان النسبة الحرفية معتبرة في مفهوم الفعل فيلزم ان لا يقع معناه المطابقي محكوما عليه وبه
او المركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل فيلزم ان لا يقع شيء من الموضوع والمحمول بل المقدم والتالي والقضايا محكوما عليه وبه لوجود النسبة بينهما لانا نقول
ان النسبة عند النحاة في الفعل بطريق التضمين اشار اليه السيد السند قدس سره في حاشية المطول كذا في بعض الحواشي بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها هذا يعني كون تلك الجزئيات التي هي معنى الحرف بحيث لا تتعقل الا بذكر متعلقاتها هو المراد
بقولهم اي النحاة ان الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها والمراد بغيرها متعلقاتها وبكون المعنى في غيره انه معتبر لاجل
غيره ملحوظ لمعرفة غيره وبكونه في نفس الكلمة انه معتبر لاجل ذاته لا لغيره هذا آخر ما تيسر لي في هذا المقام بفضل الله الملك العلام ١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

الديباجة في وجه التاليف وعدم التصدير بالحمد

الحمد لوليه + والصلوة على نبيه + وعلى آله واصحابه + المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية + بحل مشكلات الكافية + للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه + واسكنه بحبوحة جنانه + نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير + للولد العزيز ضياء الدين يوسف + حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف + وسميتها بالفوائد الضيائية + لانه لهذا الجمع والتاليف كالعلة الغائية + نفع الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل + وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل + اعلم ان الشيخ رحمه الله تعالى لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان جعله جزءا منها هضما لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف رحمهم الله تعالى حتى يصدر به على سنتها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون تركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزءا من كتابه بل تلفظ

تعريف الكلمة والكلام واللفظ

الكلمة والكلام لانه يبحث فی هذا الكتاب عن احوالهما فمتی لم تعرفا کیف یبحث عن احوالهما وقدم الكلمة علی الكلام لكونها افراد یا جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال

الكلمة قیل هی والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثیر معانیهما فی النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثیراتهما بالجرح حیث قال

شعر جراحات السنان لها التیام ✤ ولا یلتام ما جرح اللسان ✤ والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدلیل قوله تعالی الیه یصعد الكلم الطیب وقیل جمع حیث لا یقع الا علی الثلث فصاعدا والكلم الطیب مؤول ببعض الكلم واللام فیها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بینهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسیة یقال هذا الجنس واحد وذلك الواحد جنس ویمكن حملها علی العهد الخارجی بارادة الكلمة المذكورة علی السنة النحاة

لفظ اللفظ فی اللغة الرمی یقال اكلت التمرة ولفظت النواة ای رمیتها ثم نقل فی عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنی الملفوظ كالخلق بمعنی المخلوق الی ما یتلفظ به الانسان حقیقة او حكما مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقیقی كزید وضرب والحكمی كالمنوی فی زید ضرب واضرب اذ لیس من مقولة الحرف والصوت اصلا ولم یوضع له لفظ وانما عبروا عنه باستعارة لفظ المنفصل له من نحو هو وانت واجروا علیه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقیقة والمحذوف لفظ حقیقة لانه قد یتلفظ به الانسان فی بعض الاحیان وكلمات الله تعالی داخلة فیه اذ هی مما یتلفظ به

الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة فيه فلا حاجة الى قيد يخرجها واما قال اللفظ
ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون اللفظ
اخصر فوضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه
الشيء الثاني قيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم منه معناه متى اطلق بل اذا
اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم
ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في
محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا حاجة الى اعتبار قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد
بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنيّ
اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده
عنه تخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم تعلق بها وضع وتخصيص اصلا و
بقيت حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ
وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض
آخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون
لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ
الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى

تعريف الوضع والمعنى وما يتعلق بهما

معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ آخر مفردا كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة وغيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما يرتكب في مثل من قتل قتيلا فله سلبه او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد ح من بيان نكتة في ايراد احد الوصفين جملة فعلية والآخر مفردا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه وان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول به بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان مقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فيخرج به

بيان وضع الضمائر وتعريف المفرد

عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واشالها مما دل جزء اللفظ منه على جزء المعنى
لكنه يُعدّ لشدة الامتزاج لفظة واحدة واُعرِب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله
علماً داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من
علم النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب وما اورده صاحب المفصل في
تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع بمثل عبد الله علما
خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة وبقي مثل الرجل وقائمة وبصري مما يعد لشدة
الامتزاج لفظة واحدة داخلا فيه فاخرجه بقيد الافراد ولو لم يخرجه بتركه لكان انسب
لما عرفت واعلم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه
شيء آخر فمتى تحقق الوضع تحققت الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما
وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة
لفظ ديز المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة
اُح اُح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي
الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها
لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى والوضع يستلزم الدلالة فهي اما ان يكون من
صفتها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة والمراد بكون المعنى
في نفسها ان تدل عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لاستقلاله

بيان استلزام الوضع الدلالة

تقسيم الكلمة الى الاقسام الثلثة

بالمفهومية او من صفتها ان لا تدل على معنى فى نفسها بل على معنى تحتاج فى الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلاله بالمفهومية وسيجئ تحقيق ذلك فى بيان حد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثانى وهو ما لا يدل على معنى فى نفسها الحرف كمن والى فانهما يحتاجان فى الدلالة على معنييهما اعنى الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة والكوفة فى قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمى هذا القسم حرفا لان الحرف فى اللغة الطرف وهو فى طرف اى جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع عمدة فيه كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها اما من صفتها ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بنفسها فى الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اعنى الماضى والحال والاستقبال اى حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلثة ايضا مقارنا له او من صفتها ان لا يقترن ذلك المعنى فى الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثانى وهو ما يدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم وهو ماخوذ من السمو هو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى فى نفسها مقترن باحد الازمنة الثلثة الفعل سمى به لتضمنه الفعل اللغوى وهو المصدر

وقد علم بذلك اى بوجه حصر الكلمة فى الاقسام الثلثة حد كل واحد

marfat.com

التنبيه على الحدود وتعريف الكلام

منها اى من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اى بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى فى نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى فى نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم كلمة تدل على معنى فى نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة والحرف ممتاز عن اخوته بعدم الاستقلال فى الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع وتبدد المصنف حيث اشار الى حدودها فى ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناءً على تفاوت مراتب الطبائع الكلام فى اللغة ما يتكلم به قليلاً كان او كثيراً وفى اصطلاح النحاة ما تضمن اى لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكماً اى يكون كل واحدة منهما فى ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحدة من كلمتين فلا يلزم اتحادهما بالاسناد اى تضمناً حاصلاً بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكماً الى الاخرى بحيث تفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية والغير الكلامية وبقيد تضمن كلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات

الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات الكلامية سواء كانت
خبرية مثل ضرب زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب
فان كل واحد منها تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد
يفيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة
او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم او قائم ابوه او قائم ابوه فان الاخبار
فيها مع انها مركبات لكنها في حكم الكلمة المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا
مثل جسق مهمل وديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهمل ليس بكلمة فانه في
حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف رحمه الله ظاهر في ان نحو ضربت زيدا قائما
بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين
أسندت احداهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة
عنه ثم اعلم ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة
وكلام المصنف ايضا ينظر الى ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد
مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن جعله اخص من الجملة قيده به فحينئذ يصدق
الجملة على الجمل الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته وحينئذ يكون الكلام عند المصنف
ايضا اخص من الجملة ولما كان لا يحصل ذلك اي الكلام الا في

تفسير الاسناد وبيان النسبة بين الجملة والكلام

ضمن اسمين احدهما مسند والآخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب الثنائي العقلي من الاقسام الثلثة يرتقي الى ستة اقسام ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم فعل وفعل حرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف ومن البيّن ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لابد له من مسند ومسند اليه وهما لا يتحققان الا في اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل وفي الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو وهو انا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة وتذكير الضمير نظرا على لفظ الموصول قال المصنف في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على معنى باعتباره في نفسه وبالنظر اليه في نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار في نفسها حكمها كذا اي لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره

تحقيق الكلام في ضمن اثنين و تعريف الاسم

جمال الدين رحمه الله

كذلك في الذهن معقول هو مدرك قصداً ملحوظاً في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو
مدرك تبعاً وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشئ منهما فالابتداء مثلاً اذا لاحظه العقل قصداً
وبالذات كان معنى مستقلاً بالمفهومية ملحوظاً في ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالاً وتبعاً
من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط فلا حاجة في الدلالة
عليه الى ضم كلمة اخرى اليه لتدل على متعلقه وهذا هو المراد بقولهم ان الاسم والفعل
معنى كائناً في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة بين السير
والبصرة مثلاً وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يمكن ان يتعقل الا
بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة اخرى دالة على متعلقه **والحاصل**
ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظة من موضوعة لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها
وذلك المعنى الكلي يمكن ان يتعقل قصداً ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية
ويصلح ان يكون محكوماً عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح
ان تكون محكوماً عليها وبها اذ لابد في كل واحد منهما ان يكون ملحوظاً قصداً
ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان
الحرف كلمة تدل على معنى في غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى

بيان الحاصل والمحصول على الوجه المعقول

في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية فمرجع كينونة المعنى في نفسه وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد وهو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهذا هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى و لذا ذكر الضمير تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا جزم المصنف رحمه الله هناك برجوعه الى المعنى

عدم اختلال حد الاسم بالاسماء اللازمة الاضافة

وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حد الحرف منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافة الى متعلقات مخصوصة لانها الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا في الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله

غير مقترن بأحد الأزمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلثة في الفهم
عن لفظه الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم
وبالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه
اسماء الافعال لان جميعها امنقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا
نحو رويد فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا
الا انه على وزن قوقاة مصدر قوقي او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو
صه او عن الظرف او الجار والمجرور نحو امامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها
الدلالة على احد الازمنة الثلثة بحسب الوضع الاول وخرج عنه الافعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معانيها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه على
تقدير اشتراكه بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة الثلثة
فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة على احد معين بالدلالة على
ماسواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ماسواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ
من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة به فقال ومن
خواصه منها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها ومن التبعيضية على ان ماذكره بعض منها
وهي جمع خاصة وخاصة الشيء مايختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد
ماهي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص

اعتبار الوضع الاول في الاقتران وعدمه

الاسم دخول اللام ای لام التعریف ولو قال دخول حرف التعریف لکان شاملا للمیم فی مثل قوله علیه السلام لیس من امبر امصیام فی امسفر لکنه لم یتعرض له لعدم شهرته وفی اختیاره اللام اشارة الی ان المختار عنده ما ذهب الیه سیبویه من ان اداة التعریف هی اللام وحدها زیدت علیها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساکن واما الخلیل فقد ذهب الی انها ال کهل والمبرد الی انها الهمزة المفتوحة وحدها زیدت اللام للفرق بینها وبین همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعریف بالاسم لانه لتعیین معنی مستقل بالمفهومیة یدل علیه اللفظ مطابقة والحرف لا یدل علی المعنی المستقل والفعل یدل علیه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة لیست شاملة لجمیع افراد الاسم فان حرف التعریف لا یدخل الضمائر واسماء الاشارة وغیرها کالموصولات وکذلک سائر الخواص الخمس المذکورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر فی المجرور به لفظا او فی المجرور به تقدیرا کما فی الاضافة المعنویة ودخول حرف الجر لفظا او تقدیرا یختص بالاسم لانه موضوع لافضاء معنی الفعل الی الاسم فینبغی ان یدخل الاسم المفضی معنی الفعل الیه واما الاضافة اللفظیة فهی فرع للمعنویة فینبغی ان لا یخالف الاصل بان یختص بما یخالف ما یختص به الاصل اعنی الفعل او یزید علیه بان یعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوین باقسامه الا تنوین الترنم وسیجیء فی آخر الکتاب ان شاء الله تعالی تعریفه وبیان اقسامه علی وجه نظیر

ذکر الخواص وبیان الاختلاف فی اللام

جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم به وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها
الاسناد اليه هو بالرفع عطف على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر من الدخول
الذكر في الاول او اللحوق بالآخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا في الاضافة والمراد
به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل قد وضع لان يكون ابدا
مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون
الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص
لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف به وانما فسرنا الاضافة بكون الشيء
مضافا لان الفعل او الجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقد يقال هذا بتاويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف
الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناه بقولنا بتقدير حرف الجر لئلا ينتقض بقولنا
مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر لفظا وهو اي
الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول
اما ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب
وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي
هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله
فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا

وجه اختصاص الاضافة والاسناد

من الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو بكر وبخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا
يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف
الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل
اي المبني الذي هو الاصل في البناء فالاضافة بيانية وهو الماضي والامر بغير اللام والحروف
وبهذا القيد خرج مثل هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها بالمبني الاصل كما يجيء في بابه
ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت
فان ذلك لا يحصل الا باجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب اصطلاحا
فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام
عبد القاهر واعتبر المص مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب
في تعريفه واما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك يقال
لم تعرب الكلمة وهي معربة وانما عدل المص عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب
ما اختلف آخره باختلاف العوامل لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به
احوال اواخر الكلمة في التركيب من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف احكامها بالسماع
منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة
اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف آخره في كلامهم

تعريف المعرب ووجه العدول عن التعريف المشهور

ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة انه مما يختلف آخره فلو كان معرفة المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف وتعريفه به وجب ان يعرف اولا بانه مما يختلف آخره ليعرف انه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف اولا بغير ما عرفه به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المص ره وحكمه اى من جملة احكام المعرب وآثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف آخره اى الحرف الذى هو آخر المعرب ذاتا بان يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحرف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اى بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه فى العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الآخر وانما خصصنا اختلافها بكونه فى العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب وانى ضربت زيدا وانى ضارب زيدا فان العامل فى زيدا فى هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع ان آخر المعرب لم يختلف باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اى يختلف لفظ آخره او تقديره او على المصدرية اى يختلف اختلاف لفظ او تقدير والاختلاف لفظا كما فى قولك جاءنى زيد ورايت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما فى قولك جاءنى فتى ورايت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى وفتيا وبفتى انقلبت الياء الفا فصار الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظى والتقديرى اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه

ذكر حكم المعرب واثره المترتب عليه

مع تقدير الاعراب فقط كما فى قوله جاءنى الفتى ورايت الفتى ومررت بالفتى

ما ينتقض بمثل قولنا رايتُ احمدَ ومررتُ باحمدَ وقولنا رايتُ مسلمينَ ومررتُ بمسلمينَ

مثنى او مجموعًا فانه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر احمد حقيقة بل حكمًا فان

فتحة احمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية

والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكمًا لا حقيقة فان قلت

لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة

الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف الاعراب بل هناك

حدوث الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من احكام المعرب والاختلاف

حكم آخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فان للمعرب احكامًا كثيرة لم تذكر

ههنا فليكن هذا الحكم ايضا من هذا القبيل غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة

تعريف الاعراب وكونه سببا قويا للاختلاف

الاعرابُ ما اي حركة او حرف اختلف آخره اي آخر المعرب من حيث

هو معرب ذاتًا او صفة به اي بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصولة الحركة او الحرف

لا يرد النقض بالعامل والمعنى المقتضي ولو ابقيت على عمومها خرجا بالسببية المفهومة من قوله

فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمعنى المقتضي من الاسباب

البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه معرب على اختيار المصنف لكن اختلاف

هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه ما قبل ياء المتكلم و

بهذا القدر تم حد الاعراب جمعًا ومنعًا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع

الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه فكانه اراد هذا المعنى حيث قال

ليس هو امن تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني

وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق

بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف

على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل

عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمينه معنى الورود او الاستيلاء يقال اعتوروا

الشئ وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحدة بعد واحدة على سبيل المناوبة

والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا تداولت المعاني المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة

متناوبة غير مجتمعة لتضادها فينبغي ان يكون علاماتها ايضا كذلك فوقع بسببها اختلاف

في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني ووضع بحيث يختلف

به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب في آخر الاسم المعرب لان نفس الاسم

تدل على المسمى والاعراب على صفته ولا شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون

الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال عليه وهو ماخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح للمعاني

المقتضية او من عربت معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة

الفساد وسمي به لانه يزيل فساد التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم

ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا تطلق على

فائدة
وضع الاعراب وبيان معنى
الاعتوار

الحركات البنائية اصلاً بخلاف الضمة والفتحة والكسر فانها تستعمل في الحركات البنائية
غالباً وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع حركة كان او حرفاً علم الفاعلية اى
علامة كون الشئ فاعلاً حقيقة او حكماً ليشمل الملحقات بالفاعل ايضاً كالمبتدأ والخبر وغيرهما
والنصب حركة كان او حرفاً علم المفعولية اى علامة كون الشئ مفعولاً حقيقة او حكماً
ليشمل الملحقات به والجر حركة كان او حرفاً علم الاضافة اى علامة كون الشئ مضافاً
اليه واذا كانت الاضافة بنفسها مصدراً لم تحتج الى الحاق الياء المصدرية اليها كما في الفاعلية
والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول والجر بالمضاف اليه لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل لانه واحد فاعطى الثقيل القليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطى الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له العامل لفظياً
كان او معنوياً مابه يتقوم اى يحصل المعنى المقتضي اى معنى من المعاني المعتورة
على المعرب المقتضية للاعراب ففي جاء زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد
فجعل الرفع علامة لها وفي رايت زيداً رايت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب
علامة لها وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها

فالمفرد المنصرف اى الاسم المفرد الذى لم يكن مثنى ولا مجموعاً ولا غير منصرف كزيد
رجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اى الذى لم يكن بناء الواحد فيه سالماً ولم يكن
غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما

انواع الاعراب وتعريف العامل

ان الاصل فی الاعراب ان یکون بالحرکة والاعراب فیهما بالحرکة وثانیهما انه اذا کان الاعراب بالحرکة فالاصل ان یکون بالحرکات الثلث فی الاحوال الثلث والاعراب فیهما بالحرکات الثلث فی الاحوال الثلث فالاعراب فیهما بالضمة رفعًا ای حالة الرفع والفتحة نصبًا ای حالة النصب والکسرة جرًّا ای حالة الجر فنصب قوله رفعًا ونصبًا وجرًّا علی الظرفیة بتقدیر مضاف ویحتمل النصب علی الحالیة او المصدریة فالقسم الاول مثل جاءنی رجلٌ ورایت رجلًا ومررت برجلٍ والقسم الثانی مثل جاءنی طلبةٌ ورایت طلبةً ومررت بطلبةٍ جمع المؤنث السالم وهو ما یکون بالالف والتاء واحترز به عن المکسر فانه قد علم بالضمة رفعًا والکسرة نصبًا وجرًّا فان النصب فیه تابع للجر اجراءً للفرع علی وتیرة الاصل الذی هو جمع المذکر السالم فان النصب فیه تابع للجر کما یجیء ذکره مثل جاءتنی مسلماتٌ ورایت مسلماتٍ ومررت بمسلماتٍ غیر المنصرف بالضمة رفعًا والفتحة نصبًا وجرًّا فالجر فیه تابع للنصب کما سنذکره نحو جاءنی احمدُ ومررت باحمدَ اخوک وابوک وحموک بکسر الکاف لان الحم قریب المرأة من جانب زوجها فلا یضاف الا الیها وهنوک والهن الشیء المنکر الذی یستهجن ذکره کالعورة والصفات الذمیمة والافعال القبیحة وهذه الاسماء الاربعة منقوصات واویة وفوک وهو اجوف واوی لامه هاء اذ اصله فوه وذو مالٍ وهو لفیف مقرون بالواوین اذ اصله ذوو وانما ضیف ذو الی الاسم الظاهر دون الکاف لانه لا یضاف الا الی اسماء الاجناس فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعًا والالف نصبًا والیاء جرًّا ولکن لا مطلقًا بل حال کونها مکبرة اذ مصغراتها معربة بالحرکات نحو جاءنی اخیّک ورایت اخیّک ومررت باخیّک وموحدة اذ المثنی والمجموع منها معرب باعراب التثنیة والجمع وانما

بیان اعراب اقسام الاسم

لم يصرح بهذين القيدين اكتفاءً بالامثلة مضافة لانها اذا كانت مكبرة و موحدة ولم تكن مضافة
اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخٌ ورايت اخًا و مررت باخٍ فينبغي ان تكون مضافة ولكن الى غير
ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا
الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف
لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد
ايضا كذلك لئلا يكون بينهما وبين الآحاد وحشة ومنافرة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعراب
كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسمًا وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها
المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين
الاعراب بها بخلاف سائر الاسماء المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحروف المحذوفة
عند الاعراب المثنى و ما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا
اي حال كون كلا وكلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه
مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين
فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي
الاصل لكن تكون حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورايت
كلا الرجلين و مررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناه الذي
هو الفرع واعرب بالحروف التي هي الفرع نحو جاءني كلاهما ورايت كليهما و مررت بكليهما فلذلك

وجه اعراب الاسماء الستة بالحروف

مولانا عبد الرحمن رحمه الله

قيّد كونَ اعرابه بالحروف بكونه مضافًا الى مضمرٍ وَاثنانِ وكذا اثنتانِ وثنتان فان هذه الالفاظ
وان كانت مفردةً لكن صورتها صورةُ التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف
رفعًا والياءِ المفتوحِ ماقبلها نصبًا وجرًا كما سيجئ جمعُ المذكرِ السالمِ والمراد به ما سُمّي به اصطلاحًا
وهو الجمع بالواو والنون فيدخل فيه نحو سنينَ وَ اَرضين مما لم يكن واحده مذكرًا لكن يجمع بالواو والنون و
ما الحق به وهو اُولُو جمعُ ذو ولا عن لفظه وعشرونَ واَخواتها اَى نظائرها السبعُ وهى ثلثون الى
تسعين وليس عشرون جمع عَشَرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين لانه ثلثة
مقاديرِ العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقاديرِ الثلثة وعلى هذا القياسِ البواقى و ايضًا
هذه الالفاظ تدل على معانٍ معينة ولا تعيين فى الجموع بالواو رفعًا والياء المكسورِ ماقبلها نصبًا
وجرًا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف لانهما فرعان للواحد وفى
آخرهما حرف يصلح للاعراب هو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرفُ اعرابهما
ليكون اعرابهما فرعًا لاعرابه كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف فرع للاعراب بالحركات ولما
جعل اعرابهما بالحروف وكان حروفُ الاعراب ثلثة سوّا اعرابهما ستة ثلثةٌ للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل
اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها وبقى المجموع بلا اعراب او خص
المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية
فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون
وضربوا وجعلوا اعرابهما بالياء حالَ الجرّ على الاصل وفرّقوا بينهما بان فتحوا ماقبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة

اعراب
المثنى والجمع و
ملحقاتهما

وكثرة التثنية وكسروه فی الجمع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب علی الجر لا علی الرفع لمناسبة النصب بالجر لوقوع كل منهما فضلة فی الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الی الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع فی بيان مواضع الاعراب اللفظی والتقديری اللذين اشير الی تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقديری اقل اشار اليه اولاً ثم بيّن ان اللفظی ما عداه فقال التقدير ای تقدير الاعراب فيما ای فی الاسم المعرب الذی تعذّر الاعراب فيه ای امتنع ظهوره فی لفظه و ذلك اذا لم يكن الحرف الذی هو محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية كما فی الاسم المعرب بالحركة الذی فی آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة فی اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصاً بالتنوين فان الالف المقصورة فی الصورتين غير قابلة للحركة وكما فی الاسم المعرب بالحركة المضاف الی ياء المتكلم نحو غلامی فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخری بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم فی حالة الجر لفظی غير مرضیّ مطلقاً ای فی الاحوال الثلث يعنی كون الاعراب تقديرياً فی هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو فی جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف علی تعذر ای تقدير الاعراب فيما تعذر او فی الاسم الذی استثقل ظهور الاعراب فی لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلاً للحركة الاعرابية ولكن يكون ظهوره فی اللفظ ثقيلاً علی اللسان كما فی الاسم الذی فی آخره ياء مكسور ما قبلها سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاضٍ او غير محذوفة كالقاضی رفعاً وجراً ای فی

تفصيل مواضع تعذر الاعراب

حالتی الرفع والجر لا فی حالة النصب لاستثقال الضمة والکسرة علی الیاء دون الفتحة ونحو مسلمی عطف علی قوله کقاض یعنی تقدیر الاعراب للاستثقال قد یکون فی الاعراب بالحرکة وقد یکون فی الاعراب بالحرف نحو مسلمی بخلاف تقدیر الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحرکة رفعاً یعنی تقدیر الاعراب فی نحو مسلمی انما هو فی حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءنی مسلمی فان اصله مسلموی بسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والیاء والسابق منهما ساکن فانقلبت الواو یاء وادغمت الیاء فی الیاء وکسر ماقبل الیاء فلم یبق علامة الرفع التی هی الواو فی اللفظ فصار الاعراب فی حالة الرفع تقدیریا بخلاف حالتی النصب والجر فان الادغام لا یخرج الیاء عن حقیقتها فان الیاء المدغمة ایضا یاء وقد یکون الاعراب بالحروف تقدیریا فی الاحوال الثلث فی مثل جاءنی ابو القوم ورایت ابا القوم ومررت بابی القوم فانه لما سقط حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساکنین لم یبق الاعراب لفظا بل صار تقدیریا واللفظی ای الاعراب الملفوظ به فیما عداه یعنی فیما عدا ماذکر مما تعذر فیه الاعراب او استثقل ولما ذکر فی تفصیل المعرب المنصرف وغیر المنصرف کان غیر المنصرف اقل من المنصرف فی معرفته بمعرفة المنصرف علی قیاس الاعراب التقدیری واللفظی عرف غیر المنصرف واکتفی بتعریفه فقال

غیر المنصرف

ما ای اسم معرب فیه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فیه اثرا سیجیء ذکره من علل تسع او علة واحدة منها ای من تلک التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما ای مقام العلتین بان تؤثر وحدها تاثیرهما وهی ای العلل التسع مجموع ما فی هذین البیتین من الامور التسعة لا کل واحد حتی یقال لا یصح الحکم علی العلل التسع بکل واحد

تقدیر الاعراب فی نحو مسلمی انما هو فی حالة الرفع

من هذه الامور وذلک المجموع شعر: عدلٌ و وصفٌ وتانیثٌ ومعرفةٌ + وعجمةٌ ثم جمعٌ

ثم ترکیبٌ + والعدول فی عطف هاتین العلتین من الواو الی ثم للحجر المحافظة علی الوزن والنونُ

زائدةٌ من قبلها الفٌ + ووزنُ فعلٍ وهذا القول تقریبٌ + فقوله زائدة منصوب

علی انه حال اذ المعنی وتمنع النونُ الصرفَ حال کونها زائدة وقوله الفٌ فاعل الظرف اعنی من قبلها او مبتدأ

خبره الظرف المتقدم ولا یخفی انه لا یفهم من هذا التوجیه زیادة الالف مع انها ایضا زائدة ولهذا یعبر عنهما

بالالف والنون الزائدتین فی لو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزیادة و ارید بزیادة

الالف قبل النون اشتراکهما فی وصف الزیادة وتقدم الالف علیها فی هذا الوصف فهم زیادتهما

جمیعا وهذا کما اذا قلت جاء زید راکبا من قبله اخوه فانه یدل علی اشتراکهما فی وصف الرکوب و

تقدم اخیه علیه فی هذا الوصف وقوله وهذا القول تقریب یعنی ان ذکر العلل بصورة النظم تقریب لها

الی الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان کل واحد من الامور التسعة علة قول تقریبی لا تحقیقی

اذ العلة فی الحقیقة اثنان منها او واحد او القول بانها تسع تقریب لها الی الصواب

لان فی عددها خلافا فقال بعضهم انها تسع وقال بعضهم اثنان وقال بعضهم احد عشر لکن

القول بانها تسع تقریب لها الی ما هو الصواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذکر امثلة العلل

المذکورة علی ترتیب ذکرها فی البیتین فقال مثل عُمَرَ مثال للعدل و احمر مثال للوصف وطلحة

مثال للتانیث و زینب مثال للمعرفة وفی ایراد زینب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الی قسمی التانیث

اللفظی والمعنوی و ابراهیم مثال للعجمة و مساجد مثال للجمع و معدیکرب مثال للترکیب

تعداد اسباب منع الصرف

مولانا عبد الغفور رحمه الله تعالی الی یوم النشور

وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى الاسم علتان حصل فيه فرعيتان فتشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره الى الفاعل وآخرهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين الذى هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل فى كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا للوزن الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضرورى صرفه اى جعله فى حكم المنصرف بادخال الكسرة والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسرة والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى لا الاصطلاحى والضمير فى صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى الضرورة وزن الشعر او رعاية القافية فانه اذا وقع غير المنصرف فى الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله شعر صبت على مصائب لو انها ٭ صبت على الايام صرن لياليا ٭ واما الثانى فكقوله

بيان مشابهة غير المنصرف بالفعل من حيث الفرعيتين

انصراف غير المنصرف للضرورة او التناسب

شعر اَعِدْ ذِكرَ نُعمانٍ لَنا اِنَّ ذِكرَه ✦ هو المسكُ ما كرّرتَه يتضوّع ✦ فانه لو فتح نونُ نعمان من غير تنوينٍ يستقيمُ الوزنُ ولكن يقع فيه زحافٌ يُخرجه عن السلاسة كما يَحكُم به سلامةُ الطبع فان قلت الاحتراز عن الزحاف ليس بضروريٍ فكيف يشمله قولُه للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله شعر سلامٌ على خير الانام وسيدٍ ✦ حبيبِ اِلٰهِ العالمين محمدٍ ✦ بشيرٍ نذيرٍ هاشميٍ مكرمٍ ✦ عطوفٍ رؤفٍ مَن يُسمّى باحمدٍ ✦ فانه لو قال باحمدَ بالفتح لايخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدالُ المكسورةُ او للتناسُبِ اي ويجوز صرفُ غير المنصرف ليحصُلَ التناسبُ بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسُب بين الكلمات امرٌ مهمٌّ عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة مثلُ سلاسلًا واغلالًا حيث صُرِف سلاسلًا لتناسب المنصرف الذي يليه اعني اَغلالًا فقوله سلاسلًا واغلالًا مثال لمجموع غير المنصرف الذي صُرف والمنصرف الذي صُرف غير المنصرف لتناسبه وما يقومُ مقامَهما اي العلة الواحدةُ التي تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان قامت كل واحدةٍ منهما مقام العلتين لتكرارهما احدُهما الجمعُ البالغُ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية حقيقةً كالكلاب واساوِرَ واناعيمَ او حكمًا كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجدَ ومصابيحَ وثانيهما التانيث لكن لا مطلقًا بل لبعض اقسامه وهو الفا التانيثِ المقصورةُ والممدودةُ اي كل واحدةٍ منهما كحُبلٰى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعًا لا تُفارقانها اصلًا فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء حمر فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيثٍ آخر فصار التانيث مكررًا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحب

اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لعارض كالعلمية ثم لم يقو
قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم معدولا خروجه اي خروج
الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته التي تقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها ولا يخفى ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فباضافة الصيغة
الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان تكون المادة
باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز
مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيها وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى
اي مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة لما كانت الاولى
داخلة تحتهما فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن الصيغ الاصلية فان
الظاهر ان مثل اقوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيها اعني اقواسا وانيابا
بل انما جمع القوس والناب ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على
اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان
المقصود تميزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تميز العدل عن سائر العلل لا عن كل ما عداه فحيث
حصل بتعريفه هذا التميز لا باس بكونه اعم منه فحينئذ لا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات
واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع وعمر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا
غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب آخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم

تعريف العدل وبيان جهة منعه

تنبيه العدل فيما عدا عمر من هذه الامثلة مجعلوه غير منصرف للعدل وسبب آخر ولكن لابد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل لتحقيق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقيق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا مكررا كما في جاء في القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا له

واخر جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا ثم نقل الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول من احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانها توجب التنوين او البناء او اضافة اخرى مثلها نحو حينئذ وقبل ويا تيم تيم عدي وليس في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون معدولا عن احد

ضرورة الامرين لاعتبار العدل

marfat.com

الآخرين وجُمَع جمع جمعاء مؤنث أجمع وكذلك كُتَع وبُتَع وبُصَع وقياس فعلاء مؤنث أفعل إن كانت
صفة أن تجمع على فُعْل كحمراء على حُمْر وإن كانت اسماً أن تجمع على فعالَى وفعلاوات كصحراء على صحارى
أو صحراوات فأصلها إما جُمْع أو جماعَى أو جمعاوات فإذا اعتبر إخراجها عن واحدة منها تحقق العدل
فأحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر الصفة الأصلية وإن صارت بالغلبة في باب التأكيد اسماً
وفي أجمع وأخواته أحد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الأصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع الشاذة
كأنيُب وأقوُس فإنه لم يعتبر إخراجهما عما هو القياس فيهما كالأنياب والأقواس كيف ولو اعتبر جمعهما أولاً
على أنياب وأقواس فلا شذوذ في هذه الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن
أين يحكم فيهما بالشذوذ ومن هذا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول أو تقديرياً أي خروجاً كائناً عن
أصل مقدر مفروض يكون الداعي إلى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعُمَر وكذلك زُفَر فإنهما
لما وُجِدا غير منصرفين ولم يوجد فيهما سبب ظاهر إلا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل
على وجود الأصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما أن أصلهما عامر وزافر عدلا عنهما
إلى عُمَر وزُفَر ومثل باب قَطامِ المعدولة عن قاطمة والمراد بها كل ما هو على فَعالِ علماً
للأعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فإنهم اعتبروا العدل في هذا الباب
حملاً له على ذوات الراء في الأعلام المؤنثة مثل حَضارِ وظَفارِ فإنهما مبنيان وليس فيهما إلا السببان
العلمية والتأنيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبروا فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبروا
فيهما العدل لتحصيل سبب البناء اعتبروا فيما عداهما مما جعلوه معرباً غير منصرف أيضاً حملاً على

بيان
تحقق العدل في
جُمَع

نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه
انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله
لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في تميم لان الحجازيين يبنونه فلا يكون
مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير منصرفة
فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها **الوصف** وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل
احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع
في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع
بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه يجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات
لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال
لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لاصالته لا العرضي لعرضيته
فلذلك قال المصنف **شرطه** اي شرط الوصف في سببية منع الصرف **ان يكون**
وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية لا ان تعرضه الوصفية بعد الوضع
في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية او زالت عنه **فلا تضره** اي بان تخرجه عن سببية منع الصرف
الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في
الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث

قوله الوصف
شرطه ان يكون
في الاصل

لا يحتاج فی الفهم عنه الی قرینة فلذلک المذکور من اشتراط اصالة الصفیة وعدم مضرة الغلبة صُرِفَ لعدم اصالة الوصفیة اربعٌ فی قولهم مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اَسْوَدُ واَرْقَمُ حیث صار اسمین للحیّة الاول للحیة السوداء والثانی للحیة التی فیها سواد وبیاض واَدْهَمُ حیث صار اسمًا للقید من الحدید لما فیه من الدهمة اعنی السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفیة لغلبة الاسمیة لکنها بحسب اصل الوضع اوصاف ولم یهجر استعمالها فی معانیها الاصلیة ایضا بالکلیة فالمانع من الصرف فی هذه الاسماء الصفة الاصلیة ووزن الفعل واما عند استعمالها فی معانیها الاصلیة فلا اشکال فی منع صرفها الوزن الفعل والوصف فی الاصل والحال وضعف منع اَفْعیً اسما للحیة علی زعم وصفیة لتوهم اشتقاقه من الفعوة التی هی الخبث ولذلک منع اَجْدَلٍ للصقر علی زعم وصفیة لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنی القوة واَخْیَلٍ للطائر ای لطائر ذی خیلان علی زعم وصفیة لتوهم اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف فی هذه الاسماء عدم الجزم بکونها اوصافا اصلیة فانها لم یقصد بها المعانی الوصفیة مطلقا لا فی الاصل ولا فی الحال مع ان الاصل فی الاسم الصرف التانیث اللفظی الحاصل بالتاء لا بالالف فانه لا اشتراط له شرطه فی سببیة منع الصرف العلمیة ای علمیة الاسم المؤنث لیصیر التانیث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامکان ولان العلمیة وضع ثان بکل حرف وضعت الکلمة علیه لا ینفک عن الکلمة والتانیث المعنوی کذلک ای کالتانیث اللفظی بالتاء فی اشتراط العلمیة فیه الا ان بینهما فرقا فانها فی التانیث اللفظی بالتاء شرط لوجوب منع الصرف وفی المعنوی شرط لجوازه ولا بد فی وجوبه من شرط آخر کما اشار الیه بقوله وشرط تحتم تاثیره

التعریض علی الاشتراط المذکور فی الوصف

اشتراط التانيث المعنوى بالامور الثلثة

اى شرط وجوب تاثير التانيث المعنوى فى منع الصرف احد الامور الثلثة الزيادة على الثلثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى احد الامور الثلثة لتخرج الكلمة بتحقق احد الامور الثلثة عن الخفة التى من شانها ان تعارض ثقل احد السببين فيتحتم تاثيره وتعلق الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوى اعنى احد الامور الثلثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو العجمة

فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل منصرف لان التانيث الاصلى زال بالعلمية للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفها لانه وان زال التانيث بعلميته للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة كما تقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف

لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات المعرفة **شرطها** اى شرط تاثيرها فى منع الصرف

ان تكون علمية اى كون هذا النوع من جنس التعريف على ان يكون اليار مصدرية او منسوبة الى

العلم بان يكون حاصلة فى ضمنه على ان يكون اليار للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف

المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام

او الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا كما سيجئ فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف

العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف

للتنكير اظهر من فرعية العلمية له **العجمة** وهى كون اللفظ مما وضعه غير العرب **لتاثيرها فى منع الصرف**

شرطان **شرطها** **الاول ان تكون علمية** اى منسوبة الى العلم **فى اللغة العجمية** بان تكون

متحققة فى ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير

تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به احد رواة القراء لجودة قراءته

قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما فى العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل

تصرفاتهم فى كلامهم فتضعف فيه العجمة فلا تصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا الوصى مثل لجام لا يمتنع صرفه لعدم

علميته فى العجمة **وشرطها الثانى احد الامرين تحرك** **الحرف الاوسط او الزيادة على الثلثة** اى

على ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة احد السببين **فنوح منصرف** هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثانى فانصراف

نوح انما هو لانتفاء الشرط الثانى وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوى فلا يجوز اعتبارها

مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة تظهر فى بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز

وجه اشتراط العلمية فى العجمة

ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم تعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين آخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما فلا يلزم من اعتبارها للتقوية سبب آخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فلم يذكر وكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن وهي الصيغة التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان تجمع جمع السلامة كما تجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترطت لتكون صيغة مصونة عن قبول التغير فيؤثر بغير هاء منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف او المراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط كونها بغير تاء لانها لو كانت مع تاء كانت على زنة المفردات

التفريع
على اشتراط الامور الثلاثة
في العجمة

كفرازنة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة حتى تدخل فى قوة جمعية نحو ثمود ولا حاجة الى اخراج نحو مدائنى فانه مفرد محض ليس جمعا لا فى الحال ولا فى المآل وانما الجمع مدائن وهو لفظ آخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بهاء فاما ما كان بغير هاء فممتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلثة احرف اوسطها ساكن وكما فرازنة واما انها ما هى على صيغة منتهى الجموع مع الهاء فمنصرف لفوات شرط تاثير الجمعية وهو كونها بلا هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب سؤال مقدر تقديره ان حضاجر علم جنس للضبع يطلق على الواحد والكثير كما ان اسامة علم جنس للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليست من اسباب منع الصرف بل هى شرط الجمعية فينبغى ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية لانه منقول عن الجمع فانه كان فى الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمى به الضبع مبالغة فى عظم بطنها كان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر فى منع صرفه هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة فى منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هى انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة ولا لكان بعد التنكير منصرفا والتانيث غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان او مؤنثا وانما اكتفى المصنف فى التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل الجمع شرطه ان يكون فى الاصل كما قال فى الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية كالوصف قد تكون اصلية معتبرة وقد تكون عارضة غير معتبرة وليس الامر كذلك اذ لا يتصور العروض فى

وجه اشتراط الجمع بغيرها وعدم انصراف حضاجر

الجمعية وسراويل جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على
قاعدة الجمع بحضاجر بجعل الجمع اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه
اسم جنس يطلق على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب بانه قد اختلف في صرفه ومنعه
منه فهاذ اي منصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما قلت
فقد قيل في التفصي عنه انه اسم اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف
على موازنه اي على ما يوازنه من الجموع العربية كاناعيم ومصابيح فانه في حكمها من حيث الوزن
فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على هذا التقدير اعم من ان يكون
حقيقة او حكما فبناء هذا الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب آخر على الاسباب التسعة وهو
الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع تحقيقا لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير
لكنه جمع سروالة تقديرا وفرضا فانه لما وجد غير منصرف من قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية
لم يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه يسمى كل قطعة من السراويل سروالة
ثم جمعت سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل لعدم تحقق جمعية تحقيقا اذ الاصل في
الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض به على قاعدة الجمع ليحتاج الى التفصي عنه ونحو جوار اي كل
جمع منقوص على فواعل يائيا كان او واويا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالتي الرفع
والجر كقاض اي حكمه حكم قاض بحسب الصورة في حذف الياء عنه وادخال التنوين عليه تقول
جاءتني جوار ومررت بجوار كما تقول جاءني قاض ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء

الاختلاف في انصراف سراويل وعدمه ووجه كل منهما

متحركة مفتوحة نحو رايت جواريَ فلا اشكال في حالة النصب لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالتي الرفع والجر فانه قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوارٍ في قولك جاءتني جوارٍ جواريٌ بالضم والتنوين بناءً على ان الاصل في الاسم الصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ على وزن سلامٍ وكلامٍ فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال ايضا منصرف والتنوين فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وقد ذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما اسقط تنوين الصرف عوض عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حالة الجر كما في حالة النصب تقول مررت بجواريَ كما تقول رايت جواريَ وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال فانه حينئذ تكون الياء مفتوحة في حالة الجر والفتحة خفيفة فما وقع فيه اعلال الا في حالة الرفع فاصل جوارٍ جواريُ بالضمة بلا تنوين حذفت الضمة للثقل وعوض عنها التنوين فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوارٍ وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة واحدة بخلاف اللغة المشهورة فان فيه الاعلال في حالتين كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جزء فلا يرد النجم وبصري علمين شرطه العلمية ليأمن من الزوال فيحصل له قوة فيؤثر

في الاختلاف في نحو جوار وتعريف التركيب وشرحه

بها فی منع الصرف وان لا یکون باضافة لان الاضافة تخرج المضاف الی الصرف او الی حکمه فکیف تؤثر فی المضاف الیه بایضاده اعنی منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة علی الاسناد من قبیل المبنیات نحو تأبط شرا فانها باقیة فی حالة العلمیة علی ما کانت علیها قبل العلمیة فان التسمیة بها انما هی لدلالتها علی قصة غریبة فلو تطرق الیها التغیر یمکن ان تفوت تلک الدلالة واذا کانت من قبیل المبنیات فکیف یتصور فیها منع الصرف الذی هو من احکام المعربات فان قلت کان علی المصنف ان یقول وان لا یکون الجزء الثانی من المرکب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف لیخرج مثل سیبویه نفطویه ومثل خمسة عشر وستة عشر علمین قلنا کانه اکتفی فی ذلک بما ذکره فیما بعد انهما من قبیل المبنیات واما الاعلام المشتملة علی الاسناد فلم یذکر بناءها اصلا فلذلک احتاج الی اخراجها مثل بعلبک فانه علم لبلدة مرکب من بعل هو اسم صنم وبک وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غیر ان یقصد بینهما نسبة اضافیة او اسنادیة او غیرها الالف والنون المعدودتان من اسباب منع الصرف تسمیان مزیدتین لانهما من الحروف الزوائد وتسمیان مضارعتین ایضا لمضارعتهما لالفی التانیث فی منع دخول تاء التانیث علیهما وللنحاة خلاف فی ان سببیتهما لمنع الصرف اما لکونهما مزیدتین وفرعیتهما للمزید علیه واما لمشابهتهما لالفی التانیث والارجح هو القول الثانی ثم انهما ان کانتا فی اسم یعنی به ما یقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا یدل علی ذات تلاحظ معها صفة من الصفات کرجل وفرس ویدل کاحمر وضارب ومضروب فالاول یسمی اسما والثانی صفة فالمراد بالاسم المذکور ههنا هو هذا المعنی لا الاسم الشامل للاسم والصفة

الالف والنون من اسباب منع الصرف

فشرطه اى شرط الالف والنون فى منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد او شرط ذلك الاسم فى امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما وليمتنع دخول التاء فيتحقق شبههما بالفى التانيث كعمران او كانتا فى صفة فانتفاء فعلانة اى ان كان الالف والنون فى صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعنى امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ولذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة فيبقى مشابهتهما لالفى التانيث على حالها ومن ثم اى ومن اجل المخالفة فى الشرط اختلف فى رحمن فى انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف فى منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة و دون ندمان فانه لا خلاف فى صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفى فى سببية منع الصرف بل شرطه فيها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية به اى بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر

اشتراط الالف والنون ومعنى وزن الفعل

لما بوحتر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو تقم اسما لصنم معروف وهو العنلم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح في ذلك الاختصاص

ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص لكن يكون في اوله اي في اول وزن الفعل واول ما كان على وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كون وزن الفعل وما كان على وزنه غير قابل للتاء لانه تخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا وبالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف بل باعتبار غلبة الاسمية العارضية ومن ثمه اي ومن اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء

وانصرف يعمل لقبوله التاء لمجيء يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف تكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف بالسببية المحضة او مع الشرطية لسبب آخر واحترز بذلك عما تجامع الف التانيث او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يؤول العلم بواحد من الجماعة المسماة به

اشتراط وزن الفعل بان يكون في اوله زيادة

[illegible]

marfat.com

نحو هذا زید ورأیت زیداً آخر فانّه ارید به المسمّى بزید او یجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه
به نحو قولهم لکل فرعونٍ موسى ای لکل مُبطِلٍ مُحِقٌّ صرف لما تبیّن ای ظهر حین تعیّن اسباب
منع الصرف وشرائطها فیما سبق من انّها ای العلمیة لا تجامع مؤثرة الا ما ای السبب الذی
هی ای العلمیة شرط فیه وذلک فی التانیث بالتاء لفظا او معنًى والعجمة والترکیب والالف
والنون المزیدتین فان کل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمیة الا العدل و
وزن الفعل استثناء مما بقی من الاستثناء الاول ای لا تجامع غیرها ای شرط فیه الا العدل و
وزن الفعل فان العلمیة تجامعهما مؤثرة کما فی عُمَر واحمد ولیست شرطا فیهما کما فی ثُلَث واحمر
وهما ای العدل ووزن الفعل متضادّان لانّ الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة
لیس شیء منها من اوزان الفعل المعتبرة فی منع الصرف فلا یکون معها ای لا یوجد شیء من الامر
الدائر بین مجموع هذین السببین وبین احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نُکِّر غیر المنصرف
الذی احد اسبابه العلمیة بقی بلا سبب ای لم یبق فیه سبب من حیث هو سبب فیما هی شرط
فیه من الاسباب الاربعة المذکورة لانه قد انتفى احد السببین الذی هو العلمیة بذاتها والسبب
الآخر المشروط بالعلمیة من حیث وصف سببیته فلا یبقى فیه سبب من حیث هو سبب او
على سبب واحد فیما هی لیست بشرط فیه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قیل على قوله
وهما متضادان انّ اِصمِتَ بکسرتین علماً للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فیه فانه
امر من صمت یصمُت وقیاسه ان یجیء بالضمتین فلما جاء بکسرتین علم انه معدول عنه

العلمیة
لا تجامع مؤثرة الا ما هی
شرط فیه

مخالفة سيبويه الاخفش في مثل احمر اذا نكر

والجواب ان هذا امرٌ غير محقق بجواز ورود الصيغة بكسرتين وان لم يشتهر فلابد ان التي تحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع وزن الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله

وخالف سيبويه الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ مطرح موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد بمثل احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران واشباهه ويخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبار الصفة الاصلية اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق فيه مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله غير منصرف للصفة الاصلية وسبب آخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت لما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعنى منع الصرف قيل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم

مع زوال الوصفية عنهما حينئذ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقى فيهما شائبة من

الوصفية لان الاسود اسم للحية السوداء والارقم اسم للحية التى فيها سواد وبياض وفيهما شمة

من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها فى احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية

واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل

لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل والالف والنون وهذا القول اظهر

ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلى بعد التنكير وان كان زائلا لزمه ان يعتبره فى حال العلمية ايضا

فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلى والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزمه اى سيبويه

من اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فى مثل احمر علما باب حاتم اى كل علم كان فى الاصل

وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية

لما يلزم فى باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعنى الوصفية والعلمية

فان العلم للخصوص والوصف للعموم فى حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت

الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما فى اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة

والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية فى منع

صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا تقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر فى حكم

واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن

جواب المصنف عن الزام اخفش سيبويه بباب حاتم

وجميعُ الباب اى بابِ غيرِ المنصرف باللام اى بدخول لام التعريف عليه اوالاضافةِ اى اضافته الى غيره ينجرّ اى يصير مجرورًا بالكسر اى بصورة الكسر لفظا اوتقديرا وانما لم يقل بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح ولا بان يقول ينكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة خلاف فى ان هذا الاسم فى هذه الحالة منصرفٌ اوغير منصرفٍ فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهته الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ماهو من خواص الاسم اعنى اللام اوالاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذى هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لايجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انماهو بتبعية التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم تؤثر الا فى سقوط التنوين دون تابعه الذى هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرفٍ وان زالتا معًا اوزالت احدهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية شرطا للسبب الآخر زالتا معًا كما فى ابراهيم وان لم تكن شرطا كما فى احمد زالت احدهما وان لم تكن هناك علمية كما فى احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عُرّف به المص غير المنصرف

المرفوعاتُ

جمع المرفوع لاالمرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لايعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذى لايعقل كالصافنات للذكور من الخيل وجمالٌ سبحلاتٌ اى ضخمات وكالايام الخاليات هواى

المرفوعات

تعريف المرفوع والاختلاف في ذكر افراده

المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل

على علم الفاعلية اى علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها

ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي اذ معنى الرفع

المحلي انه في محل لو كان ثمه معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا فكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي

وهو بحث شلاعن احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجئ فمنه اى من المرفوع او مما اشتمل

على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي

اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدأ وقيل اصل المرفوعات المبتدأ لانه باق على ما هو الاصل

في المسند اليه وهو التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد او مشتق فكان اقوى بخلاف الفاعل

فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل قولهم

اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع

الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة

ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل

والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه عليه

اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل لان الاسناد

الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه مؤخر عنه والمراد تقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدأ

المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت قد يجب تقديمه اذا كان المبتدأ نكرة والخبر

ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما أسند الى الفاعل على جهة قيامه اي اسناده او اقعا على طريقة قيام الفعل وشبهه به اي بالفاعل فطريق قيامه به ان يكون على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضُرِبَ زيدٌ على صيغة المجهول وفي الاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصرح واما على مذهب من جعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد في قام زيدٌ فهذا مثال لما أُسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل والاصل في الفاعل اي ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل المسند اليه اي يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه ويدل على ذلك سكان اللام في ضربتُ لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على سائر معمولات الفعل جاز ضرب غلامَه زيدٌ لتقدم مرجع الضمير وهو زيدٌ رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامُه زيدًا لتأخر مرجع الضمير وهو زيدٌ لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر شعر

جزى ربُّه عني عديَّ بن حاتم ✽ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل ✽

واجيب عنه بان هذا لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدي

المرفوعات

تعريف الفاعل واصله ان يلي الفعل

marfat.com

بل الی المصدر الذی یدل علیہ الفعل ای جزی رب الجزاء واذا انتفی الاعراب الدال علی فاعلیۃ الفاعل ومفعولیۃ المفعول بالوضع لفظا فیہما ای فی الفاعل المتقدم ذکرہ صریحا وفی ضمن الامثلۃ والمفعول المتقدم ذکرہ فی ضمن الامثلۃ والقرینۃ ای الامر الدال علیہما لا بالوضع اذ لا یتعہد ان یطلق علی ما وضع بازاء شیء انہ قرینۃ علیہ فلا یرد علیہ ان ذکر الاعراب یستغنی عنہ اذ القرینۃ شاملۃ لہ وہی اما لفظیۃ نحو ضربت موسی حبلی او معنویۃ نحو اکل الکمثری یحیی او کان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا کضربت زیدا او مستکنا کزید ضرب غلامہ بشرط ان یکون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ینتقض بمثل زیدا ضربت او وقع مفعولہ ای مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطہا بینہما فی صورتی التقدیم والتاخیر نحو ما ضرب زید الا عمرا او بعد معناہا نحو انما ضرب زید عمرا وجب تقدیمہ ای تقدیم الفاعل علی المفعول فی جمیع ہذہ الصور اما فی صورۃ انتفاء الاعراب فیہما والقرینۃ فللتحرز عن الالتباس واما فی صورۃ کون الفاعل ضمیرا متصلا فلمنافاۃ الاتصال الانفصال واما فی صورۃ وقوع المفعول بعد الا لکن بشرط توسطہا بینہما فی صورتی التقدیم والتاخیر فلئلا ینقلب الحصر المطلوب فان المفہوم من قولہ ما ضرب زید الا عمرا انحصار ضاربیۃ زید فی عمرو مع جواز ان یکون عمرو مضروبا لشخص آخر والمفہوم من قولہ ما ضرب عمرا الا زید انحصار مضروبیۃ عمرو فی زید مع جواز ان یکون زید ضاربا لشخص آخر فلو انقلب احدہما بالآخر لانقلب الحصر المطلوب وانما قلنا بشرط توسطہا بینہما فی صورتی التقدیم والتاخیر لانہ لو قدم المفعول علی الفاعل مع الا فیقال ما ضرب الا عمرا زید فالظاہر ان معناہ انحصار ضاربیۃ زید فی عمرو اذ الحصر انما ہو فی ما یلی

مرفوعات
بیان مواضع تقدیم الفاعل

الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد الا عمرا زيد فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا لان الحصر ههنا في الجزء الاخير فلو اخر الفاعل لانقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما في صورتي التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله به بان يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غيره وضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اي تاخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في صورة اتصال ضمير المفعول به لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما في صورة وقوعه بعد الا او معناها لئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل لمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه حينئذ يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك

المرفوعات
مواضع تقديم المفعول وحذف الفعل

وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان تقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان تقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل حذف احد جزئيها والتقليل في

الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن
نهشل لِيُبْكَ على البناء للمفعول يزيدُ مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارعٌ اى عاجز
ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اى يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على
رواية لِيَبْكِ يزيدَ على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع
اى يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهير العجزة والاذلاء وآخر البيت
ومختبطٌ مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح جمع مطيحة
على غير القياس كلواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسأل بغير وسيلة
من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة

وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعينه وجوبا اى حذفا واجبا في مثل
قوله تعالى وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ اى في كل موضع حذف الفعل ثم فسر
لرفع الابهام الناشئ من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اى زيد فتقدير الآية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون
احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان
اى الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد

حذف الفعل وجوبا

اى نعم قام زيد فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم فى مقامها وهذا الحذف جائز لقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدى مؤداه فى مقامه كالمفسر فيلزم فى الكلام استدراك وانما قدرت الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اى نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال فى كونه جملة فعلية **واذا تنازع الفعلان** بل العاملان اذ التنازع يجرى فى غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمرا وبكر كريم وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته فى العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع فى اكثر من فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو الاثنان **ظاهرا** اى اسما ظاهرا واقعا **بعدهما** اى بعد الفعلين اذ المتقدم عليهما او المتوسط بينهما معمول للفعل الاول ذ هو مستحقه قبل الثانى فلا يكون فيه مجال للتنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه فى ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فحينئذ لا يتصور تنازعهما فى الضمير المتصل لان المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثانى وهو مع كونه متصلا بالفعل الثانى لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل فى الاول عند البصريين وفى الثانى عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا لانه حرف لا يصح اضماره ولا بد منه لفساد المعنى لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المص بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع فى الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائى يقطع بالحذف واما على مذهب الفراء فيتلان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان طريق القطع

المرفوعات
حذف الفاعل والمفعول و
تنازع الفعلين

المرفوعات
تنازع الفعلين فى الفاعلية والمفعولية

عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اى تنازع الفعلين فى الفاعلية بان يقتضى
كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان متفقين فى اقتضاء الفاعلية مثل ضربنى
واكرمنى زيد وقد يكون تنازعهما فى المفعولية بان يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا
له فيكونان متفقين فى اقتضاء المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما
فى الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين احدهما ان يقتضى كل منهما فاعلية اسم ظاهر
ومفعولية اسم ظاهر آخر فيكونان متفقين فى ذلك الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا
قسما ثالثا من التنازع بل هو اجتماع القسمين الاولين وثانيهما ان يقتضى احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر
والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ولا شك فى اختلاف اقتضاء الفعلين فى هذه الصورة
وهذا هو القسم الثالث المقابل للاولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالارادة يعنى قد يكون
تنازع الفعلين واقعا فى الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين فى الاقتضاء وذلك لا يتصور
الا اذا كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من
المثال الاول وفعل من المثال الثانى حصل مثال للقسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل ضربنى
وضربت زيدا واكرمنى واكرمت زيدا وضربنى واكرمت زيدا واكرمنى وضربت زيدا و
غير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثانى
لقربه مع تجويز اعمال الاول ويختار النحاة الكوفيون الاول اى اعمال الفعل الاول مع تجويز
اعمال الثانى لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثانى كما هو مذهب البصريين

المرفوعات
تنازع الفعلين واضمار الفاعل

وبدأ به لانه المذهب المختار الاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اى على موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا لانه مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا يجوز حذف الفاعل الا اذا سد شئ مسده خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضرباني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اى اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الاول الفاعل لانه يلزم على تقدير اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته تقول ضربني واكرمني الزيدان ولا يلزم حينئذ محذور وقيل روى عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو وروايته المتن غير مشهورة عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغنى عنه فلا اى وان لم يستغن عنه اظهرت اى المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في

المرفوعات

تنازع الفعلين واضمار الفاعل والمفعول

الفضلة وإن أعملتَ الفعلَ الاولَ كما هو مختار الكوفيين أضمرتَ الفاعلَ في الفعل الثاني لو اقتضاه نحو ضربني واكرمني زيدٌ اذا جعلت زيدًا فاعل ضربني واضمرتَ في اكرمني ضميرًا راجعًا الى زيد لتقدمه رتبةً فلا محذور فيه حينئذٍ لا حذفَ لفاعلٍ ولا الاضمارَ قبلَ الذكر لفظًا ورتبةً بل لفظًا فقط وهو جائز وأضمرتَ المفعولَ في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير حينئذٍ راجعًا الى لفظٍ متقدمٍ رتبةً كما تقول ضربني واكرمته زيدٌ الا ان يمنع مانعٌ من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فتُظهِرُ المفعولَ فانه اذا امتنع الاضمار والحذفُ لا سبيلَ الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدانِ منطلقًا حيث أُعمِلَ حسبني فجُعِلَ الزيدان فاعلًا له ومنطلقًا مفعولًا له وأُضمِرَ المفعولُ الاولُ في حسبتهما وأُظهِرَ المفعولُ الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو أضمر مفردًا خالف المفعولَ الاولَ ولو اضمر مثنى خالف المرجعَ وهو قوله منطلقًا ولا يخفى انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا اخذت المفعول الثاني اسنادًا الى اتصافِ ذاتٍ ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولًا مفردًا والثاني مفعولًا مثنًّى فلا يتوجهان الى امرٍ واحدٍ فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقولِ امرئِ القيس شعر ولو أنّما أسعى لأدنى معيشةٍ ✽ كفاني ولم أطلبْ قليلٌ من المالِ ✽ حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو

قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرؤ القيس الكندي
هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ لا قائل بتساوي
الاعمالين فاجاب المص عن طرف البصريين فقال وقول امرئ القيس + كفاني ولم اطلب
قليل من المال + ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من
كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من
المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لم تجعل مدخولها المثبت شرطا كان او جزاء
او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب
محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما دل عليه البيت المتأخر اعني قوله **شعر** ولكنما اسعى
لمجد مؤثل + وقد يدرك المجد المؤثل امثالي + وحينئذ يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى
معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاثيل الثابت واسعى له

المرفوعات
مفعول ما لم يسم فاعله وشرطه

مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل و
لم يقل ومنه كما فصل المبتدا حيث قال ومنها المبتدا لشدة اتصاله بالفاعل حتى
سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف
الى المفعول لملابسته كونه فاعلا لفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام
الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله
واقامته مقام الفاعل اذا كان عاملة فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الى

الماضي المجهول او يُفعل اي الى المضارع المجهول فيتناول مثل افتُعِل واستُفعِل ويُفتعل ويُستفعل وغيرها من الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادًا تامًا فلو اُسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تامًا لزم كونه مسندًا ومسندًا اليه معًا مع كون كل من الاسنادين تامًا بخلاف اعجبني ضربُ زيد عمرًا لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت لانه اذ حكمه حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندًا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه لفات النصب الاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضُرِبَ للتاديب والمفعول معه كذلك اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال والفاعل كالجزء من الفعل ولا بدون الواو فانه لم يُعرف حينئذ كونه مفعولًا معه واذا وُجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل تعيّن اي المفعول به له اي لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف سائر المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضُرِبَ زيدٌ باقامة المفعول به مقام الفاعل يومَ الجمعةِ ظرف زمان امامَ الاميرِ ظرف مكان ضربًا

نحو علمت زيدا قائما

نحو اعلمت زيدا عمرا فاضلا

نحو ضربت زيدا تاديبا

نحو جاء البرد والجبات

اي الفاعل والمفعول

المرفوعات
بيان المفعول له والمفعول معه

شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة التنبيه على ان
المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فائدة فيه لدلالة الفعل عليه في حارة جاء
مجرى وشبهه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اي وان لم يوجد
في الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع
الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى مفعولين ثانيهما غير الاول
اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى
الثاني لانه عاطٍ اي آخذ نحو اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن
من اللبس واما عند عدمه فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر
وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في
فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوي فالمبتدأ

المرفوعات تعريف المبتدأ وذكر قسميه

هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية
اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا احترز به عن الاسم الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان
وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه
واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة
سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي
كما ولا او الف الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام

المرفوعات
جواز الامرين في المبتدأ

ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر ع فخير نحن عند الناس منكم
فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خير خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو
من باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر
او ما يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم
واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان
رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم
الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والاستفهام اسما مفردا
مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا
نحو اقائمون الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا جاز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فههنا ثلث صور احدها
اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيتها
اقائم الزيدان يتعين حينئذ ان يكون الزيدان فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثتها اقائم زيد
ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في
مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب يداه انه المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه
ليس باسم المسند به اي يوقع به الاسناد واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به

المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد المسند به الى المبتدأ او تجعل الباء في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او يسند اليه شيء فمعنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال الآخرون ان كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ اي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه اذا لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات مقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتاخر لفظا المتقدم رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في حيز الخبر الذي اصله التاخير فيلزم عود الضمير الى المتاخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه التخصيص اذ بالتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ مُشْرِكٍ فان العبد متناول للمومن والكافر

المرفوعات
تعريف الخبر ونكارة المبتدأ

المرفوعات

امثلة تخصيص المبتدأ

وحيث وُصِفَ بالمؤمن تخصَّصَ بالصفة فجُعِلَ مبتدأً وخيرٌ خبره ومثل قولك أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ فان المتكلم بهذا الكلام يعلم أن احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال أيٌّ من الأمرين المعلوم كونُ احدهما في الدار كائنٌ فيها فكلُّ واحدٍ منهما تخصّص بهذه الصفة فجُعِلَ رجلٌ مبتدأً وفي الدار خبره ومثل قولك ما أحدٌ خيرٌ منك فان النكرة فيها وقعت في حيّز النفي فأفادت عمومَ الأفراد وشمولها فتعيّنت وتخصّصت فانه لا تعدُّدَ في جميع الأفراد بل هو أمرٌ واحد وكذا كلُّ نكرةٍ في الاثبات قُصِدَ بها العموم نحو تمرةٌ خيرٌ من جرادةٍ ومثل قولهم شرٌّ أهرَّ ذا نابٍ لتخصصه بالتخصص به الفاعل لشبهه به اذ يستعمل في موضع ما أهرَّ ذا نابٍ الا شرٌّ وبالتخصص الفاعل قبل ذكره صحة كونه محكوماً عليه بانّا اذا قلت قام علم السامع ان ما يذكر بعده أمرٌ يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجلٌ فهو في قوة رجلٍ موصوفٍ بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المُهِرَّ للكلب بالنُّباح المعتاد قد يكون خيراً كما اذا كان مجيءَ حبيبٍ مثلاً وقد يكون شراً كما اذا كان مجيءَ عدوٍّ والمُهِرُّ له بنباحٍ غير معتادٍ يُتشاءم به فيكون شراً الأخير فعلى الأول يصح القصر بالنسبة الى الخير فمعناه شرٌّ لا خيرٌ أهرَّ ذا نابٍ وعلى الثاني لا يصح فيقدَّر وصفٌ حتى يصح القصر فيكون المعنى شرٌّ عظيمٌ لا حقيرٌ أهرَّ ذا نابٍ وهذا مثلٌ يُضرب لرجلٍ قويٍّ أدركه العجز في حادثةٍ ومثل قولك في الدار رجلٌ لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار عُلِمَ ان ما يذكر بعده موصوفٌ بصحة استقراره في الدار فهو في قوة المتخصص بالصفة ومثل قولك سلامٌ عليك لتخصصه بالنسبة الى المتكلم اذ أصله سلّمتُ سلاماً عليك فحذف

الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اى سلام من
قبلي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة
على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي تحتاج في توجيهاتها الى هذه التكلفات الركيكة
الواهية فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل
قائم لعدمها وهذا القول قريب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مختصا بالمفرد لكونه قسما
من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون
جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى
الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة
الواقعة خبرا عن المبتدأ من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين
او غيره كاللام في نعم الرجل زيد او وضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا
للمبتدأ نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا وقام قرينة نحو البر الكر بستين درهما
والسمن منوان بدرهم اى الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بائع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع
ظرفا اى الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم
البصريون على انه اى الخبر الواقع ظرفا مقدر اى مؤول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر
فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون
فانه يصير حينئذ مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل

المرفوعات

كون الخبر جملة وبيان العائد

المرفوعات
موضع وجوب تقديم المبتدأ

سو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى و وجه الاول انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تاخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اى على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب حينئذ تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك ابوك خبره وهذا مذهب سيبويه و ذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره والواجب تقديمه على المبتدأ لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اى المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا للاشتباه او كان الخبر فعلا له اى للمبتدأ احترازا عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه اى تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا قاما الزيدان ثم قاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون

الالفِ والواو حرفا دالّاً على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضَرَبَتْ هِندٌ واذا تضمّن الخبر
المفردُ اي الذي ليس بجملة صورةً سواء كان بحسب الحقيقة جملةً او غير جملة ما له صدرُ الكلام
اي معنًى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيدٌ فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام
خبرُه وهو ظرف فان قدّر بفعل كان الخبر جملةً حقيقةً مفرداً صورةً وان قدّر باسم الفاعل كان
الخبر مفرداً صورةً وحقيقةً وعلى التقديرين ليس بجملة صورةً واحترز به عن نحو زيد اين ابوه اذ لا
تبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدّره في جملته او كان الخبر بتقديمه مصحّحاً للذي
للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فبتقديمه يصحّ وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار
خبر تخصّص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو أخّر بقي المبتدأ نكرةً غير مخصوصة او كان لمتعلّقه
بكسر اللام اي كان لمتعلّق الخبر التابع له بتبعيّته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله
عبده متوكّل ضمير كائنٌ في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلّق اذ لو اخّر لزم الاضمار
قبل الذكر لفظاً ومعنًى مثل على التمرة مثلها زُبداً فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ
وفيه ضمير لمتعلّق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلّق به تعلّق الجزء بالكل
او كان الخبر خبراً عن أنّ المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المؤوّل بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره
خوف لبس أنّ المفتوحة بالمكسورة في التلفّظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها وفي الكتابة
مثل عندي أنّك قائمٌ وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما
ذكرنا وقد يتعدّد الخبر من غير تعدّد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعداً وذلك التعدّد اما بحسب اللفظ

المرفوعات
مواضع وجوب تقديم الخبر

والمعنى جميعاً ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيدٌ عالمٌ وعاقلٌ وبغير العطف مثل زيدٌ
عالمٌ عاقلٌ واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلوٌ حامضٌ فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مُزٌّ وفي هذه
الصورة ترك العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوّز العطف لا يعدان
يقال مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا في الخبر ولا
في المبتدأ ولا في غيرهما وايضاً المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال
الخبر المتعدد بغير عاطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى
الشرط وهو سببية الاول للثاني او للحكم به فلا يرد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه
المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله
فيه نظراً الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى في اللفظ فيجب
دخول الفاء فيه واما اذا لم تقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى
الشرط اما الاسم الموصول بفعل وظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية
مؤولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترطان تكون صلته فعلاً او ظرفاً مؤولاً بالفعل
ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلاً او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف
او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما في حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذي ياتيني هذا
مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما
مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه فانه

المرفوعات
تعدد الخبر ودخول الفاء فيه

لا آتيكم و مثل كل رجل ياتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار
هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة
باحدهما فقولك كل غلام رجل ياتيني او في الدار فله درهم وليت ولعل من الحروف المشبهة
بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه لان
صحة دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل تزيلان تلك المشابهة
لانهما تخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك
المنع انما هو بالاتفاق من النحاة فلا يقال ليت او لعل الذي ياتيني او في الدار فله درهم
فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل
تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص
الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو سيبويه ان المكسورة بهما
اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام
عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ تُقْبَلَ
تَوْبَتُهُمْ فان قيل قد الحق بعضهم انّ المفتوحة ولكنّ بليت ولعل فما وجه تخصيص انّ المكسورة
بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق انّ بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم
يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع انّ المكسورة عن دخول
الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع انّ المفتوحة ولكنّ عن دخول الفاء قوله تعالى وَاعْلَمُوا أَنَّمَا

موضع امتناع دخول الفاء في الخبر

غنمتم من شیءٍ فانّ للّٰہ خمسہ، وقول الشاعر شعر فواللّٰہ ما فارقتکم قالیا لکم ٭ ولکنّ ما یُقضی فسوف

یکون ٭ وقد یحذف المبتدأ لقیام قرینۃ لفظیۃ او عقلیۃ جوازًا ای حذفًا جائزًا لا واجبًا وقد یجب

حذفہ اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد للّٰہ اہلُ الحمدِ ای ہو اہل الحمد وانما وجب حذفہ لیعلم انہ کان فی

الاصل صفۃ فقطع لقصد المدح او الذم او غیر ذلک فلو ظہر المبتدأ لم یتبین ذلک ویجب حذفہ

ایضا عند من قال فی نعم الرجل زیدٌ انّ تقدیرہ ہو زید کقول المستہل ای المبتدأ المحذوف

جوازًا مثل المبتدأ المحذوف فی مقول المستہل المبصر للہلال الرافع صوتہ عند ابصارہ الہلالُ

واللّٰہِ ای ہذا الہلال واللّٰہ بالقرینۃ الحالیۃ ولیس من باب حذف الخبر بتقدیر الہلالُ ہذا

لان مقصود المستہل تعیین شیءٍ بالاشارۃ والحکم علیہ بالہلالیۃ لیتوجہ الیہ الناظرون ویروہ

کما یراہ وانما اتی بالقسم جریا علی عادۃ المستہلین غالبًا ولئلا یتوہم نصب الہلال عند الوقف

وقد یحذف الخبر جوازًا ای حذفًا جائزًا لقیام قرینۃ من غیر اقامۃ شیءٍ مقامہ مثل الخبر

المحذوف جوازًا فی قولک خرجتُ فاذا السبعُ فان تقدیرہ علی المذہب الصحیح کما نص علیہ

صاحب اللباب خرجتُ فاذا السبعُ واقفٌ علی ان یکون اذا ظرف زمان للخبر المحذوف من

غیر سادٍّ مسدّہ ای ففی وقت خروجی السبعُ واقف وقد یحذف الخبر لقیام قرینۃ وجوبًا

ای حذفًا واجبًا فیما التزم ای فی ترکیبٍ التزم فی موضعہ ای موضع الخبر غیرہ

ای غیر الخبر وذلک فی اربعۃ ابواب علی ما ذکرہ المصنف اولہا المبتدأ الذی بعد لولا مثل

لولا زیدٌ لکان کذا ای لولا زید موجود لان لولا لامتناع الشیء لوجود غیرہ فیدل علی الوجود

المرفوعات
حذف المبتدأ والخبر جوازًا
ووجوبًا

وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله شعر ولولا الشعر بالعلماء يزري لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم الواقع بعدها فاعل لفعل مقدر اي لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صورة او تاويلا منسوبا الى الفاعل والمفعول او كليهما وبعده حال وكان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيد قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما تحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرفية فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائم مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة والذي يظهر لي ان تقديره نحو ضربي زيدا ملابسه قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ملابسي قائما اذا كانت عن الفاعل اولي ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ملابس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول الذي ضربت قائما زيد اي ضربته ثم حذف ملابس الذي هو خبر المبتدأ والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا

المرفوعات
مسئلة حذف خبر التزام ووضع غيره

للعسه ذي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت هذا الحذف في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ١٢

مبتدأ فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي
زيدا قائما حاصل بجعل قائما من متعلقات المبتدأ ويلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده
وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت
الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى
ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما وثالثها كل مبتدأ
اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل
وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو يدل على
الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم
وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقاؤك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان
لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد
ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر إن واخواتها

المرفوعات
خبر ان واخواتها وتعريفه

اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمس الباقية وهي أن وكأن
ولكن وليت ولعل وهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما
شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله هو اي خبر ان واخواتها المسند
الى شيء آخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي
لنفي الجنس وغيرها وبقوله بعد دخول هذه الحروف خرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف

المرفوعات

امره كامر خبر المبتدأ الا في تقديمه

عليهما ورودها عليهما لا يراث اثر فيهما لفظاً او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيداً يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء هذه الحروف ويلزم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة مثل ان زيداً يقوم مثل قائم في ان زيداً قائم فانه المسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفرداً وجملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه واحداً ومتعدداً ومثبتاً ومحذوفاً وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان يصح كونه خبراً بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك ان كل ما يصح ان يكون خبراً للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان يقال اين زيد ومن ابوك ولا يجوز ان يقال ان اين زيداً وان من اباك الا في تقديمه اي ليس امره كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لان هذه الحروف فرع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعياً ايضاً والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصلي ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفاً اي ليس امره

١٢ التقديم في الامثلة كلها الا [illegible] كونه ظرفاً ١٢ عبد الغفور

marfat.com

المرفوعات

تعريف خبر لا التي لنفي الجنس

كام خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذا حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى إِنَّ إِلَيْنَا إِيَابَهُمْ وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَسِحْرًا وإِنَّ مِنَ الشِّعْرِ لَحِكْمَةً وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي الكائنة لِنَفْيِ الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند الى شئ آخر هذا شامل لخبر المبتدأ وخبر إنّ وكانَ وغيرها بعد دخولها اي بعد دخول لا فخرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر انّ فلا يرد نحو يضرب في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجلٍ ظريف وانما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكره لان غلام رجلٍ معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا مال لان الظرافة لا يتقيد بالظرف ونحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجلٍ وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرون الخبر في اللفظ لان الحذف عندهم واجب والمراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي

والدخول على المبتدأ او الخبر ولهذا اتصلان عمله هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ او كل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا او بما عرفت من معنى الدخول الا ترى شمل ابوه في ما زيد ابوه قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لان لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانها تعمل في النكرة والمعرفة هذا لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو اي عمل ليس في لا دون ما شاذ قليل لنقصان مشابهة لا بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر على الاعلى مورد السماع نحو قوله شعر من صد عن نيرانها ❊ فانا ابن قيس لا براح ❊ اي لا براح لي ولا يجوز ان تكون لنفي الجنس لانها اذا كانت لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند والمسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه بما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين فمنه اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل

المنصوبات

منه المفعول المطلق

marfat.com

الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له وهو اى المفعول المطلق اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا فادا ما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها مذكور صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربته ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب واسما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التى لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد بمعناه صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا فى قولك ضربته تاديبا فانه وان كان ما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتى فى نحو كرهت كراهتى فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها حينئذ وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول كما فى قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثانى كما فى قولك كرهت كراهتى فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق

المنصوبات

تعريف المفعول المطلق وفوائد القيود فيه

المنصوبات

اقسام المفعول المطلق و حذف فعله

للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه
والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة
بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن
الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات
الا اذا قصد به النوع او العدد بخلاف اخويه الذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين و
جلسات بكسر الجيم او فتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغاير اللفظ فعله لا بحسب
المادة مثل قعدت جلوسا وانبت النبات نحو انبتها الله نباتا وسيبويه يقدر افعالا
من بابه اي قعدت وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب
للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت
قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدريته باعتبار الموصوف والمضاف اليه لان اسم التفضيل له
حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له
يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة
من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف
والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت
عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب
الحذف سماعا قيل عليه قد قالوا حمدت الله حمدا وشكرته شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم

بان ذلک لیس من کلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فی ما استعمل باللام نحو حمدا له وشکرا له وعجبا له وقد یحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قیاسا ای حذفا قیاسیا یعلم بضابط کلی یحذف معه الفعل لزوما فی مواضع متعددة منها ای من هذه المواضع موضع ما وقع ای مفعول مطلق وقع مثبتا ارید اثباته لا نفیه فانه لو ارید نفیه نحو ما زید یسیر سیرا لا یجب حذفه بعد نفی داخل علی اسم لا یکون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنی نفی داخل علی اسم لا یکون المفعول المطلق خبرا عنه ای عن ذلک الاسم وانما قال علی اسم لانه لو دخل علی فعل نحو ما سرت الا سیرا او انما سرت سیرا لا یکون منه وانما وصف الاسم بان لا یکون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو کان خبرا عنه نحو ما سیری الا سیر شدید لکان مرفوعا علی الخبریة او وقع المفعول المطلق مکررا ای فی موضع الخبر عن اسم لا یصح وقوعه خبرا عنه فلا یرد نحو دکت الارض دکا دکا وانما جمع بین الضابطتین لاشتراکهما فی الوقوع بعد اسم لا یکون خبرا عنه نحو ما انت الا سیرا ای تسیر سیرا او ما انت الا سیر البرید ای تسیر سیر البرید هذان مثالان لما وقع مثبتا بعد نفی وانما اورد مثالین تنبیها علی ان الاسم الواقع موقع الخبر ینقسم الی النکرة والمعرفة او الی ما هو فعل للمبتدأ والی ما یشبه به فعله او الی مفرد ومضاف وانما انت سیرا ای تسیر سیرا مثال لما وقع بعد معنی النفی وزید سیرا سیرا ای یسیر سیرا مثال لما وقع مکررا ومنها ای من المواضع التی یجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فیها ما وقع ای موضع مفعول مطلق وقع تفصیلا لاثر مضمون

المنصوبات

بیان حذف فعل المفعول المطلق

جملة منتقلة منه والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره
غرضه المطلوب منه وبتفصيل الاثر بيان انواعه المحتملة مثل قوله تعالى فشدّوا الوثاق فامّا
منّاً بعدُ اى بعد شد الوثاق واِمّا فداءً فقوله فشدّوا الوثاق جملة مضمونها شدّ الوثاق و
الغرض المطلوب من شد الوثاق اما المنّ او الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله
فامّا منّاً بعدُ واِمّا فداءً اى اِمّا تمنّون منّاً بعد الشدّ واِمّا تفدون فداءً ومنها اى من تلك
المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اى لان يشبّه به امر آخر واحترز به
عن نحو لزيد صوتٌ صوتٌ حسنٌ لانه لم يقع للتشبيه علاجاً اى حال كونه دالاً على فعل من افعال
الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهدٌ زهدُ الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز
به عن نحو صوتُ زيدٍ صوتُ حمارٍ مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اى بمعنى المفعول
المطلق واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا له ضربٌ صوتُ حمارٍ وعلى صاحبه اى صاحب
ذلك الاسم اى الذى تام به معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا به صوتٌ صوتُ حمارٍ نحو
مررت به فاذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ اى يصوّت صوتَ حمارٍ من صات الشيء صوتاً
بمعنى صوّت تصويتاً فصوتَ حمارٍ مصدرٌ وقع للتشبيه علاجاً بعد جملة هى قوله له صوت وهى
مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم وهو الضمير المجرور
فى قوله له ونحو مررت به فاذا له صراخٌ صراخَ الثكلى اى يصرخ صراخ الثكلى وهى امرأة
مات ولدها ومنها اى من تلك المواضع ما وقع اى موضع مفعول مطلق وقع

المنصوب بحذف فعل المفعول المطلق

المنصوبات
بيان مواضع المفعول المطلق

مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم
اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان
مضمونه الاعتراف ولا محتمل له سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه
اي لنفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع
مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا
اي احق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد
قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع
من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه
من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار ضعف الاحتمال فيه يغاير المؤكد
اسم فاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل
غيره ليندفع وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر
ويتقرر حتى يحسن التقابل ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية
بل للتكرير والتكثير ولابد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى
الفاعل والمفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا كثيرا
وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذه القيد تكلف مثل لبيك اصله الب
لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية

فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورُدّ الى الثلاثى بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول
واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لَبَّ بالمكان بمعنى ألَبَّ فلا يكون محذوف الزوائد
وعلى هذا القياس سعديك اى اُسعدك إسعادًا بعد اسعاد بمعنى اُعينك الا ان سعد
يتعدى بنفسه بخلاف ألَبَّ فانه يتعدى باللام المفعول به هو ما وقع اى هو اسم ما وقع
عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاءً بما سبق فى المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل
الفاعل عليه تعلقه به بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون فى ضربت زيدًا ان الضرب واقع
على زيد ولا يقولون فى مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج بالمفاعيل الثلثة
الباقية فانه لا يقال فى واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق
بما يفهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل
اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكمًا فخرج به مثل زيد فى ضُرِبَ زيد على صيغة المجهول
فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل أُعطِىَ زيدٌ درهمًا فانه يصدق على درهمًا انه
وقع عليه فعل الفاعل الحكمى المعتبر اسناد الفعل اليه فان مفعول ما لم يسم فاعله فى حكم الفاعل
وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربتُ
زيدًا فان زيدًا قد وقع عليه بلا واسطة حرف الجر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذى هو
ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل فى العمل فيعمل فيه متقدمًا
ومتأخرًا اما جوازًا مثل اللهَ اَعبُدُ ووجهَ الحبيبِ اَتمنّى واما وجوبًا فيما تضمن معنى الاستفهام

المنصوبات
المفعول به وتعريفه وحكمه

مولانا محمد عبد الرحمن رحمه الله

marfat.com

المنصوبات
تعريف المنادى
وامثاله

او الشرط ما نحو من رأيت ومن تكرم تكرمه ثم اذا لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو ان
الا ان تكف بما كم وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او
حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية
التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في
اربعة مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على
المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع
الاربعة سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة
اخرى نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث
واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا مأهولا معمورا
لا قفرا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع
الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت
مقبلا عليك بوجه حقيقة مثل يا زيد او حكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت
اولا منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم
من يطلب اقباله بخلاف المندوب لانه المتفجع عليه ادخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله
منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا افرد المصنف
احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب

اقباله حكما على وجها للتفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل فى المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهى يا وايا وهيا واى والهمزة واحترز به عن نحو ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اى طلبا لفظيا بان تكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديريا بان تكون آلته مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اى نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرية بان يكون النائب مقدرا كما فى المثالين المذكورين او للمنادى والمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اى الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو على فى بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء الافعال فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزأى الجملة فعند سيبويه جزءا الجملة اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزأى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر وعند ابى على احد جزأيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اى المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار فى بيان النصب بقوله وينصب ما سواها

تعريف المنادى وبيان انتصابه المنصوبات

المنصوبات
بناء المنادى على الرفع
وخفضه

على ما يرفع به اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور لانه لا ضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيدُ ويا رجلُ مثالان لما هو مبني على الضمة اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي ينجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص ادخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء مثل يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا لقوم للمظلوم فانه لو لم تفتح لام المستغاث لم يتعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي تفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان

المنصوبات

بناء المنادى على الفتح ونصبه

عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضاً نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما أعرب المنادى بدخول
لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام الجارة من خواص الاسم فبدخولها
ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد تخفض المنادى بلامي التعجب
والتهديد ايضاً فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لأقتلنك فلم أهمل
المص ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كلياً واجيب بان كلاً من هذين
اللامين لام الاستغاثة كأن المهدِّد اسم فاعل يستغيث بالمهدَّد اسم مفعول ليحضر فينتقم
منه ويستريح من ألم خصومته وكأن المتعجب يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه التعجب
ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره المصنف في الايضاح وهو ان المنادى
في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم او يا هؤلاء اعجبوا
للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر واما
على تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها حينئذ كما هو الظاهر مما سبق ويُفتح اي
يبنى المنادى على الفتح لالحاق ألفها اي الف الاستغاثة بآخره لاقتضاء الالف فتح
ما قبلها ولا لام فيه حينئذ لان اللام يقتضي الجر والالف الفتح فبين اثريهما تنافٍ
فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء به للوقف ويُنصب ما سواهما اي ويُنصب
بالمفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام او الالف لفظاً
او تقديراً ان كان معرباً قبل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي المفعولية متحققة

فيه باعتزه متغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردًا بان يكون مضافًا او شبه مضاف واما ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردًا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردًا لكونه مضافًا فمثل يا عبدَ الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردًا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعًا جبلًا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردًا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلًا مقولًا لغير معين اي لرجل غير معين وهذا توقيت لنصب رجلًا لا تقييد له لانه منصوب لا محمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردًا ولا معرفة مثل يا حسنًا وجهه ظريفًا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالًا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال سهل تصور انتفائهما معًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثاني يحتمله فيمكن ان يراد بقوله يا طالعًا جبلًا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضًا فلا حاجة الى ايراد مثال له على حدة

حكم توابع المنادى المبني

وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به المفردة حقيقة او حكمًا انما قيد المنادى بكونه مبنيًا لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبني بكونه على ما يرفع به لان توابع المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمراه لان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكمًا كانت مضافة بالاضافة المعنوية وحينئذ لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفردة اعم من ان تكون مفردة حقيقة بان لا تكون مضافة معنوية ولا لفظية ولا شبه مضاف وحكمًا بان تكون مضافة لفظية او شبيهة بالمضاف فانها لما انتفت فيها الاضافة المعنوية كانت في حكم المفردة لتدخل

المنصوبات
حكم توابع المنادى المبني

فيها المضافة بالاضافة اللفظية والمشبهة بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسنُ الوجهِ والحسنَ الوجهِ ويا زيدُ الحسنُ وجهُه والحسنَ وجهُه ولما لم يجر الحكم الآتي في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصّل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرّح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال من التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيدُ زيدُ وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المص ذلك ولذلك لم يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لان بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه وتنصب حملا على محله لان حق تابع المنادى المبني ان يكون تابعا لمحله وهو ههنا منصوب المحل المفعولية مثل يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيدُ العاقلُ والعاقلَ في الصفة واقتصر على مثالها لانها اكثر واشهر ويا غلام بشرٌ وبشرًا في عطف البيان ويا زيدُ والحارثُ والحارثَ في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه يختار الرفع مع تجويزه النصب لان المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حالة جارية عليه على تقدير مباشرة حرف النداء له وهي الضمة او يا قوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف النداء جعلت تلك الحالة اعرابا

فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القارئ المقدم على خليل يختار فيه النصب مع تجويز
الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى مستقلا فله حكم
الطبيعة وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف المذكور
كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في
اختيار رفعه لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي فابو العباس مثل ابي عمرو
في اختيار النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي توابع
المنادى المبني على ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لانها اذا وقعت منادى تنصب
فنصبها اذا وقعت توابع اولى لان حرف النداء لا يباشرها مثل يا تيم كلهم في التاكيد ويا
زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف
من الممتنع دخول يا عليه مضافا لان اللام يمتنع دخولها على المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل
والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو الممتنع دخول يا عليه فغير
المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما حكم المنادى
المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول
كالتوطية لذكره والمعطوف المخصوص منادى مستقل في الحقيقة ولا مانع من
دخول حرف النداء عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي في حال كون

المنصوبات
المضاف والبدل والمعطوف
غير ما ذكر

كلٍ واحدٍ منهما مطلقاً في هذا الحكم غير مقيدٍ بحالٍ من الاحوال اي سواء كانا مفردين او مضافين
او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد عمرو ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعاً
جبلاً ويا زيد رجلاً صالحاً والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعاً
جبلاً ويا زيد ورجلاً صالحاً والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم اما كونه منادى فلان الكلام
فيه واما كونه مبنياً على الضم فلما يفهم من اختيار فتحه المنبي عن جواز ضمه فان جواز الضمة لا
يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابنٍ مجردٍ من التاء او ملحوقٍ بها اعني ابنة بلا تخلل
واسطةٍ بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن
عمرٍو مضافاً اي في حال كون ذلك الابن مضافاً الى علمٍ آخر فكل علمٍ يكون كذلك يجوز
فيه الضم كما عرفت من قاعدة بناء المفرد على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى
الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركته الاصلية لكونه
مفعولاً به واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلاً يا ايها الرجل
بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزاً عن اجتماع
آلتي التعريف بلا فاصلةٍ ويا هذا الرجل بتوسط هذا ويا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معاً
والتزموا يعني العرب رفع الرجل مثلاً وان كان صفةً وحقها جواز الوجهين الرفع
والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلاً هو المقصود بالنداء فالتزم رفعه لتكون حركته الاعرابية
موافقةً للحركة البنائية التي هي ملاصقة المنادى فتدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا

المنصوبات

حكم العلم الموصوف بابن

المقصود تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام

بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر ههنا كما خرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مضافة او مفردة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقال في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع آخر اختص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيه لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة لان اصله الاناس لكن ليست لازمة للكلمة لانه يقال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان يقال يا النجم ويا الناس ولعدم جريان هذه القاعدة في التي في قوله شعر من اجلك يا التي تيمت قلبي * وانت بخيلة بالوصل عني * لان لامها ليست عوضا عن محذوف وان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم ع فيا الغلامان اللذان فرا * لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه اشذ شذوذا ولك اي وجاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب تكرر فيه المنادى المفرد المعرفة صورة وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب وفي الثاني النصب فحسب اما الضم

في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر والنصب على انه مضاف الى عدى المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك مذهب سيبويه او مضاف الى عدى المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي واجاز الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدى ففتح اتباعا النصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت + يا تيم تيم عدى لا ابا لكم + لا يلقينكم في سوءة عمر + والبيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا لبني تيم لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني هجاءه اياهم والمنادى المضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي واسقاط الياء اكتفاء بالكسرة اذا كان قبلها كسرة احترازا عن نحو يا فتاي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما وهذان الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع تخفيف لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او القلب فلا يقال يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا

المنصوب
جواز الوجهين فيما كرر
المنادى

فی المنادی یا غلامَ بالفتح اکتفاءً بالفتحة عن الالف ویکون المنادی المضاف الی یاء المتکلم بالهاء فی هذه الوجوه کلها وقفًا ای فی حالة الوقف تقول یا غلامیَهْ ویا غلامیهْ ویا غلامِهْ و یا غلاماهْ فرقًا بین الوقف والوصل وقالوا ای العرب فی محاوراتهم یا ابی ویا امّی علی الوجوه الاربعة کسائر ما اضیف الی یاء المتکلم مع وجوهٍ اُخر زائدةٍ علیها لکثرة استعمال ندائهما فی کلامهم کما اشار الیها بقوله ویا اَبَتِ ویا اُمّتِ ای قالوا یا اَبَتِ ویا اُمّتِ ایضًا بابدال الیاء بالتاء فتحًا وکسرًا ای حال کون التاء مفتوحةً علی وفق حرکة الیاء او مکسورةً لمناسبة الیاء وقد جاء الضم ایضًا نحو یا اَبَتُ ویا اُمّتُ لاجرائه مجری المفرد المعرفة ولم یذکره للقلة وقالوا یا ابتا ویا امّتا بالالف بعد التاء جمعًا بین العوضین دون الیاء فما قالوا یا ابتی ویا امّتی احترازًا عن الجمع بین العوض والمعوض عنه فانه غیر جائز وقالوا یا ابن اُمَّ ویا ابن عمَّ خاصةً هذا الاختصاص بالنظر الی الام والعم ای لا یقال یا ابن اخ ویا ابن خالِ بل یقال یا ابن اخی ویا ابن خالی لا بالنظر الی الابن ایضًا فانهم یقولون یا بنتَ اُمّ ویا بنتَ عمّ علی الوجوه الاربعة مثل باب یا غلامی فقالوا یا ابن اُمّی ویا ابن عمّی بفتح الیاء وسکونها ویا ابن اُمِّ ویا ابن عمِّ بحذف الیاء والاکتفاء بالکسرة ویا ابن اُمّا ویا ابن عمّا بابدال الیاء الفًا وقالوا بزیادة وجهٍ آخر شذّ فی المضاف الی یاء المتکلم یا ابن اُمَّ ویا ابن عمَّ بحذف الالف والاکتفاء بالفتحة لکثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعیف ولما کان من خصائص النداء الترخیم شرع فی بیانه فقال وترخیم المنادی جائز ای

الوجوه الاربعة غیر الابدال المنصوبة والام

المنصوبات

تعريف ترخيم المنادى وشرطه الاربعة

واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اى غير المنادى واقع ضرورة اى للضرورة شعرية داعية اليه لا في سعة الكلام وهو اى ترخيم المنادى حذف في آخره اى آخر المنادى تخفيفا اى لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مفضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم مطلقا والضمير المجرور الى الاسم وشرطه اى شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور اربعة ثلثة منها عدمية وهى ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس آخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس آخر اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا لا مجرورا باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذى هو من خصائص المنادى ولا مفتوحا بزيادة الالف لان لزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده وما وقع في بعض النسخ فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في آخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين

الوجهين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته تأتى

التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته فيما ابقى منه دليل على ما القى ولزيادته على

الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب بلا علة موجبة واما اسما متلبسا بتاء التانيث

وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكفيه ادنى مقتضى للسقوط

فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلى ولم يبالوا ببقاء نحو ثبة وشاة بعد الترخيم على

حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا عن ثلثة اذ

التاء كلمة اخرى براسها ولا ترخم لغير ضرورة منادى لم يستوف الشروط المذكورة الا ما شذ

من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى ولما فرغ

من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في آخره اى

آخر المنادى زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا واحترز

عن نحو ثمانية ومرجانة فان الياء والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف

منهما الا الاخير كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة اى الحسن كما هو مذهب سيبويه لا

افعالا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان او كان في آخره حرف

صحيح اى صحيح اصلى للتبادر الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه نحو

سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيشمل مثل مرمى

ومدعو فان الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح في الاصالة قبله مدة اى الف او واو او ياء

المنصوبات

كمية المحذوف واذا كان في آخر المنادى زيادتان

ساكنة حركة ما قبلها من جنسها والمراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا الحرف الاخير وهو اي المحال ان يا في آخره حرف صحيح قبله مدة اكثر من اربعة من الحروف كمنصور وعمار ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب وانما لم ياخذ هذا القيد في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو ثبون وقلون يرخم بحذف زيادتيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين ليس للترخيم حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا معا واما في الثاني فلانه لما حذف الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يرد المثل السائر صلت على الاسد وبلت عن النقد وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا ولا جملة مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لنزوله منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة صارت بمنزلة الجزء وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث يا حار بكسر الراء على ما كان قبل الترخيم وفي يا ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد

المنصوبات

كيفية المحذوف اذا كان اكثر من اربعة

للتعليل اي يجعل المنادي المرخم على الاستعمال الاقل امّا براسه كانّه لم يحذف منه شيء
فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حارُ بالضم كانه اسم مفرد
معرفة براسه فيضم ويا ثمي لانه لما جعل ثمو اسما براسه صارت الواو طرفا بعد ضمة فلا عبرة قلبت الواو
ياءً وكسر ما قبلها كما في ادلٍ في ادلُوٍ ويا كروا لانه لما جعل كروا اسما براسه ارتفع مانع الاعلال و
هو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا
يعني العرب صيغة النداء يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها
لكونها اشهر صيغها فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادي والمندوب
في اللغة ميّت يبكي عليه احد ويعدّ محاسنه ليعلم الناس ان موته امر عظيم ليعذروه في
البكاء ويشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجوداً او عدماً بيا او وا
فالتفجع عليه عدماً ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجوداً
ما يتفجع على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدماً كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد
الميت فالحد شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه
ويا ويلاه واختص المندوب بوا امتيازاً له عن المنادي لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه
مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في الاعراب والبناء حكم المنادي اي مثل حكمه
يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادي فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم
ذلك القسم من المنادي كما اذا كان مفرداً معرفة يضم واذا كان مضافاً او شبهاً به ينصب

المنصوبات
حكم المندوب في الاعراب والبناء

ولا یلزم من ذلک جواز وقوعه علی صورة جمیع اقسام المنادی لیرد علیه انه لا یقع نکرة لانه لا یندب الا المعرفة وجاز لک زیادة الالف فی آخره ای آخر المندوب لمد الصوت المطلوب فی الندبة فان خفت اللبس ای التباس ذلک اللفظ عند زیادة الالف بغیره مددت الی حرف مد مجانس لحرکة آخر المندوب من کسرة او ضمة کما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت واغلامکیه لا واغلامکاه لالتباسه بندبة غلام مخاطب و اذا اردت ندبة غلام جماعة مخاطبین قلت واغلامکموه اذ المیم اصله الضم لا واغلامکماه لالتباسه بندبة غلام مخاطبین اثنین وجاز لک الهاء ای الحاقها بهذه المدات فی حال الوقف لبیانها ولا یندب من قسم المندوب المتفجع علیه عددا الا الاسم المعروف الذی اشتهر المندوب به لیعذر النادب بمعرفته فی ندبته والتفجع علیه فلا یقال وارجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ینتقل الذهن الیه ویعرف به لیعذر النادب بالندبة علیه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل یجب ان یلحق بالموصوف مثل وازیداه الطویل لان اتصاله بالصفة لیس کاتصال المضاف بالمضاف الیه لانه یجئ به لتمام المضاف فهو کالجزء بخلاف الصفة فانه یجئ بها بعد تمام الموصوف للتخصیص والتوضیح فلهذا جاز مثل وا امیر المؤمنیناه ولم یجز مثل وازیدا الطویلاه خلافا لیونس فانه یجوز الحاق الالف بآخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان کان فی اللفظ انقص من الاتصال بین المضاف والمضاف الیه الا انه اتم منه من جهة المعنی لاتحادهما بالذات فان الطویل هو

المنصوبات

زیادة الالف والهاء فی آخر المندوب

زید لا غیر بخلاف المضاف والمضاف الیه فانهما متغایران وحکی یونس ان رجلاً ضاع له

قدمان فقال واجمجمتی الشامیتیناه والجمجمة القدح ویجوز لقیام قرینة حذف حرف النداء

الا اذا کان مقارناً مع اسم الجنس ویعنی به ما کان نکرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء

کیا رجل او لم تعرف مثل یا رجلاً لانه ندارہ لم یکثر کثرة نداء العلم فلو حذف منه حرف النداء لم

یسبق الذهن الی انه منادی والا مع المشار الیه ای والا مع اسم الاشارة لانه کاسم الجنس فی الابهام

والمستغاث والمندوب لان المطلوب فیهما مد الصوت وتطویل الکلام والحذف ینافیه

فبقی علی هذا من المعارف التی یجوز فیها حذف حرف النداء العلم سواء کان مع بدل

عن حرف النداء کلفظة الله فانه لا یحذف منه الا مع ابدال المیم المشددة منه نحو اللهم او بغیر

بدل نحو یوسف اعرض عن هذا ای یا یوسف ولفظة ای اذا وصف بذی اللام

نحو ایها الرجل ای یا ایها الرجل او بالموصوف بذی اللام نحو ایهذا الرجل ای

یا ایهذا الرجل فلا یجوز الحذف من ایهذا من غیر ان یتصف هذا بذی اللام والمضاف

الی ای معرفة کانت نحو غلام زید افعل کذا والموصولات نحو من لا یزال محسناً احسن الی

واما المضمرات فشذ نداؤها نحو یا انت ویا ایاک وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس فی

اصبح لیل ای صر صبحاً یا لیل حذف حرف النداء من اللیل مع انه اسم جنس شذوذاً

قالته امرأة امرئ القیس حین کرهته وفی افتد مخنوق ای یا مخنوق قاله شخص وقع فی اللیل

علی نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء عن المخنوق مع انه اسم جنس

المنصوبات

جواز حذف حرف النداء

شذوذًا وفي أطرق كرا أي يا كروان وفيه شذوذ لأن حذف حرف النداء من اسم الجنس
وترخيم غير العلم قيل هي رقية يصيدون بها الكروان ويقولون أطرق كرا أطرق كرا إن النعامة
في القرى فيسكن ويطرق حتى يصادوا والمعنى أن النعامة الذي هو أكبر منك قد اصطيد
وحمل إلى القرى فلا تخلّى أيضًا وقد يحذف المنادى لقيام قرينة جوازًا نحو ألا يا
اسجدوا بتخفيف ألا على أنه حرف تنبيه ويا حرف النداء أي يا قوم اسجدوا والقرينة امتناع
دخول يا على الفعل بخلاف قراءة ألا يسجدوا بتشديد اللام لأنه ليس من هذا الباب فإن
أن حينئذ ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب
الثالث من تلك المواضع الأربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما أي مفعول
أضمر أي قدّر عامله الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد
وإضافتها إلى التفسير بيانية أي ما أضمر عامله بناءً على شرط هو تفسيره أي تفسير العامل بما
بعده وإنما وجب حذفه حينئذ احترازًا عن الجمع بين المفسَّر والمفسِّر وهو أي ما أضمر عامله
على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل أو شبهه احترز به عن نحو زيد أبوك ولا يريد به أن
يليه الفعل أو شبهه متصلا به بل أن يكون الفعل وشبهه جزء الكلام الذي بعده نحو زيدًا
عمرو ضربه وزيدًا أنت ضاربه مشتغل ذلك الفعل أو شبهه عنه أي عن العمل
في ذلك الاسم بضميره أي بالعمل في ضميره أو في متعلقه أي متعلق ذلك الاسم
أو متعلق ضميره وحاصله أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلا بالعمل في ضمير ذلك الاسم

المنصوب ما أضمر عامله على شريطة التفسير

marfat.com

او متعلقه فارغاً عن العمل فيه بسبب ذلك الاشتغال لا بسبب آخر بحيث لو سلط بمجرد رفع ذلك الاشتغال عليه اي على ذلك الاسم هو اي احد الامرين الفعل وشبهه بعينه او مناسبه اي ما يناسبه بالترادف او اللزوم لنصبه اي لنصب احد هذين الامرين الاسم بالمفعولية كما هو الظاهر المتبادر فبتقييد الاشتغال بالضمير او متعلقه خرج نحو زيداً ضربت وبتقييد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فان المانع عن عمل ضربته في زيد ليس بمجرد اشتغاله بضميره فان عمل معنى الابتداء فيه ورفعه اياه ايضاً مانع عن ذلك وبتقييد النصب بالمفعولية خرج خبر كان في نحو زيداً كنت اياه وههنا صور اربع احدها اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه والثانية اشتغاله بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل بالترادف والثالثة اشتغال الفعل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسب الفعل باللزوم والرابعة اشتغال الفعل بالمتعلق ولا يتصور حينئذ الا تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم ولهذا اورد المصنف اربعة امثلة ثلثة منها للمشتغل بالضمير باقسامه الثلثة وواحد للمشتغل بالمتعلق والاحسن في ترتيبها تاخير مثال المشتغل بالمتعلق كما لا يخفى وجهه نحو زيداً ضربته مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليطه بعينه وزيداً مررت به مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه بالترادف فان مررت بعد تعديته بالباء مرادف لجاوزت وزيداً ضربت غلامه مثال الفعل المشتغل بالمتعلق مع تقدير تسليط الفعل المناسب باللزوم وزيداً حبست عليه

فوائد القيود في تعريف المنصوب ما اضمر الخ

مثال الفعل المشتغل بالضمير مع تقدير تسليط ما يناسبه باللزوم فان حبس الشيء على الشيء تلزمه ملابسة للمحبوس عليه ينصب زيد في هذه الامثلة بفعل مضمر يفسره ما بعده اي ضربت يعني ان الفعل المفسر الناصب لزيدا في زيدا ضربته ضربت المقدر فان الاصل فيه ضربت زيدا ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره اعني ضربت الثاني وعلى هذا القياس جاوزت فانه مفسر بما يرادفه اعني مررت به واهنت فانه مفسر بما يستلزمه اعني ضربت غلامه فان ضرب الغلام يستلزم اهانة سيده ولابست فانه مفسر بما يستلزمه اعني حبست عليه ثم ان الاسم الواقع في مظان الاضمار على شريطة التفسير اما المختار او الواجب فيه الرفع او النصب او يستوي فيه الامران والى هذه الصور الخمس اشار المصنف فقال ويختار في الاسم المذكور الرفع بالابتداء اي بكونه مبتدأ لان تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ويرجح عند عدم قرينة خلافه اي قرينة ترجح خلاف الرفع يعني النصب لان قرينتي الصحة فيهما متساويتان لان وجود ما له صلاحية التفسير قرينة مصححة للنصب فمتى لم ترجح النصب قرينة اخرى ترجح الرفع بسلامته عن الحذف نحو زيد ضربته او عند وجود القرينة المرجحة من الجانبين لكن تكون القرينة المرجحة للرفع اقوى منها اي من تلك القرينة المرجحة للنصب كاما الداخلة على ذلك الاسم مع غير الطلب اي بشرط ان لا يكون الفعل المشتغل عنه طلبا كالامر والنهي والدعاء نحو لقيت القوم واما زيد فاكرمته فالعطف على الفعلية قرينة النصب وكلمة اما قرينة الرفع وهي اقوى لانها لا تقع بعدها غالبا الا المبتدأ بخلاف عطف الاسمية على الفعلية فانه

المنصوبات

احكام الاسم الواقع في مظان الاضمار

كثير الوقوع في كلامهم مع انها تأيدت بالسلامة عن الحذف ايضًا وانما قال مع غير الطلب احترازًا عما اذا كانت مع الطلب نحو اما زيدًا فاضربه فان المختار حينئذ هو النصب فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرًا وهو لا يجوز الا بتأويل ومثل اما مع غير الطلب إذا الواقعة على الاسم المذكور للمفاجأة في كونها من اقوى القرائن مثل خرجت فاذا زيد يضربه عمرو فان المختار فيه الرفع فان اذا للمفاجأة لا تدخل الا على الجملة الاسمية غالبًا وما وقع في بحث الظروف من ان اذا للمفاجأة تلزم بعدها الاسمية فالمراد بلزوم الاسمية غلبته وقوعها بعدها فلا تناقض ويختار النصب في الاسم المذكور بالعطف اى بسبب عطف جملة هو فيها على جملة فعلية متقدمة للتناسب اى لرعاية التناسب بين الجملة المعطوفة والجملة المعطوف عليها في كونهما فعليتين نحو خرجت فزيدًا لقيته وبعد حرف النفي يعني ما ولا وان وليس لم ولمّا ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا يقدر شمولها لضعفها في العمل نحو ما زيدًا ضربته ولا زيدًا ضربته ولا عمرًا وإن زيدًا ضربته الا تاديبًا وبعد حرف الاستفهام نحو ازيدًا ضربته وانما قال حرف الاستفهام لانه يختار الرفع في اسم الاستفهام مثل من اكرمته ولم يقل همزة الاستفهام ليشمل مثل هل زيدًا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة لاقتضاء هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكفي فيه تقدير الفعل وبعد اذا الشرطية الدالة على المجازاة في الزمان نحو اذا عبد الله تلقه فاكرمه وبعد حيث الدالة على المجازاة في المكان نحو حيث زيدًا تجده فاكرمه وفي ما قبل الامر والنهي يعني موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي

المنصوبات

إذا المفاجأة وإذا الشرطية وحكمهما

مثل زيدًا اِضربه وزيدًا لا تضربه وانما اختير في هذه المواضع اي ما بعد حرف الاستفهام والنفي واذا الشرطية وحيث وما قبل الامر والنهي النصب في الاسم المذكور اذ هي اي هذه المواضع مواقع الفعل اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر فاذا النصب لاسم المذكور وقع فيها الفعل تقديرًا والا فلا وكذلك يُختار النصب في الاسم المذكور عند خوف لَبس المفسِّر اي التباس ما هو مفسِّر في حال النصب لكن لا من حيث هو مفسِّر في هذه الحالة بل من حيث هو خبر في حال الرفع بالصفة فلا يُعلم انه خبر عن الاسم المذكور في حال الرفع مع موافقته للمعنى المقصود او صفة له مع مخالفته للمعنى المقصود فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسِّر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة فان التركيب لا يحتملها معًا مثل قوله تعالى اِنّا كُلَّ شيءٍ خلقناه بقدرٍ بنصب كلّ على الاضمار بشريطة التفسير ولو رُفع بالابتداء وجُعل خلقناه خبرًا له كان موافقًا للنصب في اداء المقصود لكن خيف لبسه بالصفة لاحتمال كون قوله تعالى خلقناه صفة لشيء وقوله بقدر خبرًا له وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فلعله يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوقة لله تعالى كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيدٌ قام وعمرًا اكرمتُه اي عنده او في داره ونحو ذلك والا فالاصح العطف على الصغرى لعدم الضمير اي يستوي الامران فيما اذا عطفت الجملة التي وقع

اختيار النصب عند خوف لبس المفسّر

المنصوبات
وجوب النصب بعد حرف الشرط

فيها الاسم المذكور على جملة ذات وجهين اى جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة من الحذف مرجحة للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى ايضا قرينة غير مفصولة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبدأ فالصغرى اقرب ويجب النصب اى نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فانّ اما وان كانت من حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب نصبه بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اى من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير والمختار فيه النصب لوقوع الاسم المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد التامل لنظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ولكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا نحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب آخر

ينصبه مثل يلابس او ذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره زيدًا يلابس الذهاب به او يلابسه احد بالذهاب به او ذهب به احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد فيما ذكرتم مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اى رفع زيد فى المثال واجب بالابتداء ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف مما يختار فيه النصب وكذا اى مثل ازيدٌ ذُهِبَ به قوله تعالى كُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى الزُّبُرِ اى فى صحائف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شىء فى الزبر فقوله فى الزبر ان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحائف اعمالهم ليست محلا للفعل لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة اعمالهم وان كان صفة لشىء ففيه انه خلاف ظاهر الآية فات المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شىء هو مفعول لهم كائن فى الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُسْتَطَرٌ لا ان كل شىء كائن فى صحائف اعمالهم مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شىء مبتدأ والجملة الفعلية صفة لشىء والجار والمجرور فى محل الرفع على انه خبر المبتدأ تقديره كل شىء هو مفعول لهم ثابت فى الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد سبق ان الاسم المذكور اذا كان الفعل المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب والظاهر ان قوله تعالى الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا فى رواية

المنصوبات
وجوب الرفع بالابتداء

شاذة عن بعضهم فاضطر النحاة الى ان تحلو الاخراجه عن القاعدة المذكورة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما تحلو الاخراجه عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبطة بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدأ موصولا فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدأ كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبطة بالشرط الدالة على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزها في ما قبلها فامتنع تسليط الفعل المذكور بعدها على ما قبلها فتعين فيه الرفع والآية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدأ محذوف المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف اي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا وقيل زائدة او للتفسير وجزاء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا تدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم تكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الآية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار حينئذ فيها النصب واختيار النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلابد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الآية جملتين ليتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف الناصب للمفعول فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شيء عن شيء وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية

المنصوب

اختلاف الفاء شرطية او زائدة

المنصوبات
مثال نوعي التحذير ومعناهما

بتقدير اتقِ تحذيرًا اي محذرًا ذلك المعمول تحذيرًا فيكون مفعولًا مطلقًا او ذكر تحذيرًا
فيكون مفعولًا له مما بعده اي ما بعد ذلك المعمول او ذكر المحذَّر منه مكررًا على صيغة
المجهول عطف على حذرًا او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لابد من ضمير في المعطوف كما
في المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع في المعطوف المظهر موضع المضمر اذ تقدير الكلام او معمول
بتقدير اتقِ ذكر مكررًا الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعارًا بانه محذر منه
لا محذر مثل اياك والاسدَ واياك وان تحذفَ هذان مثالان لاول نوعي التحذير
ومعناهما بعِّد نفسك من الاسد والاسدَ من نفسك وبعِّد نفسك عن حذف الارنب
وهو ضربه بالعصا وبعِّد حذفَ الارنب عن نفسك وعلى التقديرين المحذر منه هو الاسد
والحذف فان المراد من تبعيد الاسد او الحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها
والطريقَ الطريقَ مثال لثاني نوعيه اي اتقِ الطريقَ الطريقَ ولا يخفى عليك ان
تقدير اتقِ في اول النوعين غير صحيح لانه لا يقال اتقيتُ زيدًا من الاسد فينبغي ان يقدر
فيه مثل بعِّد ونحِّ وتقدير بعِّد في مثال النوع الثاني غير مناسب لان المعنى على الاتقاء
عن الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير بعِّد او اتقِ ونحوهما فيقدر مثل
بعِّد في جميع افراد النوع الاول وفي بعض افراد النوع الثاني مثل نفسك نفسك فان
المعنى على بعِّد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتقِ في بعضها كالمثال
المذكور قيل لفظ الاسد في اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغي ان لا يكون تحذيرًا

ولیس کک فانه ایضا تحذیر واجیب بانه تابع للتحذیر والتوابع خارجة عن الحد ودلیل
ذکرها فیما بعد وتقول فی قسمی النوع الاول ایاک من الاسد کما کنت تقول ایاک
والاسد ومن ان تحذف کما کنت تقول ایاک وان تحذف وتقول فی المثال الاخیر
ایاک ان تحذف بتقدیر من ای ایاک من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن
ان وان قیاس ولا تقول فی المثال الاول ایاک الاسد لامتناع تقدیر من
وشذوذه مع غیر ان وان فان قلت فلیکن بتقدیر العاطف قلنا حذف العاطف اشد
شذوذا لان حذف حرف الجر قیاس مع ان وان وشاذ کثیر فی غیرهما واما حذف العاطف
فلم یثبت الا نادرا المفعول فیه هو ما فعل فیه فعل ای حدث مذکور تضمنا فی
ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه کک ومطابقة اذا کان العامل مصدرا فقوله ما فعل
فیه فعل شامل لاسماء الزمان والمکان کلها فانه لا یخلو زمان او مکان عن ان یفعل فیهما.
فعل سواء ذکر الفعل الذی فعل فیهما او لا وقوله مذکور خرج به ما لا یذکر فعل فعل فیه نحو یوم
الجمعة یوم طیب فانه وان کان فعل فیه فعل لا محالة لکنه لیس بمذکور لکن بقی مثل شهدت
یوم الجمعة داخلا فیه فان یوم الجمعة یصدق علیه انه فعل فیه فعل مذکور فان شهود یوم
الجمعة لا یکون الا فی یوم الجمعة فلو اعتبر فی التعریف قید الحیثیة ای المفعول فیه ما فعل
فیه فعل مذکور من حیث انه فعل فیه فعل مذکور لخرج مثل هذا المثال منه فان ذکر یوم
الجمعة فیه لیس من حیث انه فعل فیه فعل مذکور بل من حیث انه وقع علیه فعل مذکور

المنصوبات
تعریف المفعول فیه وفوائد القیود فیه

المنصوبات

قسما المفعول فيه وشرط نصبه

ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير المعرف وقوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمي المفعول فيه و تمهيدا لبيان حكم كل منهما وهما اي المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه في وهو مجرور بها وما يقدر فيه في وهو منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب بتقدير في واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المصنف حيث جعل المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اي شرط نصب المفعول فيه تقدير في اذ التلفظ بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اي تقدير في لان المبهم منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك اي تقدير في حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما في الابهام نحو جلست خلفك والا اي وان لم يكن مبهما بل يكون محدودا فلا يقبل تقدير في اذ لم يكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست في المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهي امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما في معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه

المنصوب احل ما بعد دخلت على المكان المبهم

اى على المبهم المفسر بالجهات الست عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه ما بعد دخلت وان كان معينًا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال لا لابهامه على الاصح اى على المذهب الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا المحل تامل فان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه بها يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه و مما يؤيد ذلك ان كل فعل نسب الى مكان خاص بوقوعه فيه يصح ان ينسب الى مكان شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدًا فى الدار التى هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدًا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربته فى البلد وفعل الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل فى البلد دخلت الدار لا يصح ان يقول دخلت البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا تكون الدار مفعولًا فيه بل مفعولًا به وقيل معناه على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت مع فى نحو دخلت فى الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون فى

المنصوبات
تعريف المفعول له وفوائد القيود فيه

ونقل عن سيبويه ان استعماله بفى شاذ وينتصب اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة فى جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما مر فى المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او بسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل ما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا فى جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز عن مثل اعجبنى التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور فى الجملة كما فى ضربت زيدا قلنا المراد مذكور معه فان قلت هو مذكور معه كما فى ضربته تاديبا قلنا المراد مذكور معه فى التركيب الذى هو فيه ويخرج نحو اعجبنى التاديب الذى ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له قسما مستقلا غير داخل فى المفعول المطلق يخالف خلافا لظاهر الزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر من غير لفظ فعله فالمعنى عنده فى المثالين المذكورين ادبته بالضرب تاديبا وجبنت فى القعود عن الحرب جبنا او ضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج

المثال الثانى منصوب على حدة من المنصوبات ١٢ عبد الرحمن

بان صحة تاويل نوع بنوع لا تدخله في حقيقته الا ترى ان صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جاء زيد راكبا جاء زيد وقت الركوب من غير ان تخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن ولاكرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام لانها اذ اظهرت لزم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يقدر غيرها من من او الباء او في مع انها من دواخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا وقوله عليه السلام ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الاصل بقاءها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة انما يكون في حذفها من اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى تقدير اللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا احترازا عما اذا كان عينا نحو جئتك للسمن لفاعل الفعل المعلل به اى اتحد فاعله وفاعل عامله احترازا عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياى ومقارنا له اى للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تاديبا اذ زمان الضرب والتاديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت

المنصوبات
شرط انتصاب المفعول له
تقدير اللام

عن الحرب جُبناً فانّ زمان الفعل اعنی القعود عن الحرب بعضُ زمانِ المفعول له اعنی
الجُبن ونحو شهدتُ الحربَ ایقاعاً للصلح بین الفریقین فان زمانَ المفعول له اعنی ایقاع
الصلح بعضُ زمان الفعل اعنی شهود الحرب واحترز بذلک القید عما اذا لم یکن مقارناً له فی
الوجود نحو اکرمتک الیوم لوعدی بذلک امس وانما اشترط ہذہ الشرائط لانہ بہذہ الشرائط
یُشبہ المصدر فیتعلق بالفعل بلا واسطۃ تعلّقَ المصدر بہ بخلاف ما اذا اختل شیء عنہا

المنصوبات
تعریف المفعول معہ وفوائد القیود فیہ

المفعول معہ ای الذی فُعل لمصاحبتہ بان یکون الفاعل مصاحباً لہ فی صدور
الفعل عنہ او المفعول بہ فی وقوع الفعل علیہ فقولہ معہ مفعول ما لم یسم فاعلہ اسند الیہ
المفعول کما اسند الی الجار والمجرور فی المفعول بہ وفیہ ولہ والضمیر المجرور راجع الی اللام
واعتذر عن نصبہ باجوزہ بعض النحاۃ من اسناد الفعل الی لازم النصب وترکہ منصوباً
جریاً علی ما ہو علیہ فی الاکثر والیہ ذُہب فی قولہ تعالی لقد تقطّع بینکم علی قراءۃ النصب
وفی بعض الحواشی ان ہذا الرای شریف جداً وقیل الوجہ ان یجعل من قبیل ع
وقد حِیل بین العَیر والنزوان * فان مفعول ما لم یسم فاعلہ فیہ الضمیر الراجع الی
مصدرہ ای حِیل الحیلولۃ لان بینَ للزوم ظرفیتہ لایقام مقام الفاعل فعلی ہذا یکون معناہ
الذی فُعل فعلٌ بمصاحبتہ علی ان یکون مفعولٌ ما لم یسم فاعلہ ضمیراً راجعاً الی مصدرہ والضمیر
المجرور للموصول ہو مذکورٌ بعد الواو احتراز عن المذکور بعد غیرہ کالفاء لمصاحبۃ معمول
فعلٍ اللام متعلق بمذکور ای یکون ذکرہ بعد الواو لاجل مصاحبۃ معمول فعل

المنصوبات
جواز العطف والنصب
المفعول معه

وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو مالك وزيدا اي ما تصنع والمراد بمصاحبة لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة واعلم ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل ومعناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما يدل على الحدث فيعم الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا ينتقض بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لا بتاكيد المتصل المنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حيث لا يحمل على عمل العامل المعنوي بلا حاجة مع جواز وجه آخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف

بل تمتنع تعيّن النصب حيث لا وجه سواه نحو مالك وزيدًا وما شأنك وعمرًا فانه تمتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرًا على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الآخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما يلابسك فمعنى ما شانك وزيدًا ما تصنع وزيدًا ومعنى مالك وزيدًا ما تصنع وزيدًا ومعنى مالزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو الحال لما فرغ من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبيّن هيأة الفاعل والمفعول به اي من حيث هو فاعل ومفعول به كما هو الظاهر فبذكر الهيأة يخرج ما يبيّن الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل والمفعول به يخرج ما يبين هيأة غير الفاعل والمفعول به كصفة المبتدأ نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية تخرج صفة الفاعل والمفعول فانها تدل على هيأة الفاعل والمفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل ومفعول وهذا الترديد على سبيل منع الخلو لا الجمع فلا يخرج عنه مثل ضرب زيد عمرًا راكبين لفظًا اي سواء كان الفاعل والمفعول الذي وقع الحال عنه لفظًا اي لفظيًا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كانا ملفوظين حقيقة او حكمًا او معنى اي معنويًا بان تكون فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل او المفعول به اعم من ان يكون حقيقة او حكمًا فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا

المنصوبات
تعريف الحال وفوائد القيود فيه

المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدًا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدًا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف فاعلًا او مفعولًا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكانه الفاعل او المفعول نحو بَلْ نَتَّبِعُ مِلَّةَ اِبْرَاهِيْمَ حَنِيْفًا وَاَنْ يَّاْكُلَ لَحْمَ اَخِيْهِ مَيْتًا فانه يصح ان تقول بل نتبع ابراهيم مقام بل نتبع ملة ابراهيم وان ياكل اخاه مقام ان ياكل لحم اخيه او كان المضاف فاعلًا او مفعولًا وهو جزء المضاف اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى اَنَّ دَابِرَ هٰؤُلَآءِ مَقْطُوْعٌ مُّصْبِحِيْنَ فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزؤه فان دابر الشيء اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكانه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله ولو قرئ تَبَيَّنَ على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعّل او تُبَيَّنَ على صيغة المضارع المجهول من باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه مثل ضربت زيدًا قائمًا مثال للفظي الملفوظ حقيقة فان فاعلية تاء المتكلم ومفعولية زيدًا انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائمًا مثال للفظي الملفوظ حكمًا فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه

المنصوبات

فوائد القيود في تعريف الحال

بيان عامل الحال وشرطه

والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال للمعنوي لان مفعولية زيد ليس باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة والتنبيه المفهومين من لفظ هذا ولا شك انهما ليسا مما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يقدر في نظم الكلام أشير او انبه ويصير زيد مفعولا به لفظيا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه المستنبط من فحوى الكلام من غير التصريح به او تقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكانه اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض وهو تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها كون صاحبها معرفة في جميع موادها بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان موارد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون

المنصوبات
وقوع ذي الحال معرفة في اكثر المواد

ذو الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية عناء المعرفة لاستغراقها
نحو قوله تعالى فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ اَمْرٍ حَكِيْمٍ اَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا ان جعلت امرا حالا من كل امر او
واقعة في حيز الاستفهام نحو هل اتاك رجل راكبا او بعد الا لانتقاض النفي نحو ما جاءني رجل الا
راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور
وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو هذا القسم فوقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون
صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط كون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى
يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة المنبئة عن تخلفه في بعض المواد تنافي الشرطية
ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها معرفة مبتدأ او خبرا
معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وَاَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذُدْهَا ✽ وَلَمْ
يُشْفِقْ عَلٰى نَغَصِ الدِّخَالِ ✽ البيت للبيد يصف حمار الوحش والاتن يقول
ارسل حمار الوحش الاتن وكان المراد بالارسال البعث والتخلية بين المرسل
وما يريد اي ارسلها معتركة متزاحمة ولم يذدها اي ولم يمنعها عن العراك ولم
يشفق اي ولم يخف على نغص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال
والدخال هو ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين
عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة
بعضها في بعض او المعنى على نغص مثل نغص الدخال ومررت به وحده

ونحوه مثل فعلته جهدك متأول بالنكرة فلا يرد نقضا على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتأويلها على وجهين احدهما انها مصادر لافعال محذوفة اى تعترك العراك وتنفرد وحده اى انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اى معتركة ومنفردا ومجتهدا فالصورة وان كانت معرفة فهى فى التقدير نكرة كما ان حسن الوجه فى صورة المعرفة وهى فى المعنى نكرة فان كان صاحبها اى صاحب الحال نكرة محضة لم تكن فيها شائبة تخصيص بما سوى التقديم ولم تكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة نحو جاءنى رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اى تقديم الحال على صاحبها لتخصص النكرة بتقديمها لانها فى المعنى مبتدأ وخبر ولئلا تلتبس بالصفة فى النصب فى مثل قولنا ضربت رجلا راكبا ثم قدمت فى سائر المواضع وان لم تلتبس طردا للباب ولا تتقدم اى الحال فيما عدا مثل زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوى قد عرفت فيما قبل العامل المعنوى وان ما هو مقدر بالفعل او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعنى الجار والمجرور خارج عنه داخل فى الفعل او شبهه فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوى اتفاقا بخلاف الظرف اى بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف فى العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما فى الدار

التصويب

وجوب تقديم الحال على صاحبها

فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كانت مشابهة للظرف لما فيهما من معنى الظرفية الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف والحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف واخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا تتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا تتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم تتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءتني مجردا عن الثياب ضاربة زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصرية يمنعون تقديمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المصنف ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وَمَآ اَرْسَلْنٰكَ اِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة المصدر اي رسالة كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة

عدم تقديم الحال على ذي الحال المجرور

المنصوبات

المنصوبات

كون الحال مشتقا غير ضروري

والعافية والثكل تحلف وتعسف وكل ما دل على هيأة اى صفة سواء كان لدال اشتقا او جامدا صح ان يقع حالا من غير ان يؤول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيأة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا فى تاويل الجوامد بالمشتق ومع هذا فلا شك ان الاغلب فى الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا فى قولهم هذا بسرا وهو ما بقى فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان لدلالتهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يؤول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب من ابسر النخل اذا صار ما عليه بسرا وارطب اذا صار ما عليه رطبا والعامل فى رطبا اطيب باتفاق النحاة وفى بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه فى العمل لانه اذا تعلق بشئ واحد حالان باعتبارين مختلفين يلزم ان يلى كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل وهذه الحيثية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره فى اطيب لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم اقيم المظهر مقامه واوجبوا ان يليه والرطبية تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب ان يليه قال الرضى واما الضمير المستكن فى افعل فانه وان كان متصلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ارى باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا وذهب بعضهم الى ان العامل فى بسرا اسم الاشارة اى اشير اليه حال كونه بسرا وهذا ليس بصحيح لانه يمكن ان يكون

المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية ولانه يصح حيث وقع موقع اسم الاشارة
اسم لا يصح اعماله فيه نحو تمرة نخلة بسرا اطيب منه رطبا قد تكون اى الحال جملة
لدلالتها على الهيأة كالمفردات فيصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون الجملة الحالية
خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجراؤها عليه في
قوة الحكم بها عليه والجملة الانشائية لا تصلح ان تحكم بها على شئ ولما كانت الجملة مستقلة في
الافادة لا تقتضى ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لا بد لها
من رابطة تربطها الى صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية
والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا
فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة
الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة نحو جئت وانا
راكب وجئت وانت راكب وجاءني زيد وهو راكب او بالواو وحدها لانها تدل على
الربط في اول الامر فاكتفى بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وآدم بين الماء والطين
وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال المؤكدة
فلا تجوز الواو نحو هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد
لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع
في الابتداء فلا يدل على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى فيّ فلا بد من الواو

كون الحال جملة خبرية

المنصوبات

لابد فی کون الماضی حالا من لفظة قد

علی الصحیح والمضارعُ المثبتُ ای الجملة الفعلیة التی یکون الفعل فیها مضارعا مثبتا متلبسةٌ بالضمیر وحدَهٗ لمشابهته لفظًا ومعنیً لاسم الفاعل المستغنی عن الواو نحو جاءنی زید یُسرع وما سِواهما ای ماسوی الجملة الاسمیة والفعلیة المشتملة علی المضارع المثبت من الجمل المشتملة علی المضارع المنفی او الماضی المثبت او المنفی بالواو والضمیر معًا او باحدهما وحدہ من غیر ضعف عند الاکتفاء بالضمیر لعدم قوة استقلالها کالاسمیة فالمضارع المنفیُ نحو جاءنی زید وما یتکلم غلامُہ او جاءنی زید ما یتکلم غلامہ او جاءنی زید وما یتکلم عمروٌ والماضی المثبت نحو جاءنی زید وقد خرج غلامہ او جاءنی زید قد خرج غلامہ او جاءنی زیدٌ وقد خرج عمروٌ والماضی المنفی نحو جاءنی زیدٌ وما خرج غلامہ او جاءنی زید ما خرج غلامہ او جاءنی زید وما خرج عمرو ولابدّ فی الماضی المثبتِ لا المنفی مِن دخول لفظة قدِ المقرِبة زمانَ الماضی الی الحال لغةً علی الماضی المثبت الواقع حالا لیدلّ بها علی قرب زمانہ الی زمان صدور الفعل من ذی الحال او وقوعہ علیہ تجوّزًا لان المتبادر من الماضی المثبت اذا وقع حالا ان مُضیَّه انما هو بالنسبة الی زمان العامل فلابد من قد حتی تُقرّبه الیه فیقارنه وهذا بخلاف مذهب الکوفیین فانهم لا یُوجبون قد ظاهرةً ولا مقدرةً سواء کانت ظاهرةً فی اللفظ نحو جاءنی زیدٌ قد رکب غلامہ او مقدّرةً منویّةً نحو قوله تعالی جاءُوکم حَصِرَت صُدُورُهُم ای قد حصرت وهذا بخلاف مذهب سیبَوَیہ والمبرّد فانهما لا یجوّزان حذفَ قد فسیبویه یؤوّل قوله تعالی

المنصوبات

وجوب حذف العامل في الحال المؤكدة

حصرت صدورهم بقوما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع فيشمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر اي الشارع في السفر او المتهيئ له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى أيحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ويجب حذف العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مطلقا هي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنتقل عن الاب في غالب الامر اي أحقه بفتح الهمزة او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على اليقين او من أحققت الامر بهذا المعنى بعينه او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منها على اليقين او اثبتها لك عطوفا وقال صاحب المفتاح احق التقديرات عندي ان يقدر تحقق عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز بها عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب

حذفُ عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله قائمًا بالقسط انه حالٌ مؤكدة من فاعل
شهد ولا بد ههنا من قيد آخر وهو ان يكون عقد تلك الاسمية من اثنين لا يصلحان للعمل
فيها والا لكان عاملها مذكورًا فكيف يكون حذفه واجبًا نحو الله شاهدٌ قائمًا بالقسط

المنصوبات

تعريف التمييز وفوائد القيود فيه

التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان المبدل منه في حكم
التنحية فهو ليس يرفع الابهام عن شيء بل هو ترك مبهم وايراد معين المستقر اي الثابت
الراسخ في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان بحسب اللغة
هو الثابت مطلقًا لكن المطلق منصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت
عينًا جاريةً فان قوله جارية يرفع الابهام عن قوله عينًا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ
في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا
الرجل فان هذا مثلًا انما موضوع لمفهوم كلي بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي
منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحدٍ واحدٍ من جزئياته بل الابهام انما نشأ
من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا الابهام لا الابهام
الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف البيان
في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابي حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام
فيه لكن لما كان عمر اشهر زال بذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام
الوضعي عن ذاتٍ لا عن وصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام

المستقر الواقع فی الوصف لا فی الذات وتحقیق ذلک ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف

منٍّ فلا شک ان الموضوع له معنًی معینٌ متمیزٌ عما هو اقل من النصف کالربع وعما

هو اکثر منه کمنٍ ومنّینِ ولا ابهام فیه الا من حیث ذاته ای جنسه فانه لا یعلم منه بحسب الوضع

انه من جنس العسل او الخل او غیرهما والا من حیث وصفه فانه لا یعلم منه بحسب الوضع

انه بغدادیٌّ او مکیٌّ فاذا ارید رفع الابهام الوصفی الثابت فیه بحسب الوضع اُتبع بصفة او

حال فیقال رطلٌ بغدادیٌّ واذا ارید رفع الابهام الذاتی قیل زیتاً فزیتاً یرفع الابهام

المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما یرفعان الابهام عن الوصف مذکورةٍ

ومقدرةٍ صفتان للذات اشارة الی تقسیم التمییز فالمذکورة نحو رطلٌ زیتا والمقدرة

نحو طاب زید نفسا فانه فی قوة قولنا طاب شیٌ منسوبٌ الی زید ونفسا یرفع الابهام عن ذلک

الشیٔ المقدر فیه فالاول ای القسم الاول من التمییز وهو ما یرفع الابهام عن ذاتٍ

مذکورةٍ یرفعه عن مفردٍ ای ما یقابل الجملة وشبهها والمضاف مقدارٍ

صفة لمفرد وهو ما یقدر به الشیٔ ای یعرف به قدره ویبین غالباً ای فی غالب

المواد واکثرها ای رفع الابهام مطلقا یتحقق فی ضمن هذا الرفع الخاص فی اکثر المواد و

ذلک لان الابهام فیه اکثر والمقدار اما متحقق فی ضمن عددٍ نحو عشرون درهما

وسیاتی ذکر تمییز العدد وبیانه فی باب اسماء العدد واما فی ضمن غیره ای غیر

العدد کالوزن نحو رطلٌ زیتا فان الرطل نصف منٍّ ونحو منوان سمنا

تقسیم التمییز الی مذکورة ومقدرة

المنصوبات

بيان ما يتم به ناصب التمييز

وكالكيل نحو قفيزان برًّا وكالذراع نحو ذراعٌ ثوبًا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدًا
والمراد بالمقادير في هذه الصور هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهمًا ورطلٌ
زيتًا وقفيزان برًّا وذراعٌ ثوبًا وعلى التمرة مثلها زبدًا المراد بها المعدود والموزون و
المكيل والمذروع والمقيس لا غير وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره
التنبيه على بيان ما يتم به المفرد وهو التنوين كما في رطلٌ زيتًا او النون كما في منوان
سمنًا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدًا ولهذا لم يستوف اقسام المقادير ولم يكرر
بعضها ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع
التنوين ونوني التثنية والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانيًا فاذا تم الاسم
بهذه الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلامًا تامًا فيشابه التمييز الآتي بعده
المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصبه ذلك
الاسم التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل
لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على
اول الاسم وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها لا ينتصب التمييز عنه فلا يقع عندي
الراقود خلًّا فيفرد اي التمييز ان كان الاسم التام مثنًّى او مجموعًا ان كان اي التمييز
جنسًا وهو ما يتشابه اجزاؤه ويقع مجردًا عن التاء على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية
وجمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس الا ان تقصد الانواع اي

ما فوق النوع الواحد فيشمل المثنى ايضًا لانه لا يدل لفظ الجنس مفردًا عليهما فلا بد من ان
يثنى او يجمع قيل وفي تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب
زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن ان يجاب عنه بان
المراد بالانواع حصص الجنس سواء كانت بالخصوصيات الكلية او الشخصية ويجمع
اي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازًا حيث لم يقصد الواحد في غيره اي في
غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابًا ثم ان كان اي المفرد المقدار
تامًا بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسًا بتنوين المفرد او
بالنون التي للتثنية فانه لا تم الاسم بها اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة
المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط التنوين ونون التثنية جوازًا شائعًا
كثيرًا لحصول الغرض وهو رفع الابهام بذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن
والا اي وان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة
فلا تجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا تلزم
اضافة المضاف واما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير المميز نحو عشريك و
عشري رمضان بالاتفاق لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس
في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين
رمضان او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا يضاف في غير صورة الالتباس ايضًا

المنصوبات
جواز اضافة التمييز وعدمه

marfat.com

المنصوبات
خفض التمیز وقسمه
الثانی

الاعلی قلة لیکون الباب اقرب الی الاطراد وعن غیر مقدار عطف علی قوله عن مفرد مقدار ای الاول کما یرفع الابهام عن مفرد مقدار کذلک یرفعه عن مفرد غیر مقدار ای ما لیس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا کیل ولا مقیاس نحو خاتم حدیداً فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوین فاقتضی تمیزاً والخفض ای خفض التمیز باضافة غیر المقدار الیه اکثر استعمالاً لحصول الغرض مع الخفة والقصور غیر المقدار عن طلب التمیز لان الاصل فی المبهمات المقادیر وغیرها لیس بهذه المثابة والثانی ای القسم الثانی من التمیز وهو ما یرفع الابهام عن ذات مقدرة یرفعه عن نسبة کان الظاهر ان یقول عن ذات مقدرة فی نسبة فی جملة لکن لما کان الابهام فی طرف النسبة یستلزم الابهام فیها ورفعه عنها یستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصراً علیها تنبیهاً علی ان مقابلة ما فی هذا القسم للمفرد المذکور فی القسم الاول انما هی لمجرد النسبة لا غیر فی جملة ای نسبة کائنة فی جملة او ما ضاهاها ای ما شابهها عطف علی جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماءً او اسم المفعول نحو الارض مفجرة عیوناً او الصفة المشبهة نحو زید حسن وجهاً او اسم التفضیل نحو زید افضل اباً او المصدر نحو اعجبنی طیبه اباً وکذا کل ما فیه معنی الفعل نحو حسبک زید رجلاً نحو طاب زید نفساً مثال للجملة والتمیز فیه خاص بالمنتصب عنه وزید طیب اباً مثال لما یشبه الجملة والتمیز فیه یصلح ان یکون لما انتصب عنه ولمتعلقه و حیث لا فرق فی التمیز بین الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان فی قوة اربعة امثلة

marfat.com

فكانه قال طاب زيد وزيد طيب نفساً وابا فقوله وابوة وداراً وعلماً عطف على نفساً او

اباً بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة

اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين غير اضافى

خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين اضافى

محل لها والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل واحد منها متعلق بالمنتصب

عنه او فى اضافة عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها مثل يعجبنى طيبه نفساً و

تركه لانه اظهر التمييزات ولاختصاره واباً وابوة وداراً وعلماً اورد هذه الامثلة على

وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارساً اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة

مشتقة وايضاً لما اورده صاحب المفصل مثالاً للتمييز المفرد على ان يكون الضمير فيه مبهماً

كضميره ربه رجلاً ويكون فارساً تمييزاً عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزاً عن نسبة

على ان يكون الضمير فيه معيناً معلوماً والابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر فى

الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله خيره فارساً والفارس اسم

الفاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة

بالكسر فمن التفرس ثم ان كان اى التمييز بعد ما لم يكن نصاً فى المنتصب عنه اسماً

لا صفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان

يكون ذلك التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عنه

جواز كون التمييز صفة مشتقة

المنصوبات

كون التمييز رافع الابهام عن متعلقه

وتارةً لمتعلقه بان يكون تمييزاً يرفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيدٌ اباً فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزاً عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزاً عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه وإلّا اى وان لم يكن التمييز بعد مالم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوةً وعلماً وداراً فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهى لمتعلقه زيد وهو الذات المقدرة اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او تثنيته او جمعيته سواء كان لموافقته ما انتصب عنه مثل طاب زيد اباً والزيدان ابوين والزيدون آباءً او لمعنى في نفسه مثل قولك طاب زيد اباً اذا اردت اباً له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت اباً وجداً له وطاب زيد آباءً اذا اردت آباءً واجداداً له فعلى كل من التقديرين اذا قصدت وحدة التمييز اُورد مفرداً واذا قصدت تثنيته اُورد تثنيةً واذا قصدت جمعيته اُورد جمعاً فان صيغة المفرد لا تصلح ان تطلق على المثنى والمجموع إلّا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصدت تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يوتى به مفرداً لصحة اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنيته وجمعه نحو طاب زيد علماً

المنصوبات

كون التمييز صفة وحالاً

والزيدان علماً والزيدون علماً الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث

امتيازاتها النوعية فانه لابد حينئذ من تثنيته او جمعه نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما

اذا اريدان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع آخر من العلم فان صيغة

المفرد لاتفيد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا

او مؤولة بها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة له اى

لما انتصب عنه لا للمتعلق لان الصفة تستدعى موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل

طاب زيد والدا كان الوالد زيدا او لا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقة

الواو بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة اى كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او

مطابقته اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت

صفة له ومطابقة اياه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث

لكونها حاملة لضميره واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا لاستقامة المعنى على

الحال نحو طاب زيد فارسا اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن زيادة من

فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من تزاد في التمييز لا في

الحال والتمييز المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها

من الصفات ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي

درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة

كما ذكرنا فلا يقتوني ان يعمل فيما قبله والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التميز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا لما جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي انفجرت عيونها او واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره ووقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلأ ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التميز عن النسبة اما فاعل في المعنى او مفعول من ان التميز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة خلافا للمازني والمبرد فانما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسمي الفاعل والمفعول نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها في العمل وتمسكهما في هذا التجويز قول الشاعر شعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها + وما كاد نفسا بالفراق تطيب على تقدير تانيث الضمير في تطيب فانه حينئذ يكون في كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه انما على تقدير تذكير الضمير

المنصوبات
امتناع تقديم التميز على الفعل

ضمیر کاد للحبیب و نفسا تمییز عن نسبة کاد الیه ای وما کاد الحبیب نفسا یطیب فلا تمسک بما قیل یحتمل ان یحمل البیت علی تقدیر تانیثه ایضا علی هذا الوجه بان یکون تانیث الضمیر الراجع الی الحبیب باعتبار النفس اذ المعنی وما کادت نفس الحبیب تطیب فتکلف وتعسف غیر قادح فی التمسک المستثنی ای ما یطلق علیه لفظ المستثنی فی اصطلاح النحاة علی قسمین ولما کان معلومیته بهذا الوجه الغیر المحتاج الی التعریف کافیة فی تقسیمه قسمه الی قسمین وعرف کل واحد منهما لان لکل واحد منهما احکاما خاصة لا یمکن اجراؤها علیه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج ای الاسم الذی اخرج واحترز به عن غیر المخرج کجزئیات المستثنی المنقطع عن حکم شیء متعدد جزئیاته نحو ما جاءنی احد الا زیدا او اجزاؤه نحو اشتریت العبد الا نصفه سواء کان ذلک المتعدد لفظا ای ملفوظا نحو جاءنی القوم الا زیدا او تقدیرا ای مقدرا نحو ما جاءنی الا زید ای ما جاءنی احد الا زید بالا غیر الصفة واخواتها واحترز به عن نحو جاءنی القوم لا زید وما جاءنی القوم لکن زید جاء والمستثنی المنقطع هو المذکور بعدها ای بعد الا واخواتها غیر مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئیات المستثنی المتصل فالمستثنی الذی لم یکن داخلا فی المتعدد وقبل الاستثناء منقطع سواء کان من جنسه کقولک جاءنی القوم الا زیدا مشیرا بالقوم الی جماعة خالیة عن زید او لم یکن نحو جاءنی القوم الا حمارا وهو ای المستثنی مطلقا حیث علم اولا بوجه یصحح تقسیمه کما عرفت وثانیا بما یتفطن له من تعریف قسمیه اعنی المذکور بعد الا واخواتها سواء کان مخرجا او غیر مخرج ولهذا لم یعرفه علی حدة رونا للاختصار منصوب وجوبا

المستثنی
المستثنی وتقسیمه
الی القسمین

اذا كان واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى ونحوهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التي للصفة وادخلها في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اي ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس حينئذ واجب النصب على ما يجيء ولا حاجة ههنا الى قيد آخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه ليخرج نحو قرأت الا يوم كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على الاستثناء بدليل قوله او كان بعد خلا وعدا الا ان يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا اذ له نسبة الى ما نسب اليه احد بهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله بعد الا اي المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب او غير موجب نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرون او في اكثر مذاهب النحاة فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يصدر الا بطريق

المنصوبات
جواز نصب المستثنى في كلام موجب

المنصوبات

ويجب نصب المستثنى بعد ماخلا وما عدا

البشر والنخلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والنظافة واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا فههنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد خلا وعدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا من عدا يعدو عدوا اذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا او بعد خلا من خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الديار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يحذف من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين او الحذف والايصال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا او خلا مجيئهم او الجائي منهم او بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل في باب الاستثناء في الاكثر اي النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمالات لانهما فعلان ماضيان كما عرفت وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما خلا وما عدا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما خلا وما عدا لان ما فيهما مصدرية

المنصوبات
وجوب نصب المستثنى بعد ليس ولا يكون

مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا تقديره خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو بعضهم من زيد ووقت مجاوزتهم او مجاوزة بعضهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤا خالياً بعضهم او بعضهم من زيد ومجاوزاً بعضهم او بعضهم عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة وقيل هذا لم يثبت عند المصنف او لم يعتد به ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو يجيء اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما لانهما من الافعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم اضمار اسميهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى بعض من المستثنى منه مطلقا وهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال الا في المستثنى المتصل لغير المفرغ ولا تتصرف فيها لانها قائمة مقام الا وهي لا تتصرف فيها ويجوز فيه اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور اي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا احتراز عما اذا كان بعد سائر ادوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احتراز عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا كما مر والحال انه قد ذكر المستثنى منه احتراز عما اذا لم يذكر المستثنى منه فانه حينئذ يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي كلام غير موجب

marfat.com

اعراب المستثنى بمقتضى العامل

ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لايكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لأن حكمهما قد علم فيما سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليلٌ بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء ونحو ما مررت باحدٍ الا زيدٍ بالجر على البدلية والا زيدًا بالنصب على الاستثناء وما رايت احدًا الا زيدًا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختارٍ وانما اختاروا البدل في هذه الصور لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطةٍ ويُعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكورٍ ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فُرِّغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيدٌ اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احدٌ الا زيد بخلاف ضربني الا زيدٌ اذ لا يصح ان يضرب كل واحدٍ المتكلم الا زيدٌ الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوانٍ يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او تكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعضٌ معينٌ يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرأت الا يوم كذا اي اوقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر ومثل ذلك ولقائل ان يقول كما لا يستقيم المعنى

على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وايضا لا يصح مثل قرأت الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني الا زيد بان يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة دالة فلا فرق بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد اياها في ذلك فمما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة الدلالة على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثمه اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم المعنى لم يجز مثل مازال زيد الا عالما اذ معنى مازال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم وقال الشارح

باب المنصوبات
استقامة المعنى على تقدير عموم المستثنى منه

الرضی یمکن أن تحمل الصفات علی ما یمکن ان یکون زید علیها مما لا یتناقض ویستثنی من جملتها العلم او یحمل ذلک علی المبالغة فی نفی صفة العلم کانک قلت امکن ان یحصل فیه جمیع الصفات الا صفة العلم وعلی التقدیرین یندرج فی صورة الاستقامة ولا یخفی علی المتفطن انه یمکن بمثل هذه التاویلات ارجاع جمیع المواد الایجابیة عند الاستثناء الی صورة الاستقامة کما لیقة مثلا فی قولک ضربنی الا زید المراد کل من یتصور منه الضرب من معارفک والمقصود منه المبالغة فی غلو المجتمعین علی ضربک واذا تعذر البدل من حیث حمله علی اللفظ ای لفظ المستثنی منه فعلی الموضع ای یحمل علی موضع المستثنی منه لا علی لفظه عملا بالمختار علی قدر الامکان مثل ما جاءنی من احد الا زید فزید بدل مرفوع محمول علی موضع احد لا مجرور محمول علی لفظه ومثل لا احد فیها ای فی الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول علی محل احد لا علی لفظه ومثل ما زید شیئا الا شیء لا یعبأ به ای لا یعتد به فشیء مرفوع محمول علی محل شیئا لا منصوب محمول علی لفظه وقوله لا یعبأ به لیس فی کثیر من النسخ وعلی ما وقع فی بعضها فهو صفة شیء المستثنی قیل انما وصفه به لئلا یلزم استثناء الشیء من نفسه ولا یخفی انه لو جعل المستثنی منه شیئا اعم من ان یزید علیه صفة غیر الشیئیة اولا وخص المستثنی بما لا یزید علیه صفة غیر الشیئیة لکان ادق والطف وانما تعذر البدل علی اللفظ فی الصورة الاولی لان من الاستغراقیة لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات ای بعد ما صار الکلام مثبتا لانتقاض النفی بالا لانها لتاکید النفی ولا نفی بعد الانتقاض فلو ابدل علی اللفظ وقیل ما جاءنی

من احد الا زيد بالجر لكان فى قوة قولنا جاءنى من زيد فلزم زيادة من فى الاثبات وذلك
غير جائز وفى الصورتين الاخيرتين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرا بالنصب
لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهى كالنصب الحاصل بالعامل فلابد
ح من تقدير لا حقيقة او حكما لتعمل فيه هذا العمل وكذا فى قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لابد من تقدير ما كذلك لتعمل فيه وما ولا لا تقدران
لا حقيقة اذ لم يكن البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذ اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر
سراية حكمه اليه فانه فى قوة التقدير حال كونهما عاملتين فى المستثنى المحمول على البدل
بعد الا اى بعد الاثبات يعنى بعد ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفى بالا لانهما اى ما ولا
عملتا للنفى وقد انتقض النفى بالا وحيث تعذر فى هاتين الصورتين البدل
على اللفظ حمل على المحل فعمرو مرفوع على انه محمول على محل احد وهو الرفع بالابتداء وشئ
مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد فى هذا المثال محلان
من الاعراب محل قريب هو نصبه بكلمة لا ومحل بعيد وهو رفعه بالابتداء فلم اعتبر واحمله على
محله البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه بمعنى النفى وقد انتقض بالا بخلاف
محله البعيد فانه لا دخل لعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض النفى فيه ايضا
بالا لانها اى ليس عملت للفعلية لا للنفى فلا اثر لنقض معنى النفى فى عملها
لبقاء الامر العاملة هى اى ليس لاجله اى لاجل ذلك الامر وهو الفعلية

المنصوب
عدم تقدير ما ولا حقيقة
وحكما

ومن ثم اى ومن اجل ان عمل ليس للفعلية لا للنفى وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس فى قائما وان انتقض نفيها بالا لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما فى قائما لان عملها فيه انما هو للنفى وقد انتقض النفى بالا والمستثنى مخفوض اى مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين او ضمها مع القصر وسواء بفتح السين او كسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا فى الاكثر لكونها حرف جر فى اكثر استعمالاتهم واجاز بعضهم النصب بها على انها فعل متعد فاعله مضمر ومعناها تبرئة المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اى برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اى فى الاستثناء دون الصفة اذ هو فيها باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير اى كلمة غير فى الاصل صفة لدلالتها على ذات مبهمة باعتبار قيام معنى المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جاءنى رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه كثير فى كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها فى الاستثناء على خلاف الاصل وذلك لاشتراك كل منهما فى مغايرة ما بعده لما قبله كما حملت الا عليها اى على كلمة غير فى الصفة لكن لا تحمل الا عليها فى الصفة غالبا الا اذا كانت اى الا تابعة لجمع اى واقعة بعد متعدد فوجب ان يكون موصوفها مذكورا او مقدرا كما قد يكون مقدرا فى غير مثل جاءنى غير زيد وبعد ما كان مذكورا يكون متعددا ليوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ لا بد لها فى الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا تقول فى الصفة

المنصوبات
اعراب غير كاعراب المستثنى بالا

جاءني رجلٌ الا زيدٌ والمتعدد اعم من ان يكون جمعاً لفظاً كرجالٍ وتقدير القوم ورهطٍ وان يكون
شيئ قد دخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيدٌ منكورٍ اي منكّرٍ لا يعرّف باللام حيث يراد به العهد
او الاستغراق فيعلم التناول قطعاً على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة
يكون زيد منهم فلا يتعذر الاستثناء المتصل او عدم التناول قطعاً على تقدير ان يشار به الى جماعة
لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غيرِ محصورٍ والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني
رجلٌ او رجال واما بعضٌ منه معلوم العدد نحو له عليّ عشرةُ دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون
غير محصورٍ لانه ان كان محصوراً على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء
نحو كل رجلٍ الا زيداً جاءني وله عليّ عشرةٌ الا درهماً وانما يصار عند وجود هذه الشرائط الى حمل الا على
غيرِ لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدر هذا الكلام انّ
الا لا تحمل على الصفة غالباً فقيدناه بقولنا غالباً لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني
مائة رجلٍ الا زيد وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجالٌ الا واحداً والا رجلاً والا حماراً ولكن
لما كان ذلك نادراً لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في
السماء والارض آلهةٌ جمع إلٰهٍ ولا دلالة فيهما على عددٍ محصورٍ الا الله اي غير الله
لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الآية صفة لانها تابعةٌ لجمعٍ منكورٍ غيرِ محصورٍ وهي
آلهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله تعالى في آلهة بيقينٍ فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء
وفي الآية مانعٌ آخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه صار المعنى لو كان فيهما

ندرة تعذر الاستثناء في المحصور وغيره

آلهة مستثنى عنها الله تعالى لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما آلهة مستثنى عنها الله تعالى وهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون ح فيهما آلهة غير مستثنى عنها الله تعالى بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما آلهة غير الله تعالى واذا لم يكن فيهما آلهة غير الله تعالى يجب ان لا تتعدد الآلهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اى فى غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ح ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء قال يجوز فى قولك ما اتانى احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله شعر وكل اخ مفارقه اخوه + لعمر ابيك الا الفرقدان + فالفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل المص ذلك على الشذوذ وقال فى البيت شذوذان آخران احدهما وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى وسواء

المنصوبات
نصب سوى وسواء على الظرف

النصب على الظرف اى بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جاءنى القوم سوى او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازما الظرفية و عند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر شعر ولم يبق سوى العدوا + ن دناهم كما دانوا + وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الظرفية ايضا نصبوه استنكارا للرفع فيقولون جاءنى سواءك وفى الدار سواءك ومثل هذا فى استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

المنصوبات

تعريف خبر كان وحذف عامله

خبر كان واخواتها وستعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احدى اخواتها والمراد ببعدية المسند دخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها ولاشك ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر فالاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لايكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يقال يصدق على يضرب وقائم في هذين المثالين المعرف وليسا من افراد المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتدأ اعني اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتدأ والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا او كان هذا زيد بخلاف المبتدأ والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختصت بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة

وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فاء بعدها اسم اربعة اوجه نصب الاول ورفع الثاني وهو

اقواها اي ان كان عمله خيرا فجزاؤه خير ونصبهما نحو ان خيرا فخيرا على معنى ان كان عمله خيرا

فكان جزاؤه خيرا ورفعهما نحو ان خير فخير اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير وعكس الاول

نحو ان خير فخيرا اي ان كان في عمله خير فكان جزاؤه خيرا وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب

قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقا

انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذفت اللام

قياسا ثم حذفت كلمة كان اختصارا فانقلب الضمير المتصل منفصلا وزيدت لفظة ما بعد ان

في موضع كان عوضا عنها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت

منطلقا انطلقت وهذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت

منطلقا انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا حذف اللام اذ لا لام فيه واقتصر

المصنف على الاول لانه اشهر اسم ان واخواتها وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى

هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول ان او احدى اخواتها مثل ان زيدا قائم

وبما عرفت من معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضا بمثل

ابوه في ان زيدا ابوه قائم المنصوب بلا التي لنفي الجنس اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما

لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلقا من المنصوبات لا حقيقة

ولا مجازا بل المنصوب منه اقل مما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بها بخلاف ما عداه

المنصوب بلا التي لنفي الجنس

من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطى للاكثر حكم الكل فعدّ الكل منها تجوّزا ولا يبعدان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظا كالمضاف وشبهه او محلا كما هو مبنيّ منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسما لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها حسن به مثل ابوه فى لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت وهذا القدر كاف فى حد اسمها مطلقا لكنه لما اراد حدّ المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اى يلى المسند اليه لفظة لا اى يقع بعدها بلا فاصلة نكرةً مضافا او مشبّها به اى بالمضاف فى تعلقه بشئ هو من تمام معناه هذه احوال مترادفة من الضمير المجرور فى اليه او الاولى منه او من الضمير المجرور فى دخولها وما بقىَ من الضمير المرفوع فى يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافا وفى بعض النسخ لا غلام رجلٍ ظريف فيها وقد عرفت فى المرفوعات تحقيق قوله فيها ولا عشرين درهما لك مثال لما يليها نكرة مشبها بالمضاف وقوله لك على النسخ المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اى المسند اليه بعد دخولها غير واقع على الاحوال المذكورة بل كان مفردا بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافا او مشبها به اى يليها نكرة غير مضاف ولا مشبها به ليترتب عليه قوله فهو مبنيّ على ما ينصب به فانه لو كان مفردا معرفة او مفصولا فحكمه غير ذلك وقوله على ما ينصب به اى على ما كان ينصب به المفرد قبل دخول لا عليه وهو الفتح فى الموحد نحو لا رجل فى الدار والكسر فى جمع المؤنث السالم بلا تنوين نحو لا مسلمات فى الدار والياء المفتوح ما قبلها فى المثنى والمكسور ما قبلها فى جمع المذكر السالم نحو لا مسلمين

المنصوبات
بُنِيَ اسم لا على ما يُنصب
به المفرد

ولا مسلمين لك وكيعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل فيه المثنى والمجموع وانما بُني لتضمنه معنى مِن اذ معنى لا رجلَ في الدار لا من رجل فيها لانه جواب لمن يقول هل من رجلٍ في الدار حقيقةً او تقديراً فحذف مِن تخفيفاً وانما بُني على ما ينصب به ليكون البناء على حركة او حرف استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يُبنَ المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل من الاعراب فان كان اى المسند اليه بعد دخولها معرفةً بانتفاء شرط النكارة او مفصولاً بينه اى بين ذلك المسند اليه وبين لا بانتفاء شرط الاتصال على سبيل منع الخلو سواء كان مع انتفاء شرط كونه مضافاً او مشبهاً به او لا وهي ست صُوَر نحو لا زيدٌ في الدار ولا عمرو ولا غلامُ زيدٍ في الدار ولا عمروٌ ولا في الدار رجلٌ ولا امرأةٌ ولا في الدار غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ ولا في الدار زيدٌ ولا عمروٌ ولا في الدار غلامُ زيدٍ ولا عمروٌ وجب في جميع هذه الصور الست الرفع على الابتداء اما في المعرفة فلامتناع اثر لا النافية للجنس فيها واما في المفصول فلضعفها عن التاثير مع الفصل والتكرير اى وجب تكرير اسمه لكن مطلقاً لا بعينه اما في المعرفة ليكون كالعوض عما فاته من التنكير من معنى نفي الآحاد واما في النكرة ليكون مطابقاً لما هو جواب له من مثل قول السائل أفي الدار رجلٌ ام امرأةٌ وهذا التعليل جارٍ في المعرفة ايضاً ونحو قضيةٌ اى هذه قضيةٌ ولا اباحسنٍ لها اى لهذه القضية هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وجب الرفع والتكرير فان الاسم لا فيه معرفة لان اباحسن كنية علي رضه ولا رفع فيه ولا تكرير بل هو منصوب غير مكرر

المتصل

مواضع وجوب رفع اسم لا وتكريره

فاجاب بانه متأوّل بالنكرة اما بتقدير المثل اى ولا مثل ابى حسن لها فان مثلا لتوغله فى الابهام لا يتعرف بالاضافة الى المعرفة او بتاويله بفيصلٍ بين الحق والباطل لاشتهاره بهذه الصفة فكانه قيل لا فيصلَ لها ويقوّى هذا التاويلَ ايراد حسنٍ بحذف اللام لان الظاهر ان تنوينه للتنكير وفى مثل لا حولَ ولا قوةَ الا بالله اى فيما كررت فيه لا على سبيل العطف وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل يجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجيه فانها بحسب التوجيه تزيد عليها الاول فتحهما اى لا حولَ ولا قوةَ الا بالله على ان تكون لا فى كل منها لنفى الجنس ولا قوةَ لها على لا حول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لا حول ولا قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لا حول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف خبر الجملة الاولى استغناءً عنه بخبر الجملة الثانية والثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لا حولَ ولا قوةً الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية مزيدةٌ لتاكيد النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على لفظه لمشابهة حركته حركةَ الاعراب ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكلٍ منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفعه اى رفع الثانى نحو لا حولَ ولا قوةٌ الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا زائدةٌ والثانى معطوف على محل الاول لانه مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكلٍ منهما خبر على حدة والرابع رفعهما بالابتداء نحو لا حولٌ ولا قوةٌ

باب المنصوبات
فيما كررت فيه لا خمسة اوجه

الا بالله لانه جواب قولهم أبغير الله حولٌ وقوةٌ فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ويجوز
الامران ههنا ايضا والخامس دفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعفٍ
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثاني نحو لا حولٌ ولا قوةَ الا بالله على ان تكون لا
لنفي الجنس وضعيف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير
لا لكونها بمعنى ليس لان شرط صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها التوافق
الاسمين بعدها في الاعراب فهذا على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اي لا حول
الا بالله ولا قوة الا بالله والثاني يلزم ان يكون قوله الا بالله منصوبا او مرفوعا على التوجيه الثاني
يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا
دخلت الهمزة على لا التي لنفي الجنس لم يتغير العمل اي عمل لا اي تاثيرها في مدخولها
اعرابا وبناءً لان العامل لا يتغير عمله لدخول كلمة الاستفهام ومعناها اي معنى الهمزة الداخلة
على لا التي لنفي الجنس اما الاستفهام حقيقة فقولك ألا رجلَ في الدار استفهاما واما العرض ومثل
ألا نزولَ عندي ولم يذكر سيبويه ان حال لا في العرض كحالها قبل الهمزة بل ذكره السيرافي
وتبعه الجزولي والمص وردّ ذلك الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت
من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو
ألا زيدا تكرمه واما التمني نحو ألا ماءَ اشربه حيث لا يرجى ماء واما قوله ع ألا رجلا جزاه
الله خيرا فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع

المنصوب
معنى الهمزة الداخلة على لا لنفي الجنس

المنصوبات

کون نعت اسم لا مبنیا ومعربا

للتخصیص براسه فکانه قال لاترونّنی رجلا یعنی ہلّا ترونّنی رجلا ولذلک نُصب ونُوّن وہی عند یونس لا التی دخلت علیها ہمزة الاستفهام بمعنی التمنی فکان القیاس ألارجلَ ولکنه نوّنه لضرورة الشعر ونعتُ اسم لا المبنیّ لانعت اسمها المعرب احترازٌ عن نحو لاغلامَ رجلٍ ظریفًا الاول بالرفع صفة للنعت ای لا الثانی ومابعده احتراز عن مثل لارجلَ ظریف کریمٌ فی الدار مفردًا حال من ضمیر مبنیٌّ والعامل فیه مبنی احتراز عن مثل لارجلَ حَسَنَ الوجهِ یلیه حال بعد حال او صفة مفردًا احتراز عن المفصول نحو لاغلامَ فیها ظریفٌ وہذا القید یغنی عن الاول مبنیٌّ علی الفتح حملا علی المنعوت لمکان الاتحاد بینهما والاتصال وتوجه النفی الیه ای الی النعت حقیقة والمبنی فی قوله ونعت المبنی اشارة الی مایبنی علی الفتح بالاصالة لابالتبعیة فانه المذکور سابقا فلا یرد انه اذا کرر المبنی وبُنی علی الفتح ثم جیء بنعت لایجوز بناؤه مثل لاماءَ ماءَ باردًا مع انه یصدق علیه انه نعت المبنی الاول مفردا یلیه فان باردا فی ہذا المثال نعت للتابع لا للمتبوع کما ہو الظاہر ولو جعل نعتا للمتبوع فلیس یلیه لتوسط التابع بینهما ومعربٌ لان الاصل فی التوابع تبعیتها لمتبوعاتها فی الاعراب دون البناء رفعًا حملا علی محله البعید ونصبًا حملا علی اللفظ او علی محله القریب نحو لارجلَ ظریفَ بالفتح وظریفٌ بالرفع وظریفًا بالنصب والا ای وان لم یکن النعت کذلک فالاعراب ای فحکمه الاعراب لاغیر رفعا حملا علی المحل البعید ونصبا حملا علی اللفظ او المحل القریب وقد مرت امثلته فی بیان فوائد القیود

والعطف علی اسم لا المبنیّ اذا کان المعطوف نکرة بلا تکرار لا فی المعطوف فانه اذا کان المعطوف

معرفة وجب رفعه نحو لا غلام لك ولا الفرس واذا كان لا مكررا فى المعطوف فحكمه ما علم فى قوله لا حول ولا قوة فيما سبق بان يحمل على اللفظ اى لفظ اسم لا المبنى ويجعل منصوبا و بان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا جاز و لا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل فى حكم المتصل لمظنة الفصل بلا المؤكدة اذ المعطوف على المنفى يرا وفيه لا كثير انحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن فى قول الشاعر ؂ ولا اب وابنا مثل مروان وابنه ؂ اذ هو بالمجد ارتدى وتأزرا ؂ وسائر التوابع لا نص عنهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسى ومثل لا اباله ولا غلامى له اى كل تركيب يكون فيه بعد اسم لا التى لنفى الجنس لام الاضافة واجرى على ذلك الاسم احكام للاضافة من اثبات الالف فى نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعنى ان الاصل فى مثل هذين التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره خبر لها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامى له بزيادة الالف فى مثل اب واسقاط النون فى مثل غلامين كما فى حال الاضافة تشبيها له اى لاسم لا فى هذين التركيبين مع انه ليس بمضاف بالمضاف واجراء لاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك التشبيه انما هو لمشاركته اى مشاركة اسم لا حين يضاف باظهار اللام بينه وبين ما يضاف اليه له اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف من حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له

المنصوبات
جواز الاعراب والعطف فى نعت اسم لا

المنصوبات

وجه عدم الجواز في تركيب لا ابا فيها

جائز تشبيها له اي لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اے بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اے لمشاركة مثل هذين التركيبين له اي لما يشتمل على الاضافة في اصل معناه اي معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافي اتم مما يفهم من غيره ومن ثمه اے لاجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو تشبيه غير المضاف بالمضاف في معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا ابا فيها اي في الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شيء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا تصح اضافته الى الدار فكيف يشبه تركيب لا ابا فيها بتركيب يضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته له في اصل معناه وليس اي مثل هذين التركيبين بمضاف حقيقة لفساد المعنى المراد المفاد بهما على تقدير الاضافة وهو نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد على تقدير الاضافة من وجهين اما اولا فلان معنى هذين التركيبين على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير خبر اي لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفي ثبوت جنس الاب او الغلامين له لا نفي الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا

المنصوب خبر ما ولا المشبهتين بليس

التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى واقحام اللام بين المضاف وللمضاف اليه تاكيد للام
المقدرة وحكم النحو بفساده لما عرفت وبحذف اسم لا حذفا كثيرا في مثل لا عليك اى
لا باس عليك ولا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف
اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوفا اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد
وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما ولا المشبهتين في النفي والدخول
على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهي اى خبرية خبرنا
ولا لهما وكذا اسمية اسمها لهما لغة حجازية وخص الخبرية بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما
اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فيجعل الخبر خبرا لهما انما هو في لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث
لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما ولا الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كانا
عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى
ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيدت ان مع ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما
اختصت ما بالذكر لانها لا تزاد مع لا في استعمالهم وهي زائدة عند البصريين ونافية
مؤكدة عند الكوفيين او انتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم
نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة اما اذا
زيدت ان فلان ما عامل ضعيف عمل لشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم تعمل واما اذا
انتقض النفي بالا فلان عملها لمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير

التركيب الاضافي موضوعة لمعلومية المضاف قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع
لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ع و لقد أمر على اللئيم يسبّني + وذلك على
خلاف وضعه وليس تجري هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كان
مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيرية
كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان للمضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من
الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل لرجل مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني

المجرورات
افادة الاضافة المعنوية وشرطها

و تفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام
رجل فان التخصيص تقليل الاشتراك ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين
غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلّت الشركاء فيه وشرطها
اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة من التعريف فان كان ذا
اللام حذف لامه وان كان علما نكّر بان يجعل واحدا من جملة من سمّي بذلك الاسم وان لم يكن معرفة
فلا حاجة الى التجريد بل لا يمكن او المراد بالتجريد تجرده وخلوّه من التعريف عند الاضافة سواء كان
نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جرّدت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت
الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت
الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فتضيع الاضافة حيث لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فان قيل
لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس

في لزوم تعريف المعرف فمما لم يجوزوا هذا دون ذلك قيل لا نسلم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف
بل فيها زوال تعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف آخر وهو التعريف
بالعلمية فانها حين صارت اعلاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوميتها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها
تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف آخر وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلاثة
الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة
الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت
من الفصحاء من ترك اللام قال ذو الرمة ثلث الاثافي والديار البلاقع * واما ما جاء في الحديث
من قوله عليه السلام بالالف الدينار فعلى البدل دون الاضافة والاضافة اللفظية علامتها

المجرد
تعريف الاضافة اللفظية وافادتها

ان يكون المضاف صفة احتراز عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد
من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها
ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال
في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بازاء ما يسقط من اللفظ بل المعنى على
ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب
زيد وحكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ
المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه حذف

الضمير من غلامه وشتى فى القائم وضعف القائم اليه التخفيف فى المضاف اليه فقط واما فى المضاف
والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله قائم غلامه فالتخفيف فى المضاف بحذف التنوين
وفى المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره فى الصفة ومن ثمه اى من جهة وجوب
افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز تركيب
مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها لم تفد تعريفا
جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثانى لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد
ان المشار اليه بثمه وهو مجموع امور ثلثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء
التعريف وانتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثانى ولا يلزم من ذلك
ان يكون لكل واحد من تلك الامور دخل فى ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار
بعضها فلا يرد انه لا دخل فى ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا
جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع
الضارب زيد لعدم التخفيف لان تنوين الضارب انما سقط للالف واللام لا للاضافة
ولا شك انه لا دخل فى هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص بل يكفى فيه وجوب التخفيف
فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة لواحقه خلافا للفراء
فانه يجوز تركيب الضارب زيد لانه توهم ان دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة

الجدول ١
امثلة الاضافة اللفظية جوازاً وامتناعاً

يحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عُرّف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير مستقيم لان القول بتأخر اللام المتقدمة حساً على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما لما وقع في شعر الاعشى من قوله ع الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا ، فان قوله وعبدها بالجر معطوف على المائة فصار المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فلما لا يمتنع ذلك حيث اتى به بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف ع الْوَاهِبُ الْمِائَةِ الْهِجَانِ وَعَبْدِهَا يعني ان هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد به انه ضعيف في الاستدلال به اذ لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملاً على المحل او على انه مفعول معه او لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رُبَّ شاةٍ وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان وعبدها ، عوذاً تزجي خلفها اطفالها ، اي ممدوحه الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق يستوي فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل الثلثة الاثواب كما هو مذهب الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحق خدمتها او عبدها حقيقة باضافته لادنى ملابسة عوذاً بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتائج حال من المائة تزجي بالزاي المعجمة

الجزء ١
مثال ضعف الاضافة لعدم الفائدة فيها

المجرورات في جواز كون المضاف معرفا باللام

والجيم على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المؤنث فاطفالها مرفوع على انه مفعول مالم يسم فاعله حقيقة الامر لاتنكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المصرح عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان آخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه لما عرفت وكذا شبهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي لمحموليته على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها لو كانت مضمرات متصلات التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب

واحدٍ حيث كان كل منها اسم فاعلٍ مضافا الى مضمرٍ متصل محذوفا تنوينه قبل الاضافة لا الاضافة
ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من بابٍ واحدٍ والدليل على ان سقوط التنوين في
ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت بالاضافة لكان ينبغي ان يتصور لك
اولاً على وجهٍ يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف ويقال ضاربك كما يتصور ضاربٌ زيداً
ثم يضاف ويقال ضارب زيدٍ ولن يتصور ضاربٌك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا
للاضافة ولقائلٍ ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضاربٌ اياك للفصل بالتنوين
ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلاً فصار ضاربك وحصل التخفيف جداً
ثم حمل الضاربك عليه لانهما من بابٍ واحدٍ حيث كان كل منهما اسم فاعلٍ مضافاً الى مضمرٍ متصلٍ
من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيدٍ عليه لانهما ليسا
من بابٍ واحدٍ واعلم انا حملنا قوله وضعف الواهب المائةِ الهجانِ وعبدِها وقوله الضارب
الرجلِ والضاربك حملاً على نظيريهما على الاجوبة عن استدلالات الفراء على جواز الضارب
زيدٍ عن جانب المص على موافقةِ بعض الشارحين وذلك ان تجعل كل واحدة منها اشارةً
الى مسألةٍ على حدةٍ مناسبةٍ للحكم بامتناع الضارب زيدٍ فمعنى قوله وضعف الواهب المائةِ
الهجانِ وعبدِها انه ضعف عطف المجرور عن اللام على المحلى باللام المضاف اليه صفةً مصدرةً
باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيدٍ كما عرفت وانا لم نحكم عليه بالامتناع بل بالضعف
لانه قد يتحمل في المعطوف ما لا يتحمل في المعطوف عليه وحينئذٍ يندفع ما فيه من توهم شائبةِ

المحررات
سقوط التنوين في ضاربك
لاتصال الكاف

المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وآرجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسألة ظاهر
ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى
المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيأتي التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لا يقوم احدهما مقام الآخر ولهذا المعنى بعينه لا تضاف صفة الى موصوفها فلا يقال
مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفية فان مسجد الجامع
عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة
الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي
وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف
الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء
صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بان مثل هذه التراكيب متأول
فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت
مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين
فان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما
مقامه منطويا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه
واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء
متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا

المجرورات
لا يضاف موصوف الى صفته وبالعكس

marfat.com

التاویل لا یتمشیٰ فی جانب الغربی فانہ لا شک ان المقصود توصیف الجانب بالغربیۃ لا توصیف
مکان ہو جانبہ بہا اللّٰہم الا ان یقال ہناک مکانان جزء و کل فالمکان الذی اضیف الیہ الجانب
ہو الجزء والاضافۃ بیانیۃ والمکان الذی اعتبر الجانب بالنسبۃ الیہ ہو الکل فیستقیم المعنی ویرد
علی القاعدۃ الثانیۃ وہو قولہ ولا صفۃ الی موصوفہا مثل جرد قطیفۃ واخلاق ثیاب
فان اصلہا قطیفۃ جرد وثیاب اخلاق قدمت الصفۃ علی الموصوف واضیف الیہ واجیب
عنہ بانہ متأوّل بانہم حذفوا قطیفۃ من قولہم قطیفۃ جرد حتی صار کانہ اسم غیر صفۃ فلما
قصدوا تخصیصہ لکونہ صالحا لان یکون قطیفۃ وغیرہا مثل خاتم فی کونہ صالحا لان یکون
فضۃ وغیرہا اضافوہ الی جنسہ الذی یختص بہ کما اضافوا خاتما الی فضۃ فلیس اضافتہ الیہا
من حیث انہ صفۃ لہا بل من حیث انہ جنس بہم اضیف الیہا للتخصص وعلی ہذا القیاس
اخلاق ثیاب

المجرورات
لا یضاف اسم مماثل للمضاف الیہ

ولا یضاف اسم مماثل ای مشابہ للمضاف الیہ فی العموم والخصوص
الی ذلک المضاف الیہ سواء کانا مترادفین کلیث واسد فی الاعیان وحبس
ومنع فی المعانی والاحداث او غیر مترادفین بل متساویین فی الصدق کالانسان والناطق
لعدم الفائدۃ فی ذکر المضاف الیہ فانک اذا قلت رایت لیث اسد لا یفید الا ما یفیدہ رأیت
لیثا بدون ذکر الاسد واضافۃ اللیث الیہ فیکون ذکر الاسد واضافۃ اللیث الیہ لغوا لا فائدۃ
فیہ بخلاف اضافۃ العام الی الخاص فی مثل کل الدراہم وعین الشیٔ فانہ ای
المضاف فیہا یختص بہ ای یصیر خاصا بسبب اضافتہ الی المضاف الیہ ولا یبقیٰ علی عمومہ

سواء افادت الاضافة التعريف او التخصيص واعمية العين عن الشي اذا كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الآخر فاجيب بانه متأول بحمل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ فكانك اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في آخره حرف علة او الملحق به وهو ما في آخره واو او ياء قبلهما ساكن فانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد السكون لا تثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا تثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر آخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة او ساكنة وقد اختلف في ان ايهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما والاصل فيما بني على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان آخره اي آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي ورحاي وهذيل وهي قبيلة من العرب تقلبها اي الالف حال كونها لغير التثنية ياء للمشاكلة ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصيّ ورحيّ ولا تقلب الف التثنية كغلاماي لالتباس المرفوع

التحريرات

حكم اضافة الاسم المضاف الى ياء المتكلم

بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياءً اُدغِمت فى ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمِيّ اذا اضيف الى ياء المتكلم وسقطت النون للاضافة واُدغمت الياء فى الياء فصار مسلميَّ وان كان آخره واواً قلبت الواو ياءً لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت واوه ياءً وادغمت الياءُ فى الياء وكُسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياءً ساكنة يوجب بقاء الضمة قبلها تغيّرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمىّ وان كانت قبل الياء او الواو فتحة بقى ما قبلها مفتوحا كقولك فى مسلمَين مسلمَيَّ وفى مصطفون مصطفَيَّ لخفة الفتحة وفُتحت الياء اى ياء المتكلم فى الصور الثلث للساكنين اى للزوم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التى مر البحث عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخٌ وابٌ اى فالحال فى اخ واب منها اذا اضيف الى ياء المتكلم ان يقال اخى وابى مثل يدى ودمى بلا رد المحذوف لجعله نسياً منسياً واجاز المبرد فيهما اَخِيَّ وابِيَّ برد لام الفعل فيهما وهى الواو وجعلها ياءً وادغام الياء فى الياء وتمسك فى ذلك بقول الشاعر ع وابىّ مالك ذوالمجاز بدار + وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المص فى شرحه بان ذلك خلاف القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اى ابى جمع اب فاصله ابين سقطت النون فى الاضافة فاجتمعت ياآن فادغمت الاولى فى الثانية فصار ابىّ وقد جاء جمعه هكذا فى قول الشاعر شعر فلما تبيّن اصواتنا + بكين وفدّيننا بالابينا + اى لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلنا لنا آباؤنا فداء لكم

الجوهرات
حكم اضافة الاسماء الستة
الى ياء المتكلم

وتقول اى امرأة قائلة لامتناع اضافة الحم الى المذكر حَمِى وحَمِىَ بلاردّ المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخى وابى لانه لم يُنقل عن المبرد فيهما فى المشهور ما يخالف مذهب الجمهور وان نُقل عنه بعضهم ذلك الخلاف فى الاسماء الاربعة ويقال فى فم حال اضافته الى ياء المتكلم فِىَّ بالرد والقلب والادغام فى الاكثر اى فى اكثر موارد استعمالاته وفَمِى فى بعضها ابقاء للميم المعوض عن الواو وعند قطعه عن الاضافة واذا قُطِعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخٌ وابٌ وحمٌ وهنٌ وفمٌ بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اى من الضم والكسر وجاء حمٌ مثل يدٍ فيقال هذا حمُك وحمُك ورايت حمًا وحمَك ومررت بحمٍ وحمِك ومثل خبءٍ بالهمزة فيقال هذا حمءٌ وحمؤُك ورايت حمأً وحمأك ومررت بحمءٍ وحمئِك ومثل دلوٍ بالواو فيقال هذا حموٌ وحموُك ورايت حموًا وحموَك ومررت بحموٍ وحموِك ومثل عصًا بالالف فيقال هذا حمًا وحماك ورايت حمًا وحماك ومررت بحمًا وحماك مطلقا اى جواز حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلقا غير مقيد بحال الافراد او الاضافة بل تجىء هذه الوجوه فيه فى كل من حالتى الافراد والاضافة وجاء هنٌ مثل يدٍ مطلقا اى فى الافراد والاضافة يقال هذا هنٌ ورايت هنًا ومررت بهنٍ وهذا هنُك ورايت هنَك ومررت بهنِك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وُضع وُصلةً الى الوصف باسماء الاجناس والضمير ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ لقول الشاعر شعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذَوُوهُ ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل وكانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص

المجرورات
لا يضاف ذو الى مضمر

عند اضافته الى ياء المتكلم فنفي اضافته الى المضمر مطلقا نفيا لاختصاصه بحكم خاص باعتبار
اضافته اليه ولا يقطع اى ذو عن الاضافة لان جعله وصلة الى اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها

التوابع

التوابع
تعريفه وفوائد القيود
فيه

وهو جمع تابع منقول عن الوصفية الى الاسمية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل على الكواهل
والمراد بها توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التى هى اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج
نحو انّ انّ وضرب ضرب لعدم كونها من افراد المحدود كل ثانٍ اى كل متأخر متى لوحظ
مع سابقه كان فى الرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثانى والثالث فصاعدا متلبس
باعراب سابقه اى بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما
من جهة واحدة شخصية مثل جاءنى زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان فى الرتبة الثانية
منه واعرابه من جنس اعرابه وهو الرفع والرفع فى كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هى فاعلية
زيد العالم لان المجئ المنسوب الى زيد فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل
ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وخبرى كان وانّ واخواتهما وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله
باعراب سابقه يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثانى مفعولى ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة
يخرج هذه الاشياء لان العامل فى المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعنى التجرد عن العوامل
اللفظية للاسناد ولكن هذا المعنى من حيث انه يقتضى مسندا اليه صار عاملا فى المبتدأ ومن حيث انه
يقتضى مسندا صار عاملا فى الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا ظننت من حيث انه يقتضى

مظنونا فيه ومظنونا اعمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا وماخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا حقيقة او حكما لئلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل ظريفا ثم ان لفظة كل ههنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس للافراد وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة واحدة لكنه لما ادخل كل عليه افاد صدق الحد وعلى كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع مانع يكون جمعه ومنعه كالمنصوص عليه **النعت** تابع جنس شامل للتوابع كلها وقوله **يدل على معنى في متبوعه** اي يدل بهيأة تركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه **مطلقا** اي دلالة مطلقة غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن سائر التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جاءني القوم كلهم لدلالة كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه او اعجبني زيد وغلامه او جاءني زيد نفسه لا تجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيأة التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت **وفائدته** اي فائدة النعت **غالبا تخصيص** في النكرة

التوابع
النعت وتعريفه وفائدته

marfat.com

التوابع
النعت وكونه للثناء او الذم والتاكيد

الرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون لمجرد الثناء من غير قصد
تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم
او لمجرد التاكيد مثل نفخة واحدة اذ الوحدة تفهم من التاء في نفخة فاكدت بالواحدة و
لما كان غالب مواد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط في
النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق لما لم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي
لا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه
اي وضع غير المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما
اي في جميع الاستعمالات مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما
نسبة الى قبيلة تميم وذي مال يدل على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا اي في بعض
الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى لذات ما وحينئذ يجوز ان يقع نعتا
في بعضها لا يدل على ذلك وحينئذ لا يصح جعله نعتا مثل مررت برجل اي رجل
اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح
ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت
بهذا الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية
الذات المعينة بمنزلة معنى حاصل في الذات المبهمة فلهذا صح ان يقع الرجل صفة لهذا
في المواضع الاخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان

التوابع
النعت بحال الموصوف
ومتعلقه

الرجل بدل عن اسم الاشارة وبعضهم الی انه عطف بیان ومثل مررت بزید هذا اسلے
بزید المشار الیه فهذا فی هذا الموضع یدل علی معنی حاصل فی ذات زید فوقع صفة له وفی
المواضع الاُخر التی لایدل علی هذا المعنی لایصح ان یقع صفة وتوصف النکرة لا المعرفة
بالجملة الخبریة التی هی فی حکم النکرة لان الدلالة علی معنی فی متبوعه کما توجد فی المفرد کذلک
توجد فی الجملة الخبریة وانما قید الجملة بالخبریة لان الانشائیة لا تقع صفة الا بتاویل بعید کما
اذا قلت جاءنی رجل اضربه ای مقول فی حقه اضربه ای مستحق لان یؤمر بضربه و
یلزم فیها الضمیر الراجع الی تلک النکرة للربط نحو جاءنی رجل ابوه قائم واذا لم یکن فیها
الضمیر الرابط تکون اجنبیة بالنسبة الی الموصوف فلا یصح ان تقع صفة له مثل جاءنی رجل
زید عالم ویوصف بحال الموصوف ای بحال قائمة به نحو مررت برجل حسن اذ الحسن
حال الرجل وصفته وبحال متعلقه ای متعلق الموصوف یعنی بصفة اعتباریة تحصل له
بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ کون الرجل حسن الغلام معنی فیه وان کان
اعتباریا فالاول ای النعت بحال الموصوف یتبعه ای الموصوف فی عشرة امور
یوجد منها فی کل ترکیب اربعة فی الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعریف والتنکیر والافراد
والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث الا اذا کان صفة یستوی فیها المذکر والمونث
کفعول بمعنی فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعیل بمعنی مفعول کرجل جریح وامرأة جریح
او کان صفة مونثة تجری علی المذکر کعلامة والثانی ای النعت بحال متعلق الموصوف

التوابع
النعت وحكم بحال متعلق الموصوف

يتبعه في الخمسة الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي من تلك الامور العشرة وهي ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتانيث وان كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد غلامه مثل يقعد غلامه وبرجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامراة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته مثل تقوم جاريته وبرجل معمورة او معمور داره مثل يعمر او تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل لان فاعله كالضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر العاقل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلنا المقصود الاصلي في هذا المقام بيان نسبة الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور

العشرة وكان تخرجه مشابهة للفعل في الخمسة البواقي عن هذه التبعية لما عرفت اكتفى فيه بالحكم
عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الاول لم يكتف فيه بالحكم
بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بيّن ضابطة عدم تبعية له بكونه كالفعل بالنسبة الى الظاهر بعده
ليتبين حاله عند عدم التبعية ومن ثمّ اي من اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي
كالفعل حَسُنَ قام رجلٌ قاعدٌ غلمانُه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدةٌ غلمانه
لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضَعُفَ قام رجل قاعدون غلمانه
لانه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامتي المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما
ضعيف ويجوز من غير حسن ولا ضعف قعودُ غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون
لانه اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر
فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج
الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من المضمر او يجعل الفعل خبرا مقدما
على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا حاجة
لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام
وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية وهو الدلالة على قيام
معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله
ولا يوصف به ولهذا اعتذر الشارح الرضي وقال ولم يذكر المص انه لا يوصف بالضمير لانه

التوابع
النعت والمضمر لا يقع موصوفا ووصفا

تبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساوٍ اى الموصوف المعرفة اشد اختصاصاً بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لانه المقصود الاصلي فيجب ان يكون الكمل من الصفة في التعريف او مساوياً لها لانه لو لم يكن الكمل منها فلا اقل من ان لايكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسماء الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات فبينهما مساواة ومن ثمّ اى ومن اجل ان الموصوف اخص او مساوٍ لم يوصف ذو اللام الا بمثله اى ذى اللام الآخر او الموصول فانه ايضاً مماثل لذى اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جاءني الرجل الفاضل او الرجل الذى كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اى مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جاءني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مساوٍ لتعريف المضاف اليه او انقص منه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذى اللام فلو وقع اخص نعتاً لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اى باب اسم الاشارة بذى اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بذى اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فاذا اريد رفعه لايتصور بمثله لابهامه ولايليق بالمضاف لمكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذى اللام مثل مررت بهذا الذى كرم ابوه الكريم

التوابع

النعت و لم يوصف ذو اللام الا بمثله

ومن ثمہ اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لرفع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين بہ جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين بہ ان المشار اليه انسان بل رجل

التوابع العطف وتعريفه وفوائد القيود فيه

العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جاءني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد قصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقعة في الكلام وكما ان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه قيل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد بكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطية ذكر التابع وبكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اردفه لزيادة التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي تفصيلها في قسم الحروف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو

ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد تتوسط
بين الصفات مثل جاءني زيدٌ العالمُ والشاعر والدبير فالصفة الداخل عليها حرف العطف
كالشاعر والدبير لها جهتان احدهما كونها صفةً لزيد تابعة له بتبعية المعطوف عليه وآخرهما
كونها معطوفا على الصفة المتقدمة تابعةً لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها
تابعة لانها صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين
شيأين لا يلزم ان يكون لعطف الثانى على الاول فلو لم يكن قوله مقصودًا بالنسبة مع متبوعه
لدخل هذه الصفة من جهتها الاولى فى حد المعطوف وهى من هذه الجهة ليست معطوفةً فلم يبق
مانعًا وقيل قد جوز الزمخشري وقوعَ الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق فى مواضعَ
عديدةٍ من الكشاف وحكم المص فى شرح المفصل فى مباحث الاستثناء ان قوله تعالى وَلَهَا مُنذِرُونَ
فى قوله وَمَآ اَهلكنا من قريةٍ الّا ولها منذرون صفةٌ لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل
هذه الصفة ونقل عن المصنف انه قال فى امالى الكافية ان العاقل فى مثل جاءنى زيدٌ العالم
والعاقل تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باقٍ
على ما كان عليه فى الوصفية وانما حسنَ دخول العاطف لنوعٍ من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير
فلو حُدّ العطف كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف
المتوسطة بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما تدل عليه فى غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك ففى
جعلها غير عاطفة فى الصفات وعاطفة فى غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه

التوابع
العطف وجهتا الصفة الداخل عليها حرف العطف

قوله لدلالتها اى لدلالة الحروف فى الصفات على ما يدل الحروف عليه فى غير الصفات وهى العطف وكونه من فوقه من الجمع آه

التوابع

العطف وحكم اذا عطف على المرفوع المتصل

وَاِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيْرِ الْمَرْفُوْعِ لَا الْمَنْصُوْبِ وَالْمَجْرُوْرِ الْمُتَّصِلِ بَارِزًا كَانَ اَوْ مُسْتَتِرًا اُكِّدَ بِمُنْفَصِلٍ اولاً ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد كان كما لو عطف على بعض حروف الكلمة فاكد والمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين الضمير المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود الفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيدا او بعده كقوله تعالى مَآ اَشْرَكْنَا وَلَآ اٰبَآؤُنَا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فَكُبْكِبُوْا فِيْهَا هُمْ وَالْغَاوٗنَ وقد لا يؤكد والامران متساويان هذا واعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح وَاِذَا عُطِفَ عَلَى الضَّمِيْرِ الْمَجْرُوْرِ اُعِيْدَ الْخَافِضُ

حرفاً كان أو اسماً لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميراً متصلاً جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكرهِ العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له نذالة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز ترك التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد فالمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجره بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد وقيل جره بالثاني كما في الحرف الزائد في كفى بالله وهذا الذي ذكرناه اعني لزوم اعادة الجار في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطراراً واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضاً تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة

التوابع
العطف وكذا العطف على الضمير المجرور

بخلاف العطف فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلابد فيه من تحصيل مناسبة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صراحة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل وتقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليهما كما في المعطوف عليه

التوابع

العطف والمعطوف في حكم المعطوف عليه

والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه فلذا وجب بناء المعطوف في نحو يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثمه اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في

التوابع
العطف وحكمه اذا عطف على عاملين

ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه
عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على
المبتدا وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان للقائل ان يقول
هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول
ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب
زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فاء لها نسبة الى السببية
بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية
مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاولى والمعنى الذي اذا يطير فيغضب
زيد الذباب او يفهم منها سببية الاولى للثانية فالمعنى الذي يطير فيغضب زيد بسببه الذباب ويمكن
ان يقدر فيه ضمير اي الذي يطير فيغضب زيد بطيرانه الذباب واذا عطف اي اذا وقع العطف
بناء على وجود عاملين بان يعطف اسمان على معمولين بعاطف واحد وقال بعض شارحي
اللباب الاظهر عندي ان العطف ههنا محمول على معناه اللغوي اي امالة الاسمين نحو العاملين
بان يجعلا معمولين لهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولي عاملين وانما قال على معمولي
عاملين لا على معمولي عامل واحد فانه جائز اتفاقا نحو ضرب زيد عمرا وعمرو خالدا ولا على اكثر من
اثنين فانه لا خلاف في امتناعه مختلفين اي غير متحدين بان لا يكون الثاني عين الاول
وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمرا وبكر خالدا من هذا الباب مع

انه ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الاول والثانى تاكيد له وذلك العطف كما وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفى قول الشاعر شعر أكل امرئ تحسبين امرأ + ونار توقد بالليل نارا + فهذا وان كان بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة لان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة كما جاز بحسب الصورة ولا يؤول الامثلة الواردة عليها ولا يقتصر على صورة السماع بل يعمها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جار فى جميع المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمرا يعنى الا فى صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه فى كلامهم واقتصر الجواز على صورة السماع لان ما خالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو تريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء فى بعض القراءة اى عرض الآخرة

التوابع
التاكيد وتعريفه وفوائد القيود فيه

التاكيد تابع يقرر امر المتبوع اى حاله وشانه عند السامع يعنى يجعل حاله ثابتا مقررا عنده فى النسبة اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويحقق ان المنسوب والمنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرير اللفظ نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد او لدفع ظن السامع به تجوزا اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان يريد بالقتل الضرب

الشديد فيجب حينئذٍ ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك في ارادة المعنى الحقيقي او في المنسوب اليه فانه ربما نسب الفعل الى شيء والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قَطَعَ الاميرُ اللصَّ اى قطع غلامه فيجب حينئذٍ تكرير المنسوب اليه لفظاً نحو ضرب زيد زيد اى ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكريره معنىً نحو ضرب زيد نفسُه او عينُه او في الشمول اى بالتاكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذى ذكرناه او في شمول المتبوع افراده ودفعا لظن السامع تجوزاً الا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيراً ما يُنسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كلٍ واجمعُ واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل عن حد التاكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنًى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست بالوضع واما عطف البيان وهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه وحقيقته لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اى التاكيد لفظي اى منسوب الى اللفظ لحصوله من تكرير اللفظ ومعنوي اى منسوب الى المعنى لحصوله من ملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ

١ الاول اى مكرر اللفظ الاول ومُعاده حقيقة نحو جاءني زيدٌ زيدٌ او حكماً نحو ضربتَ انتَ وضربتُ انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفاً للاول لفظاً اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا ويجرى اى التكرير مطلقا لا التكرير الذى هو التاكيد

التوابع
التاكيد وتقسيمه الى اللفظي والمعنوي

الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسماء او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ محصورة كالتاكيد المعنوي

التوابع: التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة

و التاكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن بسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال و بالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ولكن يستنبط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التاكيدي بالتامل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمونث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا و اختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد نفسها في المونث الواحد وانفسهما باعتبار صيغة الجمع في تثنية المذكر والمونث وعن بعض العرب نفساهما وعيناهما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المونث وغير العاقل من المذكر والثاني لما سمي النفس والعين اولين تغليبا كالعمرين سمي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمونث والباقي بعد الثلثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع المؤكد في كله وكلها نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها و كلهم نحو اشتريت العبيد كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن و باختلاف الصيغ في

marfat.com

الكلمات البواقي وهي اجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع بتاويل الجماعة واجمعون في جمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا او الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا حاجة الى ذكر الافراد لان الكل مالم تلاحظ افراده مجتمعة ولم تعتبر اجزاء لا يصح تاكيده بكل واجمع ويجب ان تكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد ليكون في التاكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزأ في الاشتراء فيصح تاكيده بكل ليفيد الشمول بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه لا حسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تاكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تاكيد للتاء الضمير بعد تاكيده بمنفصل هو انت اذ لولا ذلك لالتبس التاكيد بالفاعل اذا وقع تاكيدا المستكن نحو زيد اكرمني هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه الذي هو التاكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليها وانما قيد الضمير بالمرفوع لجواز تاكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تاكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تاكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين بلا تاكيده بمنفصل نحو انت نفسك

التوابع
التاكيد ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء

قائم لعدم اللبس و انما قيد بالنفس والعين بجواز تاكيد المرفوع المتصل بكل واجمعين بلا تاكيد نحو القوم جاءوني كلهم اجمعون لعدم التباس التاكيد بالفاعل لان كلا واجمعين يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواه يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني تستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته لا بالاصالة لكونه ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا يتقدم يعني اكتع واخويه عليه اي على اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اي ذكر اكتع مع اخويه دونه اي دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور دلالتها على معنى الجمعية وللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل

التوابع

البدل وتعريفه وفوائد القيود فيه

البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع اي تقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اي دون المتبوع اي لا تكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل تكون النسبة اليه توطئة وتمهيدا لنسبته الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا او غيره مثل جاءني زيد اخوك وضربت زيدا اخاك واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتاكيد وعطف البيان لانها ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا يصدق الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد لا يتناول البدل الذي بعد الا مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليست نسبة ما نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد نسبة القيام الى زيد

التوابع
البدل وانواعه اربعة
بيان النوع الاول

قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا هو القيام فانه نسب اليه نفيًا ونسبة القيام بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتًا فيصدق على زيد انه تابع مقصود نسبته بنسبة ما نسب الى المتبوع فان النسبة الماخوذة فى الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد بنسبة الى شئ نفيًا نسبته الى شئ آخر اثباتًا ويكون الاول توطية للثانى وهو اى البدل انواع اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما مثلها فى خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب غالبًا عن اشتمال احد المبدلين على الآخر اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سُلِب زيدٌ ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة فى الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحدان ذاتًا لا انه تحد مفهوماهما ليكونا مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهومًا فهما متحدان ذاتًا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بدل الكل وما قالوا من ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول فالجواب انا لا نُسلّم ان المقصود فى بدل الكل هو الثانى فقط ولا فى سائر الابدال الا الغلط وقال بعض المحققين فى جوابه الظاهر انهم لم يريدوا انه ليس مقصودًا بالنسبة اصلا بل ارادوا انه ليس مقصودًا اصليًا

والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصدت فيه الاسناد الى الاول وجئت بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصدت فيه الاسناد الى الثاني وجئت بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وحينئذ يكون التوضيح الحاصل به مقصودا تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا رأسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه يكون زيد معجبا باعتبار صفاته لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي تكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه او جزءه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة في المثال ويمكن ان يورد لمثاله مثل رأيت درجة الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات واما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل لعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة والرابع اي بدل الغلط ان تقصد اي ان يكون بان تقصد انت اليه اي الى البدل من غير اعتبار ملابسة بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه

التوابع
البدل وتعريف نوعه الثاني والثالث والرابع

ويكونان اى البدل والمبدل منه معرفتين نحو ضرب زيدا اخوك ونكرتين نحو جاءني رجل
غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية كاذبة وجاء رجل غلام زيد واذا كان البدل
نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اى نعت البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من
غير المقصود من كل وجه فاذا وصف بصفة تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية
ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم
ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك ضربت اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل
الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر المتكلم والمخاطب اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل
الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود انقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحدا
بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيهما مدلول
الاول فيقال اشتريتك نصفك واشتريتني نصفي واعجبتني علمك واعجبتك علمي وضربتك
الحمار وضربتني الحمار

التوابع — عطف البيان وتعريفه وفوائد القيود فيه

عطف البيان تابع شامل لجميع التوابع غير صفة احترز به عن
الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان
يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما
على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر
فابو حفص كنية امير المؤمنين عمر بن الخطاب رض وعمر عطف بيان له وقصته انه اتى اعرابي الى
عمر بن الخطاب رض فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا

فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره شعراً شعر اقسم

بالله ابو حفص عمر * ما مسها من نقب ولا دبر * اغفر له اللهم ان كان فجر * وعمر مقبل

من اعلى الوادي فجعل اذا قال * اغفر له اللهم ان كان فجر * قال اللهم صدق صدق حتى

التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقباء عجفاء فحمله على بعيره وزوده

وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظا اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل

انا ابن التارك البكري بشر * فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري

جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن

التارك بشر وهو غير جائز كما ذكرنا فيما سبق في الضارب زيد وآخره * عليه الطير ترقبه

وقوعا * وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه

حال من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في

عليه ووقوعا جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعة حوله مترقبة لان يزهق روحه

لان الانسان ما دام به رمق فان الطير لا تقربه واما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق

والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان للمعرف باللام

الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم

من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلا فيتناول صورة النداء

ايضا فانك تقول يا غلام زيد وزيدا بالتنوين مرفوعا حملا على اللفظ ومنصوبا حملا على المحل

التوابع
عطف البيان وفرقه من
البدل لفظاً

مولانا محمد عبد الرحمن رحمة الله تعالى عليه

اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيدُ بالضم اذا جعلته بدلا والمثنى الاول اظهر والثاني افيد

المبني

اى الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريفا للمبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني ما ناسب اى اسم ناسب مبني الاصل وهو الحرف والفعل الماضي والامر بغير اللام والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف المعرب هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما بتضمن الاسم معنى مبني الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او بشبهه له كالمبهمات فانها تشبه الحروف في الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرهما او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع موقع انزل او مشاكلة للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابهة للحرف في نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب يومئذ فيمن قرأ بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد وغلام عمرو وغلام بكر مبني والمضاف اليه معرب لما كان المبني مقابلا للمعرب واعتبر في المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبني الاصل كان المبني ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب في تعريفي المعرب والمبني تقديما وتاخيرا ايثارا لتقديم ما مفهومه وجودي لشرفه والقابه اى القاب المبني من حيث حركات اواخره وسكونها عند البصرية ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون اما

المبنيات
تعريفه والقاب حركاته وسكونه

الكوفيون فيذكرون القاب المبني في المعرب وبالعكس والمراد ان الحركات والسكنات البنائية لا يُعبّر عنها البصريون الا بهذه الالقاب لا ان هذه الالقاب لا يُعبّر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يُطلقونها على الحركات الاعرابية ايضا كما مر في صدر الكتاب حيث قال بالضمة رفعا وبالفتحة نصبا وبالكسرة جرا وعلى غيرها كما يقال الراء في رجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اي حكم المبني واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف آخره اي آخر المبني لكن لا مطلقا بل لاختلاف العوامل اذ قد يختلف آخره لا لاختلاف العوامل نحو مِنَ الرجلِ ومَنُ امرُءٍ ومَنْ زيدٌ وهي اي المبني انث باعتبار الخبر المضمرات واسماء الاشارة والموصولات والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطف على اسماء الافعال لا على الافعال تقديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض الظروف لان جميعها ليست بمبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب في بيان الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد منها من علة البناء لان الاصل في الاسماء الاعراب واذا كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من علتين اُخريين احدهما علة البناء على الحركة فان اصل البناء السكون والاخرى الحركة المعينة انها لِمَ اختيرت دون الباقيتين

المبنيات — المضمر وتعريفه وفوائد القيود فيه

المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكي عن نفسه او مخاطَب من حيث انه مخاطَب يتوجه اليه الخطاب وقيل المراد بالمتكلم من يتكلم به وبالمخاطب من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به وتخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب

تقدم ذكرها ويخرج بهذا القيد الاسماء الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب اذ ليس تقدم ذكر الغائب شرطا فيها لفظا او معنى او حكما اراد بالتقدم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من اللفظ بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو العدل المفهوم من قوله اعدلوا فكانه متقدم من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمه موروثا فكانه تقدم ذكره معنى واما التقدم الحكمي فانما جار في ضمير الشان والقصة لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره قصدا لتعظيم القصة بذكرها مبهمة ليتعظم وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا فصار كانه في حكم العائد الى الحديث المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاورا للعامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير مجاور له نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامله الذي قبله ليتصل به ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لاقتضاء مقام التقسيم والقسمان الاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي المضمر المجرور متصل فقط لانه

المبنيات
المضمر واقسامه باعتبار الاعراب

المبنيات
المضمر خمسة انواع وتعريف كل واحد منها

لانه مانع فيه من الاتصال الذى هو الاصل وستعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اى المضمر خمسة انواع المرفوع المتصل والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل النوع الاول يعنى المرفوع المتصل ضمير ضربتُ على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضى وضُرِبتُ على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضى المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضى وثانيهما الى ضُرِبنَ صيغة جمع الغائبة المجهول الماضى وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف وأخّر ضمير الغائب لانه دون الكل وصورة التصريف هكذا ضربتُ ضربنا ضربتَ ضربتما ضربتم ضربتِ ضربتما ضربتنّ ضربَ ضربا ضربوا ضربتْ ضربتا ضربنَ وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثانى اى المرفوع المنفصل أنا الى هنّ انا نحن انتَ انتما انتم انتِ انتما انتنّ هو هما هم هى هما هنّ والتمييز فى انتَ الى انتنّ هو أنْ اجماعًا والحروف الاواخر لواحق دالة على احواله من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والنوع الثالث اى المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنى الى ضربهنّ ضربنى ضربنا ضربكَ ضربكما ضربكم ضربكِ ضربكما ضربكنّ ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهنّ والقسم الثانى المتصل بغير الفعل نحو اننى اننا انكَ انكما انكم انكِ انكما انكنّ انه الى انهنّ والنوع الرابع اى المنصوب المنفصل اياى ايانا اياكَ اياكما اياكم اياكِ اياكما اياكنّ اياه الى اياهنّ وفى اياى اختلافات كثيرة والمختار ان الضمير هو ايا واللواحق للدلالة على التكلم والخطاب والغيبة والافراد والتثنية

والجمع والتذكير والتانيث والنوع الخامس غلامی مثال المتصل بالاسم ولی مثال
المتصل بالحرف غلامی غلامنا غلامک الی غلامهن ولی لنا لک الی لهن وکان القیاس
ان تکون ضمائر کل من المتکلم والمخاطب والغائب ستة لکنهم وضعوا للمتکلم لفظین یدلان علی
ستة معان کضربت وضربنا فضمیر ضربت مشترک بین الواحد المذکر والمونث وضمیر ضربنا
بین الاربعة المثنی المذکر والمونث والجموع المذکر والمونث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة غیر مشترکة وواحد مشترک بین المثنی المذکر والمونث واعطوا للغائب حکم المخاطب فی
ذلک فان الضمیر فی مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترک بینهما والتاء حرف التانیث وبقیة
الانواع الخمسة جاریة علی هذا المجری اعنی ان للمتکلم لفظین وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة
فصار المجموع اثنتی عشرة کلمة لثمانیة عشر معنی فاذا کان لکل من الانواع الخمسة اثنا عشرة
کلمة لثمانیة عشر معنی تکون جملتها ستین کلمة لتسعین معنی وبینوا السلک الامور علاوة و
مناسبات لاطول الکلام بذکرها فالمرفوع المتصل خاصة یعنی لا المنصوب والمجرور المتصلان
یستتر لانهما فضلتان والمرفوع فاعل وهو کجزء الفعل فجوزوا فی باب الضمائر التی وضعها
للاختصار استتار الفاعل فاکتفوا بلفظ الفعل کما یحذف فی آخر الکلمة المشتهرة شیء ویکون
فیما ابقی دلیل علی ما القی علی ما مضی فی الترخیم ولکن هذا الاستتار لیس فی جمیع الصیغ بل
فی الفعل الماضی للغائب الواحد المذکر اذا لم یکن مسندا الی الظاهر نحو زید ضرب و
للواحدة المونث الغائبة اذا لم تکن مسندة الی الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة

المبنیات
المضمر واستتار المرفوع
المتصل خاصة

التانيث لأن الضمير المرفوع والالم يجتمع مع الفاعل الظاهر في نحو ضربت هند و شئ في الفعل
المضارع للمتكلم مطلقا سواء كان واحدا او فوق الواحد مذكرا او مؤنثا نحو اضرب ونضرب
و للواحد المخاطب المذكر نحو تضرب واضرب و للواحد الغائب والغائبة اذا لم يكونا مسندين
الى الظاهر نحو زيد يضرب وهند تضرب و في الصفة مطلقا سواء كان اسم فاعل او مفعول
او صفة مشبهة او افعل التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا
الى الظاهر نحو اقائم الزيدان كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان الزيدون ضاربون
والهندان ضاربتان والهندات ضاربات وليست الالف في ضاربان والواو في ضاربون
بضميرين لانهما تنقلبان ياء في النصب والجر والضمائر لا تتغير عن حالها الا ان تتغير عاملها
والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير فاعل له والضمير باق
على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضمائر لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون
في تضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فهما اي الالف والواو في
الصفة حرفا التثنية والجمع وليستا بضميرين ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا
كان او منصوبا لأجل شيء الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضمائر للاختصار
والمتصل اخصر فمتى امكن لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم بان
بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون
بآخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به اذ الفصل ينافي الاتصال و بتركه

المبنيات
المضمر لا يجوز المنفصل الا لتعذر المتصل

المبنيات
المضمر وامثلة المنفصلة لتعذر المتصل

يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا يوجد ما يتصل به او

بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون عامله حرفا والضمير

المعمول له مرفوع اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف المتسم بخلاف المنصوب نحو

اني وانك او بكونه اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير

من هي اي تلك الصفة كائنة له فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس

في بعض الصور كما اذا قلت زيد عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع

ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل

ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر يعلم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا

لا حاجة اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال في بعض الصور حمل عليه ما لا

التباس فيه لاطراد الباب وانما قال من هي له لا ما هي له كما هو الظاهر ليكون اشمل لاقتصاره على

ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال لتقديم الضمير على العامل وما ضربك الا انا

مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال لحذف العامل اي اتق نفسك

والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا

وهند زيد ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند

اليه الضاربة الجارية على زيد حيث وقعت خبرا له وهي صفة لهند حيث قام الضرب بها وانما

يصح ذلك اذا كان هي فاعلا لا تاكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التاكيد

ولكنه تأكيد لازم لا فاعل بدليل نحن الزيدون ضاربوهم نحن وروى عن الزمخشري
كما في اسكن انت وزوجك الجنة

ضاربهم نحن وعلى هذا يكون فاعلا كما قال واختاره بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم
الهمزة على ما روى عن الزمخشري

في صورة اللبس بالطريق الأولى وإذا اجتمع ضميران وليس أحدهما مرفوعا احترازا عن نحو أكرمتك إذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه لم يتحقق الفصل بين الفعل والضمير الثاني أصلا فيجب اتصاله فإن كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون أحدهما مرفوعا أحدهما أي أحد الضميرين أعرف من الآخر احترازا عما إذا تساويا نحو أعطاها إياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقدم أحد المتساويين على الآخر من غير مرجح وقدمته أي أحد الضميرين الذي هو أعرف على الآخر احترازا عما إذا كان الأعرف مؤخرا نحو أعطيته إياك فيلزم انفصاله لتعذر المتكلم في تأخير الأعرف ولا يليقه طعن في أول الوهلة بإيراده على خلاف الأصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال أيضا نحو أعطيتهوك فلك الخيار أي الاختيار في الضمير الثاني إن شئت أوردته متصلا نحو أعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما هو متصل وإن شئت أوردته منفصلا نحو أعطيتك إياه باعتبار الاعتداد بالفصل بانفصاله وإن كان متصلا ونحو ضربنيك فإنه اجتمع فيه ضميران ليس أحدهما مرفوعا بجر الأول بالإضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الأعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي إياك للاعتداد بالفصل وإلا أي وإن لم يكن أحدهما أعرف أو يكون ولكن ما قدمته فهو أي الضمير الثاني على كل من التقديرين منفصل لا غير أما على التقدير الأول
نحو أعطيته إياك

المبنيات
المضمر وحكم جمع الضميرين ليس أحدهما مرفوعا

فلئلا یلزم الترجیح فی تقدیم احد المثلین علی الآخر فیما هو کالکلمة الواحدة بلا مرجح واما علی التقدیر

الثانی فلکراهتهم تقدیم الانقص علی الاقوی فیما هو کالکلمة الواحدة نحو اعطیتہ ایاہ مثال

لما لم یکن احدهما اعرف لکونهما ضمیرین غائبین او اعطیتها ایاک مثال لما یکون احدهما اعرف

وهو ضمیر المخاطب لکن ما قدمتہ و المختار فی خبر باب کان ای خبر کان و اخواتها اذا کان ضمیرا

الانفصال کما تقول کان زید قائما وکنت ایاہ لانہ کان فی الاصل خبر المبتدا و یجب ان یکون

خبر المبتدا ضمیرا منفصلا لان عاملہ معنوی و یجوز ان یکون ضمیرا متصلا ایضا نحو کان زید

قائما وکنتہ لانہ شبیہ بالمفعول وضمیر المفعول فی مثل ضربتہ واجب الاتصال فھی شبیہ المفعول

ان لم یکن واجب الاتصال فلا اقل من ان یکون جائز الاتصال لکن الانفصال مختار

لان رعایة الاصل اولی من رعایة المشابهة بالمفعول و الاکثر فی الاستعمال انفصال

الضمیر بعد لولا لکون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الی آخرها یعنی لولا

انت لولا انتما لولا انتم لولا انتِ لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هی لولا هما

لولا هن لولا انا لولا نحن وکان الاوفق بما سبق ان یقول لولا انا لولا نحن الی آخرها لکن غیر

الاسلوب تنبیها علی انہ لیس بضروری و کذلک الاکثر فی الاستعمال اتصال الضمیر المرفوع

بعد عسی لکون ما بعد عسی فاعلا تقول عسیت الی آخرها وجاء فی بعض اللغات لولاک

وعساک الی آخرها فذهب الاخفش الی ان الکاف بعد لولا ضمیر مجرور وقع موقع المرفوع

فان الضمائر قد یقع بعضها موقع بعض کما تقول ما انا کانت فانت فی هذا المقام مع انہ

المبنیات
المضمر المختار فی خبر باب کان
الانفصال

المبنيات
الضمير وحكم نون الوقاية مع ياء المتكلم

ضميرٌ مرفوع وقع موقعَ المجرور وذهب سيبويه الى انّ لولا في هذا المقام حرف جرٍّ والكاف ضميرٌ مجرورٌ واقع موقعَه فالأخفش تَصرّفَ في مابعدَ لولا وسيبويه في نفسه وأمّا عساك فذهب الاخفش الى انّه ضمير منصوب واقع موقعَ المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما في المعنى فههنا ايضًا الاخفش تَصرّفَ في الضمير وسيبويه في العامل ونونُ الوِقاية مع الياء اى ياءِ المتكلم لازمةٌ في الماضى اذا ألحقتَه تلك الياءَ ليتّقيَ آخرُ الماضي عن الكسرِ المختصّةِ بالاسم التي هي اخت الجر ولهذا سميت نونَ الوِقاية نحو ضربني وكذلك نونُ الوقاية لازمة في المضارع لكن لا مطلقًا بل حال كونه عَرِيًّا عن نون الاعراب اى عن نون هي الاعراب نحو يضربني ليتّقيَ آخرُ المضارع ايضًا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكمًا وبخلاف كسرةِ لم يكنِ الذين كفروا وقُلِ الحقُّ لعروضها وانت مع النون الاعرابيةِ الكائنةِ فيه اى في المضارع ومع لَدُن وانّ واخواتِها يعني انّ وكانّ ولكنّ وليتَ ولعلّ مخيّرٌ في الاتيان بنونِ الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية في غير لَدُن وعلى السكون في لَدُن وبين تركها تحرّزًا عن اجتماع النونات ولو حكمًا كما في لعلّ لقرب اللام من النون في المخرج وحملًا على اخواتها كما في ليت ومختار لحوق نونِ الوِقاية في ليتَ من بين أخوات انّ لعدم مانعٍ في ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفي مِن وعَن وقَد وقَط وهما بمعنى حسبُ للمحافظة على السكون اللازم الذي هو الاصل في البناء مع قلّة الحروف وعكسها اى عكس ليتَ لعلّ في الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر

قبل العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع
ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصل مطابق للمبتدا افرادا وتثنية و
جمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة ويسمى هذا المرفوع فصلا وذلك التوسط ليفصل ذلك
المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا وخبرا فيما يصلح لهما اى النعت والخبر فيما لا لبس فيه
وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدا ضميرا وغير ذلك بالحمل على صورة اللبس وشرطه
اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لان الفصل انما يحتاج اليه فيها او افعل من
كذا لا لحاقه بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال افعل
من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال لكثرتهما
ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير وعند
بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد العامل الاسم فذهب الى حرفية
وبعض العرب يجعله مبتدا اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدا والا فالعرب لا تعرف
المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال ومنصوب عطفا على
ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدا برفع ما بعده فى مثل كنت انت الرقيب
وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وحينئذ الرفع
متعين ويتقدم قبل الجملة وايراد لفظ قبل لتاكيد التقدم لان تقدم الضمير على مرجعه
غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب المفهوم

المبنيات
المضمر وشرط الفصل بالضمير
المرفوع

اعم من ان يكون قبل الجملة اولا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام

ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير

القصة اذا كان مؤنثا ويحسن تانيثه اذا كانت العمدة فيها مؤنثا لتحصل المناسبة يفسر ذلك

ضمير الغائب لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور واعلم

ان قوله يسمى ضمير الشان والقصة جملة معترضة بيان للواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه

لا دخل للتسمية فى هذا الحكم فانه ثابت سواء وقعت هذه التسمية اولا والا يلزم استدراك قوله يفسر

بالجملة بعده فعلى هذا لو لم تحمل لتقدم على ما ذكرنا انتقضت القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان

يكون هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب تقدم الجملة

مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع بجملة

زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان او القصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا يكون

مستترا وبارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بان كان مبتدأ كان منفصلا

وان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال المنفصل

وكان زيد قائم مثال المتصل المستتر وانه زيد قائم مثال المتصل البارز وحذفه عن اللفظ بانضماره

لا نسيا منسيا حال كونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا

لكونه عمدة اما جوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه لان

الخبر كلام مستقل مثاله شعر ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء الا مع آن

المبنيات

المضمر ضمير الشان يفسر بالجملة بعده

المفتوحة اذا خففت فانه اي حذفه هنية الاضمار ههنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى وآخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لتعلقهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجدوا ان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجدوا ان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهي اجدر بالعمل فاذا لم يجدوها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشان لئلا تزيد المكسورة عليها عملا مع انها اجدر به ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب ههنا كما يدل عليه حذف النون وحكموا بلزوم حذف ضمير الشان مع ان المفتوحة اذا خففت

المبنيات
أسماء الاشارة وتعريفه

اسماء الاشارة اي اسماء الاشارة المعدودة في المبنيات بحسب الاصطلاح ما وضع اي اسماء وضع كل واحد منها لمشار اليه اي لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والاعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لا حسية ومثل ذلكم الله ربكم مما ليست الاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهي اي اسماء الاشارة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ ولمثناه ذان رفعا وذين نصبا وجرا اي ذان وذين حال كونهما لمثنى المذكر قدم ليكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الثلثة الباقية فقوله هي مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه مقيدا كل واحد منها بحال خبره ويجيء في بعض اللغات ذان في جميع الاحوال الرفع والنصب والجر منه

قوله تعالى إِنْ هٰذَانِ لَسَاحِرَانِ على أحد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هي الأصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هي وذي وقيل هي الاصل لكونها بازاء ذا المذكر فينبغي ان يناسبها وقيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائر الفرعيها وتي تقلب الالف ياء وتِهِ وذِهْ بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء بها وتهي وذهي بوصل الياء بها ولمثناها اي مثنى المؤنث تانِ في الرفع وتَيْنِ في النصب والجر ولا مثنى من لغاته الا تا لكثرة دورها على الألسنة وتوهم بعضهم من اختلاف اواخر ذانِ وذَيْنِ وتانِ وتَيْنِ باختلاف العوامل انها معربة والجمهور على ان هذا الاختلاف ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان لتثنية المرفوع وذين وتين لتثنية المنصوب والمجرور ووقوعهما على صورة المعرب اتفاقيّ لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما ولجمعهما اي جمع المذكر والمؤنث أولاء مدًّا وقصرًا اي ممدودًا ومقصورًا واذا كان مقصورًا كتب بالياء ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها حرف التنبيه وهي كلمة ها فهو ليس في الحقيقة منها وانما هو حرف جيء به لتنبيه على المشار اليه قبل لفظه كما جيء به للتنبيه على النسب الاسنادية كقولك ها زيد قائم وها ان زيدا قائم ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حروف الخطاب وهو الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين

المبنيات
أسماء الإشارة وألفاظها

المبنيات
اسماء الاشارة والفاظها

فرجعت الى خمسة مضروبة في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة راجعة الى خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ترتقي الى ستة فيكون اى الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اى تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا و ذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين خاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين خاطبت مؤنثات وكذا اولئك يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولئك بالمد واولاك بالقصر الى اولئكن اولاكن واما ذيك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح لاتقل ذيك فانه خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط وانما قال للمتوسط لان التوسط لايتحقق الا بعد تحقق الطرفين ولما رأى المصنف كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخريين منها لم يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال وتلك وتالك وذانك حال كون هاتين الاخريين مشددتين واولالك باللام اى هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد ولايبعد ان يحمل ذلك اشارة الى كلمة ذلك المذكور سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين واولاك بغير اللام فللمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء

المبنيات

كسر الهاء اليه فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا تستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه وأما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره الموصول اي الموصول المعدود من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما ان كان جزءا تميزا او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج في كونه جزءا اوليا يتحلل اليه المركب اولا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ والخبر والفاعل والمفعول وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي لكان هذا القول مستدركا لانه لاخراج مثل اذ وحيث وليس لها صلة اصطلاحية ولقائل ان يقول يمكن ان تعرف الصلة بالا تتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة باسم لا يتم جزءا الا مع هذه الجملة مشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بعينيه اعم بحسب المفهوم من ان تكون خبرية او غير خبرية ولا تكون

البيان الموصول وتفصيل الفاظه

بحسب الي اقع الاخبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان ضميرا اعم من ان يكون للموصول ولغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته اى عائده ما الاتم جزءا الا بصلة جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول والعائد ضمير له لا غير ضمير له اى للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم فاعل او مفعول لان اللام الموصولة تشبه اللام الحرفية فجعلت صلتها ما كان جملة معنى ومفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه جميعا وهي اى الموصولات الذى للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حال الرفع والياء في حال النصب والجر والاولى على وزن العلى لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر والذين كاللائين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورة او ساكنة اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات بحذف الياء وابقاء الكسرة على التاء وفي اللواتي اللوا بحذف التاء والياء معا وما بمعنى الذى فيما لا يعقل غالبا نحو عرفت ما عرفته وجاء فيما يعقل نحو والسماء وما بناها ومن ايضا بمعناه فيمن يعقل ويستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث واى بمعنى الذى نحو اضرب ايهم في الدار اى اضرب الذى في الدار واية بمعنى التي نحو اضرب ايتهن في الدار اى اضرب التي في الدار وذو الطائية اى المنسوبة الى بني طي لاختصاص مجيئها موصولة بلغتهم بمعنى الذى او التي قال الشاعر ع وبئري ذو حفرت وذو طويت

اى التى حفرتها والتى طويتها وذا بعد ما الكائنة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذى صنعت

والالف واللام اى مجموعهما بمعنى الذى او التى او المثنى او المجموع والعائد المفعول اى العائد الذى لا يتم الموصول الا به اذا كان مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة لا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى اللّٰه يبسط الرزق لمن يشاء من عباده ويقدر له اى لمن يشاؤه واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذى او بما يقوم مقامه ومقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلمه فى هذا الفن من المسائل وتذكيره اياها فانهم لو قالوا لاحد اخبر عن الاسم الفلانى فى الجملة الفلانية بالذى بعد بيانهم طريقة الاخبار به لا بد له من تذكر كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار فى اى اسم يصح وفى اى اسم يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة بالذى اى باستعانة الذى او التى او الالف واللام فان الباء ليست بصلة للاخبار لان الذى مخبر عنها لا مخبر بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذى او ما يقوم مقامها فى صدر الجملة الثانية وجعلت موضع المخبر عنه اى فى موضع ما هو مخبر عنه بالذى فى الجملة الثانية يعنى فى موضعه الذى كان له فى الجملة الاولى ضميرا لها اى لكلمة الذى واخرته اى المخبر عنه عن الضمير خبرا نصب على الحال وضمن اخرته معنى جعلته اى جعلته خبرا متاخرا فاذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدا بكلمة الذى اوقعتها فى صدر الجملة الثانية وجعلت فى موضع ما هو مخبر عنه فى هذه الجملة اعنى زيدا والمراد بموضعه محله الذى كان له فى الجملة الاولى

المبنيات

الموصول وحكم الاخبار بالذى

وهو محل المفعول من ضربت ضمير الذي واخرت المخبر عنه يعني زيداً وجعلته خبراً عن الذي و
قلت الذي ضربته زيد وكذلك اي مثل الذي الالف واللام في الجملة الفعلية
الخاصة ليصح بناء اسم الفاعل او المفعول منها فان صلة الالف واللام لا تكون الا
اسم الفاعل او المفعول ويمكن ان يوخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل واسم المفعول من المبني
للمفعول بشرط ان يكون الفعل الذي تتضمنه الجملة الفعلية متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا
وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا وبشرط
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول معناها كالسين
وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام من زيد في جملة سيقوم زيد فانه اذا بني
اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر امر منها اي من الامور
الثلثة التي هي تصدير الموصول ووضع عائد الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبراً
تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار امتنع الاخبار
بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبراً عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي وتاخير
المخبر عنه خبراً لوجوب تقديمه على الجملة وكذلك امتنع في الموصوف بدون الصفة وفي
الصفة بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيداً العاقل ان تخبر بالذي عن زيد بدون
العاقل ولا عن عاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت
عن مجموعهما فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك امتنع في المصدر العامل بدون

المبنيات
الموصول وتعذر الخبر
بالذي

المعمول فلا یجوز فی نحو عجبت من دق القصار الثوب ان تخبر بالذی عن دق القصار بدون الثوب لانه یؤدی ان یعمل الضمیر الذی جعل فی موضع دق القصار عاملاً فی الثوب بخلاف الذی عجبت منه دق القصار الثوب وکذا امتنع فی الحال لان الحال یجب ان تکون نکرة فلا یجوز ان یقع الضمیر الذی هو معرفة فی موضعها بالحالیة وکذلک امتنع فی الضمیر المستحق لغیرها ای لغیر کلمة الذی لامتناع تصدیر الذی لاستلزام ذلک عود الضمیر الیها فبقی ذلک الغیر بلا ضمیر وکذا امتنع فی الاسم المشتمل علیه ای علی الضمیر المستحق لغیرها نحو قولک زید ضربت غلامه فلا یصح الاخبار عن غلامه بان یقال الذی زید ضربته غلامه لانک ان جعلت الضمیر عائداً الی الموصول بقی المبتدأ بلا عائد وان جعلته عائداً الی المبتدأ بقی الموصول بلا عائد وکل منهما ممتنع

المبنیات — الموصول واحوال ما الاسمیة

وما الاسمیة لا الحرفیة فانها اما کافة نحو انما زید قائم واما نافیة نحو ما ضربت زیداً وما زید قائماً موصولة نحو عرفت ما اشتریتہ واستفهامیة نحو ما عندک وما فعلت وشرطیة نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب لک ای بشیء معجب لک واما بجملة نحو شعر ربما تکره النفوس من الامر لہ فرجة کحل العقال ای رب شیء تکرهه النفوس وتامة بمعنی شیء منکر عند ابی علی والشیء المعرف عند سیبویہ نحو قوله تعالی فنعما هی ای نعم شیئا او نعم الشیء هی وصفة نحو اضربه ضربا ما ای ضربا ای ضرب کان ومن کذلک ای تکون موصولة نحو اکرمت من جاءک واستفهامیة نحو من غلامک ومن ضربت وشرطیة نحو من تضرب اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله شعر وکفی بنا فضلا علی من غیرنا حب النبی محمد ایانا ای

المبنيات
الموصول وكون اىّ وايّة
معربةً ومبنيةً

شخص غيرنا او بجملة نحو من جاءك قد اكرمته الا فى التامة والصفة فان كلمة من لا تجئ تامةً ولا
صفةً واىّ للمذكر وايّة للمؤنث كمَن فى ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فانّ
الموصولة نحو اضرب ايّهم لقيت والاستفهامية نحو ايّهم اخوك وايّهم لقيت والشرطية نحو ايّاما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايّها الرجل قيل اىّ تقع صفة اتفاقا فلم جعلها المصنف كمن التى
لا تقع صفةً اصلاً واجيب بان ايّاً الواقعة صفةً هى فى الاصل استفهامية لان معنى مررت
برجل اىّ رجل برجل عظيم يُسأل عن حاله لا يعرفه كل احد نقلت عن الاستفهامية الى
الصفة وهى اى كل من اىّ وايّة معربة بالاتفاق وحدها لا يشاركها فى الاعراب
غيرها من الموصولات الا على اختلاف فى اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت لانه
التزم فيها الاضافة الى المفرد التى هى من خواص الاسم المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا
كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعنّ من كل شيعة ايّهم اشدّ
على الرحمن عتيّا فيمن قرأ بالضم اى ايّهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند حذف صدر صلتها
لتاكد شبه الحرف من جهة الاحتياج الى امر غير الصلة وبنيت على الضم تشبيها لها بالغايات لانه حذف
منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه ولم يستثن الموصوفة البناء
مثل يا ايّها الرجل كما استثنى التى حذف صدر صلتها لانه ذكر فى قسم المنادى ان كل ما يقع منادى
مفرداً معرفةً فهو مبنى وبناء الموصوفة لهذا فلا حاجة الى الذكر ثانياً وفى قولهم ماذا صنعت وجهان
احدهما ان معناه ما الذى على ان يكون ذا بمعنى الذى فيكون التقدير اى شئ الذى صنعت

marfat.com

اي صنعته فامبتدأ او ما بعده خبره او بالعكس و ثانيهما جوابه رفعاً اي مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت الاكرام اي الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه الآخر ان معناه اي شيء وههنا عبارتان احدهما ان ماذا بكمالها بمعنى شيء والثانية ان ما معناه اي شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤداهما واحد فان معنى قولهم انها بكمالها بمعنى اي شيء انه ليس لكل منهما معنى بالاستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اي شيء و ثانيهما جوابه نصباً اي منصوب على انه مفعول الفعل محذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ولم يعتبره المصنف لفوات المطابقة بين السؤال والجواب

المبنيات (اسماء الافعال و تعريفه)

اسماء الافعال ما كان اي اسم كان بمعنى الامر او الماضي اللذين هما من اقسام مبني الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل أُفٍّ بمعنى اتضجر مؤداه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت وتوجعت عُبّر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع الحالي مثل رُوَيدَ زيداً اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذاك بفتح التاء في الحجاز وبكسرها في بني تميم وبالضمة في لغة بعضهم اي بَعُدَ مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها ليست بافعال مع تاديتها معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها لانها موضوعة لصيغ الافعال على ان يكون رويد مثلا

موضوعا لكلمة اصل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا جواب لبعض فلا يرد مثل الضارب امس نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياسي اي قياسي كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام وقعاد بمعنى قم واقعد فلهذا يؤول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يأت الا نادرا وفعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يعلم لي الى الآن دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا وزنة اما زنة فظ واما عدلا فلما ذهب اليه النحاة ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل قال الشارح الرضي والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف خرج الفعل بالعدل عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال وبين

المبنيات
اسماء الافعال والفاظها

المبنيات
اسماء الافعال و الاصوات

وجهها في كلام طويل فمن اراد الاطلاع عليه فليرجع اليه و فعال حال كونه علما للاعيان
اى لعين من الاعيان وانما قال علما ليخرج باب فساق وانما قال للاعيان ليخرج عنه باب
فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه للمعاني لا للاعيان و قوله مؤنثا صفة علما و ذكره
للتنبيه على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث و غلاب كذلك مبني في استعمال اهل
الحجاز لمشابهته فعال بمعنى الامر عدلا و وزنا و معرب في استعمال بني تميم الا ما كان في آخره
اى الا في فعال علما للاعيان يكون في آخره راء فان بني تميم اختلفوا فيه فاكثرهم يوافقون
الحجازيين في بنائه و اقلهم لا يفرقون بين ذوات الراء و غيرها بل يحكمون باعراب الكل نحو
حضار علما لكوكب وجه الاكثرين ان الراء حرف مستثقل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء
لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة الاصوات اعلم ان الاصوات
الجارية على لفظ الانسان اما منقولة الى باب المصادر و لزمت المصدرية و لم تصر اسم فعل او لم
تلزم المصدرية فصارت اسم فعل فالاول مثل واها للتعجب و حكمه حكم المصادر و الثاني مثل صه و حكمه
حكم اسماء الافعال و اما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها اصواتا ساذجة و
لم تصر مصادر و لا اسماء افعال و هي على انواع فمنها ما يعرض للانسان عند عروض معنى له كقول
المتندم او المتعجب وي و تخ لا تقدر ان تحكم عليه بشيء او به على شيء و منها ما يجري على لفظ الانسان
على سبيل الحكاية بان يصدر من نفسه ما يشابه صوت شيء كما اذا قلت غاق قاصدا الاصدار
ما يشابه صوت الغراب عن نفسك و حينئذ لا تقدر ان تحكم عليه او به و منها ما يصوت به لاجل حيوان

اما الزجر او لدعاء او غير ذلك كما اذا قلت نخ لاناخة البعير وج ايضا الا ان تقدر ان تحكم عليه او به و

هذه الاقسام كلها مبنيات لانتفاء التركيب فيها واذا تلفظ بها على سبيل الحكاية كما اذا قلت

قال زيد عند التعجب وَيْ او عند اناخة البعير نخ او غاقِ عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه

الحالة ايضا مبنية لكن لا من حيث انها اصوات بل من حيث انها حكاية عنها والمراد بالاصوات

ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست باسماء

لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الاسماء لاجرائهم مجراها واخذها حكمها وبنيت لجريها

مجرى ما لا تركيب فيه من الاسماء فالاصوات بهذا الاعتبار على لفظ انما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم

الوضع فيها لما عرفت حُكِيَ به صوتٌ اي اُصدر على لسان الانسان تشبيها بصوت شيء كما

عرفت في القسم الثاني من الاصوات الغير المنقولة او صُوِّتَ به البهائم يعني مثلا اي لاناختها

او زجرها او دعائها او غير ذلك وانما قلنا مثلا لان المتبادر من البهائم ذوات القوائم الاربع

فلا يتناول ما هو للطيور بل لبعض افراد الانسان ايضا كالصبيان والمجانين واذا كان ذكرها

على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالاول كغاقِ اذا صوّت به انسان تشبيها بالغراب

والثاني كنخ مشددة او مخففة عند اناخة البعير ولم يذكر المص القسم الاول وهو ما كان صوت

الانسان ابتداء من غير تعلق بالغير قيل ذلك لانه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير

ملحقين بالاسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك اولى لكونه صوت الانسان من غير

تعلق بغيره المركباتُ اي المركبات المعدودة من المبنيات كل اسمٍ حاصلٍ من

المبنيات
الاصوات وتعريفه والمركبات

المبنيات المركبات وحكم جزأيها

تركيب كلمتين حقيقة او حكماً اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة ليس بينهما نسبة

اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه فان الجزء الاخير منه

صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجري مجرى الاسماء المبنية وقوله

ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتابط شرا لان بين جزأي كل واحد منهما نسبة قبل العلمية و

لا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر عن الحد مع انه من افراد المحدود لان بين جزأيه

قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه تخرج منها هذه النسبة اصعب من خرط القتاد والاحسن

ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيأة تركيب احدى الكلمتين مع الاخرى فلا شك انه

يفهم من ظاهر الهيأة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيأة التركيبية التي

في تابط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان هيأة تركيب احد

جزأيه مع الآخر لا تدل على نسبة اصلا كما ان هيأة تركيب احد شطري جعفر مع الآخر لا تدل عليها من

غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا اي حرف

عطف او غيره بنيا اي الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب و

الثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركب عشر مع خمسة

ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر واخوات

كل من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا المركب سواء كان

احد جزأيه العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه

المبنيات
الكنايات ومعناها اللغوي والاصطلاحي

لا تضمن الحرف لانه لا يراد به حادی و عشر و جوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد

واحد من المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث

مثلا واحد من الثلثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه الصيغة من المفردات

للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان ياخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر ذلك من مجموع الجزئين

لان صيغة فاعل لا تسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من احد الجزئين اذ في اخذ بعض

الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على المقصود من اول الامر فاخذوا

مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر

يتضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد عشر المتضمن حرف العطف لا باعتبار ان اصله حادي

وعشر اذ لا معنى له وعلى هذا القياس الحادي والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفها الا اثنى عشر

واثنتى عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزآن بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط

النون والا اي وان لم يتضمن الثاني حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا

كبعلبك وبني الاول للتوسط المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب

الثاني مع منع الصرف وبناء الاول انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما

اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخرهما اعراب الجزئين معا

واضافة الاول الى الثاني وصرف الثاني الكنايات جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر

عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك

جاءني فلان وانت تريد زيدا والمراد بها هنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه و
لا كل بعض بل بعض معين فكأنهم اصطلحوا في باب المبنيات ان يريدوا بها ذلك البعض المعين ولذلك
لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف ويتعذر تعريفه الا بالتصريح به مفصلا فلذلك اعرض
عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها لكونها موضوعة وضع
الحرف او لكون الاستفهامية متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها وكذا وبناؤها لانها في الاصل
(وهو همزة الاستفهام)
ذا من اسماء الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على
اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد والكناية عنه وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو
خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث اي للكناية عن الحديث
والجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي هي من حيث هي لا تستحق اعرابا
ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يجز خلوه عنهما رجح البناء الذي هو الاصل في الكلمات قبل
التركيب ومن الكنايات كأين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت على اي واي كان في الاصل
معربا لكنه انمحى عن الجزئين معناهما الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى كم الخبرية فصار
كأنه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن ولذا يكتب بعد الياء نون
مع ان التنوين لا صورة لها في الخط فرتبته في البناء منحطة عن اخواتها فلذلك لم يذكره المص
معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول
عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد ووسط العدد هو من احد عشر الى

المبنيات

الكنايات وتفصيل الفاظها

تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب جعل مميزها كذلك لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما و كم الخبرية

مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى تقول كم رجل عندي وكم رجال عندي كما تقول

مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه

ما ينبئ عن كثرته صريحا ولما كان هذا ليس مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزها كانها نائبة عن معنى

التصريح بها وتدخل من فيهما اى في مميزي كم الاستفهامية والخبرية تقول كم من رجل ضربت وكم

من قرية اهلكناها قال الشارح الرضي هذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته

جر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن في نظم ولا نثر ولا دل على

جوازه كتاب من كتب هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل

كم اتيناهم من اية بينة استفهامية وخبرية ولهما اى لكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام

لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اى نوع

من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء التكثير وهو ايضا نوع من انواع الكلام فيجب التنبيه

عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل

كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية اى كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين

موقع كل منهما بقوله فكل ما اى كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية كان بعدها فعل او شبهه لفظا

او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا

على حسبه اى على حسب عمل هذا الفعل وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم رجلا ضربت

المبنيات

الكنايات وحكم الاستفهامية والخبرية

المبنيات
الكنايات وكون كم في محل
الجر والرفع

فلم منصوب على الظرفية مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب المميز فالاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما جعلنا الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذ جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير وقدرت بعده فعلا غير مشتغل عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث ان بعده فعلا مقدرا غير مشتغل عنه داخل في قاعدة النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل احد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم درهما اشتريت او بكم رجل مررت او مضاف نحو غلام كم رجلا ضربت وعبد كم رجل اشتريت فمجرور بحرف الجر او الاضافة وانما جاز تقديم حرف الجر او المضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان تاخير الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فيجوز تقديم الجار عليهما على ان تجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور كلمة واحدة مستحقة للصدر والا اي وان لم يكن بعده لا لفظا ولا تقديرا فعل ولا شبه فعل غير مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بل كان مجردا عن العوامل اللفظية فمرفوع اي فهو مرفوع مبتدأ ان لم يكن ظرفا نحو من ابوك هذا مبني على مذهب سيبويه فانه يخبر عنده بمعرفة عن نكرة متضمنة استفهاما واما عند غير سيبويه فهذا خبر مقدم على المبتدأ لكونه نكرة وما بعده معرفة وخبر ان كان ظرفا نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل ولا داخل تحت قاعدة النصب باعتبار عامل الكائن فيه

المبنيات
اسماء الاستفهام و الشرط

وداخل فی قاعدة الرفع ثانیا القیام مقام عامله الذی هو خبر للمبتدأ وکذلک ای مثل کم فی تأتّی

الوجوه الاربعة الاعرابیة بالشرائط المذکورة اسماء الاستفهام والشرط بمعنی انه یتأتّی

تلک الوجوه فی جمیع هذه الاسماء لا فی کل واحد منها وهی من وما وایّ واین وانّی ومتی مشترکة

بین الاستفهام والشرط واذا مختصة بالشرط وکیف وایان مختصتین بالاستفهام فمن وما اذا کانتا

استفهامیتین یتأتّی فیهما الوجوه الثلثة الاول نحو من ضربتَ وما صنعتَ وبمن مررتَ وغلامَ

من ضربتَ ومن ضربتَه وما صنعتَه ولا یتأتّی فیهما الرفع علی الخبریة لامتناع ظرفیتهما واذا کانتا

شرطیتین فکذلک یتأتّی فیهما تلک الوجوه الثلثة نحو من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن

تمرر امرر وغلام من تضرب اضرب ومن یأتنی فهو مکرم وما تقدموا لانفسکم من خیر تجدوه

عند الله ولا یتأتّی فیهما بل فی جمیع اسماء الشرط الرفع علی الخبریة فانه لا یقع بعدها الا الفعل

ولا یصلح الفعل للابتداء وما هو لازم الظرفیة من هذه کمتی واین وایان وکیف وانّی واذا

ان لم تنجر بجار نحو من این فلابد من کونها منصوبة علی الظرفیة وعن بعضهم انّ اذا قد تخرج

عن الظرفیة وتقع اسما صریحا نحو اذا یقوم زید اذ یقعد عمرو ای وقت قیام زید وقت قعود

عمرو فهی مرفوعة بالابتداء وقال الشارح الرضی وانا لم اعثر لهذا علی شاهد من کلام العرب ما هو

لازم الظرفیة یرتفع فی الاستفهام محلا مع انتصابه علی الظرفیة اذا کان خبر مبتدأ مؤخر نحو متی عهدک

بفلان ای متی کائن عهدک به واما ایّ فیتأتّی فیه الوجوه الاربعة کلها فانه قد یقع فی محل الرفع

بالخبریة ایضا علی تقدیر انتصابه علی الظرفیة نحو ایّ وقت مجیئک ای ایّ وقت کائن مجیئک

المبنيات
اسماء الاستفهام … في تمييز كم

فاى وقت على تقدير انتصابه بالظرفية مرفوع المحل بالخبرية والوجوه الباقية مثل ايهم ضربت وبايهم مررت وايهم قائم (وفي مثل كم عمة لك يا جرير وخالة) يعني فيما احتمل الاستفهام والخبر وذكر المميز وحذفه (ثلثة اوجه) هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اى ما هو تمييز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان تعتبر الاوجه الثلثة في كم احدها رفعه بالابتداء والآخران نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصق بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان تعتبر في مميزها اعني عمة فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والآخران النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق فكان الاليق تاخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما النسخة الاخرى فلا تحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه * فدعاء قد حلبت على عشاري * الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها لكثرة الخدمة صارت كذلك وهذا خلقة لها نسبها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى تغلبت اى كنت كارها لخدمتها مستنكفا منها فخدمتني على كره مني واختار من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناسي والعشار جمع عشراء وهي التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى من الحلب لا تطيع بسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى رذالة طرفيه ابيه وامه فالاستفهام على تقدير النصب على سبيل

التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسأل عنها وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التحقيق اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذفت المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء ومصححه توصيفه بقوله لك خبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء واذا نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانا اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر عن كثرته فظاهر ان السؤال او الاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة ضربت او الى ضرباتك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على الظرفية او المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا او رجل ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية الظروف اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى

المبنيات

ذكر البعض ههنا منها اى من تلك الظروف ما اى ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه عن اللفظ دون النية فان عند نسيانه أعرب مع التنوين نحو رب بعد كان خيرا من قبل سميت الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه فلما حذف صرن غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمن معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه و اختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت و فوق وقدام وخلف ووراء ولا يقاس عليها ما بمعناها ويجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال الشاعر شعر فساغ لي الشراب وكنت قبلا ✽ اكاد اغص بالماء الفرات ✽ فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعربت لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اى قديما وقال الشارح الرضي الاول هو الحق واجري مجراها اى مجرى الظرف المقطوع عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف لشبهه بالغايات لشدة الابهام الذي فيه كما فيها ولا يحذف منه المضاف اليه الا بعد لا وليس نحو فعل هذا لا غير وجاء زيد ليس غير لكثرة استعمال غير بعدهما ولذلك اجري مجرى الظرف حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اى من الظروف المبنية حيث للمكان وقال الاخفش قد تستعمل للزمان

ولا تضاف الا الى جملة اسمية كانت او فعلية في الاكثر اى في اكثر الاستعمالات وقد جاء

ع اما ترى حيث سهيل طالعا ✽ فحيث فيه مضاف الى مفرد وهو سهيل مفعول ترى اما ترى

المبنيات
الظروف وشرط بنائها

مكان سهيل طالعا آخره ع بحجم الضيئ كالشهاب ساطعها، وانما بنيت على الضم كالغايات لانها

غايته الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة فى الحقيقة مضاف الى المصدر الذى تضمنه الجملة

فهى وان كانت فى الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف

ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعربها بعضهم لزوال علة البناء

اى الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤها على بنائها لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اى من

الظروف المبنية اذا زمانية كانت او مكانية وانما بنيت لما ذكرنا فى حيث وهى اذا كانت

زمانية للمستقبل اى للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضى وذلك لان الاصل فى استعمالها

ان تكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه فى اعتقاد

المتكلم والدليل عليه استعمالها فى الاغلب الاكثر فى هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا

الشمس كورت ولهذا كثر فى الكتاب العزيز استعمالها لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعملت

فى الماضى كما فى قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى

اذا جعله نارا وفيها اى فى اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت حرف

الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اى لكون معنى الشرط فيها اختير اى جعل مختارا بعدها

الفعل لمناسبة الفعل للشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها فى الشرط مثل ان

ولو وقد تكون اى اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجأ الامر مفاجاة من قولهم

فجئته فجاءة بالضم والمد اذا لقيته وانت لا تشعر به فيلزم المبتدأ بعدها فرقا بين اذا هذه وبين

المبنيات
الظروف وحكم اذا الشرطية والفجائية

المبنيات
الظروف وحكم اذ و أين و أنّى

اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدأ غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من عدم وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اى فاذا السبع حاضر او واقف على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجأة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهى للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج قيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من جهة المعنى اى خرجت ففاجأت وحاصل المعنى خرجت ففاجأت زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقولنا زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم تبق اذا ظرفية بل تصير اسمية بل المفعول به محذوف اى فاجأت في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اى السبع وقد تكون لمجرد الزمان نحو آتيك اذا احمر البسر اى وقت احمرار البسر وقد تستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية في نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه اشارة ومنها اى من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد تجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية والفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضي اختصاصها بالفعلية مثل كان ذلك اذ زيد قائم واذ قام زيد وقد تجيء للمفاجاة نحو خرجت فاذ زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكر المصنف ومنها

أين وأنّى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانّى زيد وانّى تجلس اجلس وقد جاء

انّٰى زيد بمعنى كيف وانّٰى القتال بمعنى متى و منها متى للزمان فيهما اى فى الاستفهام والشرط
نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج و منها ايّان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايّان يوم الدين
والفرق بينهما ان ايان مختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايّان يوم قيام زيد وايان
قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بها والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرها ايضا و منها
كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال شئ وصفته فالمراد بالحال صفة الشئ لا زمان الحال
كما توهم بعض الشارحين قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال
تقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس
اى على اى هيأة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو فى
محل الرفع بالخبرية عنه وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو فى محل النصب على الحالية اى على اى حال
جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ بنيا لموافقتهما مذ ومنذ حرفين ويكونان تارة
بمعنى اول المدة اى اول مدة زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رأيته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول مدة
زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى
والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما اى اول
مدة عدم رؤيته هذان اليومان فما دام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية
المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى والمجموع اذا وقعا
اول المدة يكونان فى حكم المفرد المعرفة حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رأيته مذ يوم التقينى

المبنيات
الظرف ومتى وايان
وكيف ومذ ومنذ

المبنيات
الظروف وحكم لدى ولدن
ولد

فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل للاخر ولبيان ولية وقت ما الزمان مبدأ الفعل معلوم بالضرورة وتارة يكونان بمعنى جميع المدة اي جميع مدة زمان الفعل فيليهما اي مذ ومنذ المقصود اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه متلبساً بالعدد اي بعدده المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اي جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما كتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت مذ انك ذاهب وما خرجت مذ ان ذهبت والجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضاف الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما فكان التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد من مذ ومنذ مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما بمعنى اول المدة او جميع المدة وخبرهما ما بعدهما اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافاً للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ او خبراً فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف المبنية الا ان يراد بنظر فيهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفاً في تراكيبهم ومنها اي من الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد

بفتح اللام وسكون الدال ولُدْ بضم اللام وسكون الدال ولَدُ بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحروف وحمل البقية عليه وكلها بمعنى عند والفرق انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزائنه وان كان غائبا عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان تجر بها على الاضافة نحو المال لدى زيد وقد تنصب في بعض لغات العرب بلدن خاصة غدوة خاصة سماعا تشبيها لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك تحذف عنها وتثبت ولكون غدوة اكثر استعمالا من سحرة وغيرها ومنها قَطُّ مفتوح القاف مضموم الطاء المشددة وهذا اشهر لغاته وقد تخفف الطاء المضمومة وقد تضم القاف اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان الماضي المنفي وقوع شيء فيه ليستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رأيته قط وبناء المخففة لوضعها وضع الحروف وبناء المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حملت على اختها عوض ومنها عَوْضُ بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل الفعل المستقبل المنفي والزمان المستقبل المنفي فيه وقوع شيء ليستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض وبناء عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اي دهر الداهرين ومعنى الداهر والعائض الذي يبقى على وجه الدهر والظروف المضافة الى الجملة والى كلمة اذ المضافة الى الجملة يجوز بناؤها لاكتسابها البناء من المضاف اليه

المبنيات
الظروف وجواز بناءها لمضاف الى الجملة واذ

ولو بواسطة على الفتح للخفة نحو قوله تعالى يوم ينفع الصادقين وقوله تعالى ومن خزي يومئذ فيمن قرأ بالفتح ويجوز اعرابها ايضا لكونها اسماء مستحقة للاعراب لا يجب اكتساب المضاف الى المبني البناء منه وكذلك اي كالمذكور من الظروف في جواز البناء على الفتح والاعراب مثل وغير مذكورين مع ما وان وأن مخففة او مشددة مثل قيامي مثل ما قام زيد وقيامي مثل ان تقوم او مثل انك تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الى الجملة نحو اذ وحيث وبهذه المشابهة ذكرهما في بحث الظروف ويجوز اعرابهما لكونهما اسمين مستحقين للاعراب

المعرفة والنكرة

اي هذا باب بيان المعرفة والنكرة من اقسام الاسم المعرفة ما اي اسم وضع بوضع جزئي او كلي لشيء متلبس بعينه اي بذاته المعينة المعلومة للمتكلم والمخاطب المعهودة بينهما فالشيء مقيدا بهذه المعلومية والمعهودية اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحيثية فهو النكرة فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وقوله بعينه يخرج به النكرة وهي اي المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتيبها في الذكر الى ترتيبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معينة مشخصة باعتبار امر كلي فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتكلم الواحد من حيث انه يحكي عن نفسه مثلا وجعله آلة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء كل واحد واحد من تلك الافراد بخصوصه بحيث لا يفاد ولا يفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترك فتعقل ذلك المشترك آلة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع كلي والموضوع له جزئي مشخص والثاني الاعلام الشخصية كما اذا تصور ذات زيد

الاسماء المعرفة وتعريفها وهي ستة انواع

الاسماء المعرفة وهي ستة انواع

ووضع لفظ زيد بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته او الجنسية كما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحيوان المفترس ووضع بازائه من حيث معلوميته ومعهوديته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنى الجنسي ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسي مع قطع النظر عن معلوميته ومعهوديته فانه بهذا الاعتبار نكرة والثالث المبهمات يعني اسماء الاشارة والموصولات وانما سميت مبهمات لان اسم الاشارة من غير اشارة مبهم وكذا الموصول من غير صلة وهذا القسم اي المبهمات من قبيل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان متعينة معلومة معهودة من حيث معلوميتها ومعهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاصا لانه خصوصية كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام الزائدة لتحسين اللفظ والميم في ليس من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فلا يعد باد خلته قسما آخر من المعارف او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصل يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها اي احد الامور الخمسة المذكورة ولا تستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربعة الاول فان المنادى لا يضاف اليه قيل كان عليه ان يقول

والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك والجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم **معنى** اى اضافة معنى يعنى اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف مضاف واحترز به عن المضاف الى احد هذه الامور اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفا ولما سبق تعريف المضمرات والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف خص العلم بالتعريف **وقال العلم** اسما كان او لقبا او كنية لانه ان صدر بالاب او الام او الابن او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم **ما وضع لشئ بعينه** شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التى تعينت لفرد معين بغلبة الاستعمال فيه داخلة فى التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث اختص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك **غير متناول غيره** اى حال كون ذلك الاسم الموضوع لشئ بعينه غير متناول غير ذلك الشئ باستعمالهم واحترز به عن المعارف كلها وقوله **بوضع واحد** اى تناولا بوضع واحد لئلا تخرج الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب انواع المعارف فى الاعرفية بترتيبها فى الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب فقال **واعرفها** اى اعرف المعارف يعنى فيها البتة عند المخاطب من حيث اصنافها **المضمر المتكلم** لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب

الاسماء
العلم وتعريفه واى معرفة
اعرف المعارف

فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس بآخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه ولهذا ما اثبت التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافه وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المتعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة اسماء العدد انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل احد احد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن واحد واحد او عن اكثر من واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين معدودين يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له فظهر من هذا التقرير ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم

الاسماء
النكرة واسماء العدد و
تعريفهما

يكون تا حده بعض حساب من العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له
من غير اعتبار معنى آخر لا ينتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومَنٍ ومَنَوين حيث
لا يفهم منها الوحدة والاثنينية فقط اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما
بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين
او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلث مائة او امتزاجيا كخمسة عشر
او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول
في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد اثنان في المفرد المذكر وتثنية
واحدة ثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر
ثلثة الى عشرة بالتاء لجماعة المذكر اعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث
الى عشر بدونها لجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث نسوة وعشر نسوة ولم يعكس الامر
بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنا عشر في المذكر نحو احد عشر
رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث نحو احدى عشرة امرأة على الاصل
بتذكير المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول
ثلثة عشر الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا ثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث
نحو ثلث عشرة امرأة ابقاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر كراهة
اجتماع التانيثين من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة

الاسماء
اسماء العدد واصولها التي يتفرع منها باقيها

فالتاء للتانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنا عشر فمحمول على التذكير في ثلثة عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم تتمحض للتانيث ولهذا حكمنا عليه بانه جنس آخر من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني في المؤنث لانه لما وجب تذكير المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم تكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالي اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة او خمس في ثلث عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصيحة لان السكون اخف من الفتح وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا بمفعولية القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد آخر احد وعشرون في المذكر احدى وعشرون في المؤنث ولما غير الواحد والواحدة ههنا بدون التركيب لان المعطوف والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف اي عطف تلك العقود على الزائد عليها كائنا ذلك الزائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر وثنتان وعشرون في المؤنث وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث هكذا الى تسعة وتسعين اي الى تسع وتسعين وتقول

الاسماء

اسماء العدد وكسر الشين وسكونها في العشرة

فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد ومئتان والفان في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فارق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد واقعاً على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد وواحدة ومائة واثنان او اثنتان ومائة وثلثة رجال وثلث نسوة ومائة واحد عشر رجلا او احدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا او احدى وعشرون امرأة ومائة واثنان وعشرون رجلا او اثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا او تسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف وجمعه ويجوز ان تعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى آخر ما ذكرنا والاصل في ثماني عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان الياء لتثاقل المركب بالتركيب كما في معديكرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاء القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك فيه كونه مركبا فروعيت زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لانه لا مميز للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض اي مجرور ومجموع

الاسماء

اسماء العدد وحكم الياء في ثماني عشرة

الاسماء

اسماء العدد وحكم مميزها

لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا لانه لما كثر استعمالا آثروا فيه جر التميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنونين واما كونه مجموعا ليطابق المعدود العدد الا في ثلث مائة الى تسع مائة استثنار من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين ميزوا بها ثلثا واخواته وكان قياسها ان تجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثانى جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا تجوز اضافة العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلى التميز المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجئ بعد ما هو فى صورة المجموع بالواو والنون اعنى عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين الى تسع وتسعين منصوب مفرد اما نصبه فى العقود فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هى فى صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست هى فى الحقيقة نون الجمع واما فيما عداها فلانهم كرهوا ان يصيروا ثلثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير العدد لم يمتزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا وانما جوزوا ثلث مائة امرأة مع ان فيها صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا ليطرد بمائة امرأة واما افراده فلانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا ومميز مائة والف ومميز تثنيتهما ومميز جمعه اى جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة مع مميزها فى الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة آلاف رجل

بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل مثل القارجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف
من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون مميزهما على طبق مميزها لكنه لما كانت الآحاد
في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع
للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل واذا كان المعدود مؤنثا
واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبرت بها عن المؤنث او بالعكس بان يكون
المعدود مذكرا واللفظ مؤنثا كلفظة النفس اذا عبرت بها عن المذكر فوجهان اي ففي
العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا
باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى ولا يميز واحد

الاسماء
اسماء العدد ولا يميز واحد واثنان

وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال واحد
رجل ولا الاثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على
تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح
لان يكون تميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة و
الاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل
ورجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغناء عن المميز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نم ان مميز
الاثنين كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كمائة اثنا رجل قلت

لما التزموا الجمعية في مميز سائر الآحاد ينبغي ان يعتبر فيما لم تتيسر الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو الاثنينية ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا مميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التميز اي بجواهر حروفه المصورة بهيأة خاصة القابلة للحوق علامة الافراد به اعني التنوين او علامة الاثنينية اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغنى به عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر مع علامة التثنية استغنى به عن ذكر الاثنين على حدة فاختار لحوق العلامة التي هي اخف على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته اي لافادة لفظ التميز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التميز ذلك التنصيص استغنى في افادته عن ذكر العدد على حدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص ازيد عليه بواحد الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المؤنث على هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المؤنث لا غير اي لا تقول غير ذلك فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبة

الاسماء
اسماء العدد ولا يميز واحد
واثنان

الاسماء

اسماء العدد حكم اسم الفاعل من العدد

من المتعدد من غير اعتبار معنی التصيير الاول والثانی اذا وقع فی المرتبة الاولی والثانية فی المذكر والاولی والثانية فی المؤنث كذلك من غير اعتبار معنی التصيير وانما لم يقل الواحد و الواحدة لانهما لا يدلان علی المرتبة فابدل منهما الاول والاولی للدلالة عليها وهكذا الی العاشر والعاشرة والحادی عشر فی المذكر والحادية عشرة فی المؤنث وكذلك الثانی عشر و الثانية عشرة الی التاسع عشر والتاسعة عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنی المصير اولا حكم اسماء الفاعلين فی التذكير والتانيث فتقول فی المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الی العاشرة وكذا فی جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة تؤنث الاسمين فی المركب كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر والاسمين لانه اسم لواحد مذكر فلا معنی للتانيث فيه بخلاف ثلثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول فی المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والعشرون ومن ثم ای ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتاهما فلاختلاف اضافتيهما قيل فی الاول ای فی المفرد من المتعدد المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الی الانقص بدرجة ای مصيرهما ای الاثنين ثلثة من قولهم ثلثتهما بالتخفيف ای صيرت الاثنين ثلثة وقيل فی الثانی ای فی المفرد من المتعدد باعتبار حاله ثالث ثلثة او رابع اربعة او خمسة بالاضافة الی عدد يساوی عدده او يكون فوقه ای احدها لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فی المرتبة الثالثة او الرابعة او الخامسة والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة وذلك مستبعد جدا وتقول فی اضافة ما زاد

الاسماء
المذكر والمؤنث
وتعريفهما

على العشرة حادي عشر احد عشر باضافة المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر بعشر درجات بناءً على الاعتبار الثاني وهو اعتبار بيان الحال خلاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز العشرة كما عرفت وان شئت قلت في اداء هذا المعنى حادي احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول استغناءً عنه بذكره في المركب الثاني وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فتعرب الجزء الاول من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وبني الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو التركيب المذكر والمؤنث ذكرهما بعد باب العدد لانجرار مباحثه الى ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته

الانجرار بالفارسية كشيدن ١٢

واخر تعريفه لانه عدمي وتعريف المؤنث وجودي المؤنث ما فيه اي اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اي ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة كامراة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع في المؤنث في حكم تاء التانيث لهذا لا تظهر التاء في تصغير الرباعي من المؤنثات السماعية او تقديرا اي مقدرة غير ظاهرة في اللفظ كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اي اسم متلبس بمخالفة المؤنث اي لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اي علامة التانيث التاء والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كصحراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء في قولهم ذي وتي وزعم انها للتانيث وليس ذلك بحجة لجواز ان يكون صيغته موضوعة للمؤنث مثل هي وانتِ وهو

وبهما حبه نقص ١٢

اي المؤنث حقيقي ولفظي فالحقيقي ما اي اسم بازائه اي في مقابلته ذكر من جنس

الحيوان كامرأة في مقابلة رجل وناقة في مقابلة جمل واللفظي بخلافه اي متلبس بمخالفة المؤنث الحقيقي اي ليس بازائه ذكر من الحيوان بل تانيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث في لفظه حقيقة او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقي في معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظي حقيقة وعين مثال للتانيث اللفظي تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا للمؤنث اللفظي الحكمي كعقرب لقلته وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل اليه اي الى المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا ومضمرا فالتاء اي فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا ايذانا بتانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقي فانه يجوز لك الاختيار في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز فيه الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا واستغنائه عن الحاق التاء لما في لفظه من الاشعار به بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان مستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لئلا يحتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل ايضا لكان احسن استيفاء لاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث

الاسماء
المؤنث واحكام اسناد
الفعل اليه

الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها

نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضميره فان الحاق التاء او ضمير

الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير جمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر

السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي

سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المومنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر

غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت

الرجال وجاء الرجال وضمير جمع الذكور العاقلين من جموع التكسير غير جمع

المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير فيقال الزيدون جاؤا ولا

يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث

بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو لكونها موضوعة لهذا

النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان

لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت

وفعلن اي ضمير فعلت مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون اما

في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام

فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي

الهندية موافقا لشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت

الاسم المؤنث واحكام اسناد الفعل اليه

الاسماء المثنى وتعريفه وفوائد القيود فيه

بجمع العاقلين فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء اذ الاناث لنقصان عقولهن تجري مجرى غير العقلاء، المثنى ما لحق آخره اي آخر مفرده بتقدير المضاف او قدر بعد قوله ونون مكسورة قولنا مع لواحقه والا لايصدق التعريف الا على مثل مسلم من مسلمان ومسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او ياء مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل الياء حالتي النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة او التنوين مكسورة لئلا تتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون ليدل ذلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق به ولا باس باشتماله على لحوق النون وعدم دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذا دل امران من امور ثلثة على شيء صح ان يقال هذه الامور الثلثة دالة عليه غاية ما في الباب ان تكون دلالتها بواسطة هذين الامرين على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كون ذلك المثل من جنسه اي من جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد المشترك بينهما ولو اريد بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى انه لا تجوز تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين فلا يقال قرآن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بها طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثنى الاب باعتبار

معنيين مختلفين هما الاب والام وكل شي القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر والشمس قلنا جاز
ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يؤول الاسم بمعنى المسمى به ليحصل
مفهوم يتناولهما فيتجانسان فيثنى باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين بالاب وكذا
الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التاويل في القرآن ايضا بلا احتياج
الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليؤول بالمسمى به ليحصل مفهوم
يتناولهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام في جواز تثنيته بمجرد اشتراك
اللفظ بينهما وهو الذي اختلف فيه والمصنف اختار عدم جوازه وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام
المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان علما لكثير يؤول بالمسمى بزيد ثم
يثنى ويجمع وكذا عمر اذا صار علما ادعائيا لابي بكر يؤول بالمسمى بعمر ثم يثنى ويجمع وزاد بعضهم
وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة مطلوبة فيها يكفي لتثنيتها وجمعها
مجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى قول هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في
تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان آخر الاسم المفرد الذي تلحقه علامة التثنية في بعض
المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق اليه التغيير لان حكم ما وراءه يعلم
من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في آخره الف مفردة لازمة ويسمى
مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر الحبس ان كان الفه منقلبة
عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل ولم يمل كالوان في المسمى بالى

الاسماء المثنى وطريق بناء تثنية الاسم المقصور

وهو ثلاثی ای والحال ان ذلک المقصور ثلاثی ای غیر ما فیه اربعة احرف فصاعدا من الرباعی والثلاثی المزید فیه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقیقة او حکما وخفة الثلاثی بخلاف ما فوقه حیث لا یرد فیه لمکان الثقل والا ای وان لم یکن کذلک بان کان الفه منقلبة عن یاء حقیقة کرحیان فی رحی او حکما بان کان مجهول الاصل او عدیه وقد امیل کمتیان فی متی حیث جاء متی ممالا او کان علی اربعة احرف فصاعدا اصلیة کانت الالف کالاعلی والمصطفی او زائدة کحبلی فبالیاء ای فالفه مقلوبة بالیاء اعتبارا للاصل فیما اصله الیاء حقیقة او حکما وتخفیفا فیما زاد علی ثلثة احرف و الاسم الممدود ان کانت همزته اصلیة ای غیر زائدة ولا منقلبة عن اصلیة او زائدة تثبت الهمزة فی الاشهر لاصالتها کقراء بضم القاف وتشدید الراء الجید القراءة او المتنسک من قرأ اذا تنسک وحکی ابو علی عن بعض العرب قلبها واوا لخوف قراوان وان کانت الهمزة للتانیث ای منقلبة عن الف التانیث کحمراء فان اصلها کان حمرا بالفین احدهما للمد فی الصوت والثانیة للتانیث فقلبت الثانیة همزة لوقوعها طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فیقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقیل من جنس الالف فینبغی ان لا تقع بین الفین مع انها غیر اصلیة والواو اقرب الی الهمزة من الیاء لثقلها ولهذا قلبت الواو همزة فی مثل اقتت واجوه وربما صححت فقیل حمراءان وحکی المبرد عن المازنی قلبها یاء نحو حمرایان والاعرف قلبها واوا والا ای وان لم تکن الهمزة اصلیة ولا للتانیث بان تکون للالحاق کعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او یاء اصلیة ککساء ورداء

الاسماء
المثنی وطریق بناء تثنیة
الاسم الممدود

فان اصلها كساؤ ورداى فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة و بقاؤها لان
الهمزة فى الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفى الاخرى عن اصلية فشابهتا همزة
قراء فثبتت فى الصورتين كما فى قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة فى الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفى الترجمة الشريفة الشريفية ان
اللازم من هذه العبارة انه لا يجوز ان يقال فى رداء الارداءان بالهمزة اورداوان
بالواو ولكن المشهور ردايان بالياء فكان ينبغى ان يقول المصنف والاقوى وجهان بغير لام العهد ليكون
عبارة عن اثبات الهمزة وردها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر
من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها اثرا مما حكم بثبته
غير ما وقع فى شرح الرضى من انه قد تقلب المبدلة من اصل ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل
واوا او ياء وتحذف نونه اى نون التثنية للاضافة اى لاجل الاضافة اذ النون
لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج
فيتنافيان وحذفت تاء التانيث التى قياسها ان لا تحذف عن آخر المثنى كشجرتان
وثمرتان فى خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتها فيهما على القياس اتفاقا
ووجه حذفها فيهما ان كل واحدة من خصيتين والاليتين لما اشتد اتصالهما بالاخرى بحيث
لا يمكن الانفكاك بينهما وبهذا صارتا بمنزلة مفرد وتاء التانيث لا تقع فى حشوه وقيل خصى
والى مستعملان وهما لغتان فى خصية والية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان

الاسماء المثنى وحذف نونه للاضافة

حذف النون قاعدة مستمرة اتی فی بیانه بالفعل المضارع المفید للاستمرار بخلاف حذف تاء التانیث اذ لیس قاعدة بل وقع علی خلاف القیاس فی مادة مخصوصة فلهذا اتی فی بیانه بالفعل الماضی

الجموع وتعریفه وفوائد القیود فیه

المجموع ما دل ای اسم دل علی جملة آحاد مقصودة ای یتعلق بها القصد فی ضمن ذلک الاسم بحروف مفردة ای بحروف هی مادة لمفرده الذی هو الاسم الدال علی واحد واحد من تلک الآحاد حال کون تلک الحروف متلبسة بتغییر ما بحسب الصورة اما بزیادة او نقصان او اختلاف فی الحرکات والسکنات حقیقة او حکما فالجار فی قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما علی سبیل التنازع وقوله بتغییر ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل فی قوله بتغییر ما جمعا السلامة لان الواو والنون فی آخر الاسم من تمامه وکذا الالف والتاء فتغیرت الکلمة بهذه الزیادات الی صیغة اخری وقوله ما دل علی آحاد جنس یشمل الجموع واسماء الاجناس کتمر ونخل فانها وان لم تدل علیها وضعا فقد تدل علیها استعمالا واسماء الجموع کرهط ونفر وبعض اسماء العدد کثلثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فانه اذا قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وکذا بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما کان الفارق بینه وبین واحده التاء ونحو رکب مما هو اسم جمع لیس بجمع علی الاصح بل الاول اسم جنس والثانی اسم جمع کالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد الجموع والفرق بینهما ان اسم الجنس یقع علی الواحد والاثنین وضعا بخلاف اسم الجمع فان

قيل الكلم لايقع على الكلمة والكلمتين وهو جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لاضير
فى التزام كون الكلم اسم جمع ايضًا وانما قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال
جميع اسماء الجموع التى لها آحاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء
الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع
بالاتفاق ونحو فلك مما الجمع والواحد فيه متحدان بالصورة جمع لصدق الحد عليه فان
التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة او بحسب التقدير فضمة فلك اذا كان مفردا ضمة
قفل واذا كان جمعا ضمة اسد وهو اى المجموع نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اى الجمع
الصحيح تارة يكون لمذكر وتارة يكون لمؤنث فالجمع الصحيح المذكر ما لحق آخره اى آخر
مفرده واو مضموم ما قبلها فى حالة الرفع او ياء مكسور ما قبلها فى حالتى النصب والجر ونون
عوضا عن الحركة او التنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو و
الضمة ليدل ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق على ان معه اى مع مفرده الواحد
من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكر فى التثنية فان قيل اسم التفضيل يوجب
ثبوت اصل الفعل فى المفضل عليه ولا كثرة فى الواحد قيل ثبوت اصل الفعل اما ان يكون محققا
او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار فان كان آخره اى آخر
مفرده ياء ملفوظة كالقاضى او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت اى الياء مثل قاضون
جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة ما قبلها طلبا للخفة

الاسماء
المجموع وبيان قسميه
الصحيح والمكسر

الاسماء المجموع وشرط صحة جمعیته اسما

وحذفت الیاء لالتقاء الساکنین وعلی ہذا القیاس حالتا النصب والجر مثل قاضِینَ فان اصله قاضِیِینَ حذفت کسرة الیاء لثقل اجتماع الکسرتین والیاءین فسقطت لالتقاء الساکنین و ان کان آخره ای آخر الاسم الذی ارید جمعه مقصورا ای الفا مقصورة حذفت الالف لالتقاء الساکنین وبقی بعد الحذف ماقبلها ای حرف کان قبل الالف علی ما کان علیه مفتوحا ولم یغیر لتدل الفتحة علی الالف مثل مصطفَوْنَ فی حالة الرفع ومصطفَیْنَ فی حالتی النصب والجر فاصلهما مصطفیُونَ ومصطفیِینَ قلبت الیاء الفا لتحرکها وانفتاح ماقبلها وحذفت الالف لالتقاء الساکنین وشرطه ای شرط الاسم ارید جمعه جمع الصحیح المذکر یعنی شرط صحة جمعیته ان کان ذلک الاسم اسما ای اسما محضا من غیر معنی وصفیة فیه فمذکر علم ای فکونه مذکرا علما یعقل من حیث مسماه لا من حیث لفظه وانما اشترط ذلک لکون ہذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فیه والمذکر العلم العاقل اشرف من غیره فاعطی الاشرف للاشرف فان فقد فیه الکل کالعین او اثنان کالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم یجمع ہذا الجمع واراد بالمذکر مایکون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة لیخرج عنه نحو طلحة فانه لایجمع بالواو والنون خلافا للکوفیین وابن کیسان فانهم اجازوا طلحون بسکون اللام وابن کیسان بفتحها ویدخل فیه نحو ورقاء وسلمی اسمی رجلین فانهما یجمعان بالواو والنون اتفاقا لان علم التانیث ہوالتاء لاالالف فلامنع من الجمعیة بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتنمحی صورة علامة التانیث والمقصورة تحذف وتبقی

الفتحة قبلها والة علیها وشرطه ای شرط الاسم الذی ارید جمعه جمع المذکر الصحیح ان کان
صفة من الصفات غیر علم کاسمی الفاعل والمفعول فمذکر یعقل ای له شروط فالشرط الاول
کونه مذکرا یعقل لما مر والشرط الثانی ان لا یکون ذلک الاسم الکائن صفة افعل
فعلاء ای مذکرا غیر مستو فی صیغة الصفة الکائن ذلک الاسم ایاها مع المؤنث بل یکون
المذکر علی صیغة افعل والمؤنث علی صیغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بینه وبین افعل
التفضیل کافضلون ولم یعکس لان معنی الصفة فی افعل التفضیل کامل لدلالته علی الزیادة
والشرط الثالث ان لا یکون ذلک الاسم فعلان فعلی ای مذکرا غیر مستو فی تلک
الصفة مع المؤنث بل یکون المذکر علی صیغة فعلان والمؤنث علی صیغة فعلی مثل
سکران سکری فانه لا یقال فیه سکرانون للفرق بینه وبین فعلان فعلانة کندمانون
ولم یعکس لان فعلان فعلانة اصل فی الفرق بین المذکر والمؤنث لانه فیه بالتاء وعدمها
والشرط الرابع ان لا یکون الاسم المذکور مذکرا مستویا فیه ای فی هذه الصفة متناول
الوصف مع المؤنث مثل جریح وصبور یقال رجل جریح وصبور وامرأة جریح
وصبور فلا یجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم یختص بالمذکر ولا بالمؤنث
لم یحسن ان یجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان یجمع جمعا یستویان فیه مثل جرحی
وصبر والشرط الخامس ان لا یکون الاسم المذکور مذکرا متلبسا بتاء التانیث
مثل علامة کراهة اجتماع صیغة جمع المذکر وتاء التانیث ولو حذفت التاء لزم اللبس

الاسماء المجموعة جمعا صحیحا صفة

الاسماء المجموع وشرط جمعيته بالواو والنون

وتحذف نونه اى نون الجمع بالاضافة لما مر فى التثنية وقد شذ نحو سِنِين بكسر السين جمع سَنَة بفتحها وارَضِين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجتها من الشذوذ منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك فليرجع اليه المؤنث اى الجمع الصحيح المؤنث ما لحق اى جمع لحق آخره اى آخر مفرده الف وتاء وشرطه اى شرط الجمع الصحيح المؤنث ان كان مفرده صفة وله اى لذلك المفرد مذكر فان يكون مذكره اى مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل وان لم يكن له اى لمفرده مذكر جمع بالواو والنون فان لا يكون اى فشرط صحة جمعيته ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه يقال فى جمع حائضة حائضات فلو قيل فى جمع حائض ايضا حائضات لزم الالتباس والا عطف على قوله ان كان صفة اى وان لم يكن المؤنث صفة بل كان اسما جمع بهذا الجمع مطلقا اى من غير اعتبار الشرط مثل طلحات وزينبات فى جمع طلحة وزينب وفى شرح الرضى ان هذا الاطلاق ليس ببعيد لان الاسماء المؤنثة بتاء مقدرة كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التى تانيثها غير حقيقى لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسماوات والكائنات وذلك لخفاء هذا التانيث لانه ليس بحقيقى ولا ظاهر العلامة

جمع التكسير ما تغير اى جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه او اموره الداخلة فيه كما هو المتبادر

فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجة الزائدة به وايضاً المتبادر
من تغيره تغير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضاً بمثل مصطفون فان تغير الواحد فيه يلزم
بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقاً فهو اعم من ان يكون من حيث
ذات الواحد او من حيث الامور الخارجة الزائدة كما يدل عليه ما الابهامية المفيدة للعموم
في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقياً كرجال وافراس او اعتبارياً كفلك كما م
جمع القلة وهو ما يطلق على ثلثة وعشرة وما بينهما افعُل اي جمع يكون على وزن
اي من الثلثة الى العشرة بجعل الغاية داخلة في المغيا ولذا قال على ثلثة وعشرة ١٢ ح
افعُلٍ كافلس جمع فلس وافعال اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع
فرس وعلى هذا القياس معنى البواقي وافعِلة كارغفة جمع رغيف وفِعلة كغلمة جمع غلام
نان گرده ١٢
والجمع الصحيح مذكراً كان كمسلمين او مؤنثاً كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي
جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما وما عدا ذلك المذكور
من الاوزان والجمع الصحيح جمع كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار
احدهما للآخر مع وجود ذلك الآخر كقوله تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء المصدر اسم الحدث
يعني بالحدث معنى قائماً بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر عنه كالطول والقصر
الجاري على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيداً له
او بياناً لنوعه او عدده مثل جلست جلوساً وجِلسة وجَلسة فمثل القادرية والعالمية
ومثل ويلاً له وويحاً له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدراً وان كان الاخيران مفعولاً

الاسماء
المصدر وتعريفه وفوائد القيود فيه

مطلقاً وهو اي المصدر من الثلاثي المجرد سماعي اي سماعي ويرتقي عدده الى اثنين و ثلثين كما بيّن في كتب التصريف ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياسي اي قياسي كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره على استفعال (مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا) الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضياً نحو اعجبني ضرب زيد عمراً امس و حال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو اعجبني اكرام عمرو خالداً غداً او الآن وذلك العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه فلذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل والمفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولاً مطلقاً اصلا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه بتقدير الفعل مع أن وشيء مما في حيز أن لا يتقدم عليه فلا يقال اعجبني عمراً ضرب زيد ولا يضمر اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين و الجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل وجمعه راجعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيهما محذور بخلاف المصدر فان له في نفسه تثنية وجمعاً ولا شبهة ان الاضمار فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان

الاسماء

المصدر وشرط عمله و حكم معموله

بارزًا لم يكن مضمرًا فيه بل مضمرًا مطلقًا فلا حاجة الى اعتبار قيد الاستتار على حدة ليخرج مثل ضربي زيدًا حاصل ولا يلزم ذكره الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرًا ولا مضمرًا نحو اعجبني ضربٌ زيدًا لان النسبة الى فاعلٍ ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه حينئذ اقوى مشابهة بالفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللصِّ الجلادُ ونحو ضرب يوم الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند عمله مقدر بان مع الفعل فكما لا تدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا تدخل على المصدر المقدر به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين شيء وبين المقدر به قيل لم يات في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر نحو لا يحب الله الجهر بالسوء فان كان اي المصدر مفعولا مطلقا صرفا من غير اعتبار ابداله من الفعل فالعمل للفعل من غير تجويز ان يكون العمل للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا نحو ضربت ضربا زيدا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا واقعا بدلا من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له فوجهان اي فيجوز فيه وجهان

الاسماء
المصدر واضافته الى المفعول

عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر للمصدرية وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان وانما فصل من قسمي المصدر اعني مالم يكن مفعولا مطلقا وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر و اظهر فلو اخرت عن القسمين توهم تعلقه بالقسمين على السواء

اسم الفاعل وتعريفه وفوائد القيود فيه

اسم الفاعل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام بها الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما لجهل مرو ذكر بلفظ ما ولعله قصد التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه مقيدا باحد الازمنة الثلثة قال المص في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسم المفعول والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج منه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ايضا ذلك لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى آخر كالزيادة فيه ووضع له اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع الزيادة فبقوله لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل وخالف اكثر الشارحين المص واسندوا اخراج

اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسندوا اخراجَ الصفة المشبهة اليه ظناً منهم ان
الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان الاشتقاق متضمن لمعنى الوضع
لما علمت فليس اسم التفضيل موضوعاً لمن قام به بل له مع الزيادة ويخدشه ان صيغة المبالغة
على هذا التقدير تخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره صيغ اسم
الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفى الترجمة الشريفية
ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثى المجرد على فاعل كضارب وقاتلٍ و ماشٍ وآكلٍ
وكل ما اشتق من مصادر الثلاثى لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم الفاعل بل هو
صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسنٍ و احسنَ و مضرابٍ وصيغته اى صيغة
اسم الفاعل من المجرد الثلاثى على زنة فاعل ومن غيره ثلاثياً مزيداً فيه او رباعياً
مجرداً او مزيداً فيه على صيغة المضارع المعلوم بميم اى مع ميم مضمومة موضوعة فى
موضع حرف المضارعة سواء كان حرفُ المضارعة مضمومةً او لا و مع كسر ما قبل الآخرِ
وان لم يكن فيما قبلَ آخرِ المضارع كسرةٌ كما فى يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مُدخِلٍ فيما
وضع الميم موضع حرف المضارعة المضمومة ومُستَغفِرٍ فيما وضعت موضع حرف
المضارعة المفتوحة ولو اقيم متفاعل مُقامَ مستغفر كان مثال الكسر الغير الواقع فى آخر
المضارع ايضاً مذكوراً فكما يكون لكل من قسمَي الميم مثال يكون لكل من قسمى الكسر ايضاً مثال
ويعمل اى اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازماً يكون هو ايضاً لازماً ويعمل عمل

الاسماء
اسم الفاعل وبناء صيغته
وشرط عمله

فعله اللازم وان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول واحد
وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك كما ان فعله يتعدى الى الظرفين والحال
والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعدى هو اليها بشرط معنى الحال
او الاستقبال اى يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اى بشئ يشترط عمله به من معنى
هو زمان الحال او الاستقبال فالاضافتان بيانيتان وانما اشترط احدهما لان عمله
لشبهه المضارع فيلزم ان لا يخالفه فى الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا
والمراد بالحال والاستقبال اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط
ذراعيه بالوصيد فان باسط ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان
يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل بمعنى الماضى كانه موجود فى ذلك الزمان او يقدر ذلك
الزمان كانه موجود الآن و بشرط الاعتماد اى اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اى
على المتصف به وهو المبتدا او الموصول والموصوف او ذو الحال ليقوى فيه جهة الفعل
من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل ضارب
ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية ونحوها من الفاظ
الاستفهام او ما النافية ونحوها من حروف النفى كلا وان لان الاستفهام والنفى
بالفعل اولى فازداد بها شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم
الزيدان فان كان اسم الفاعل المتعدى للماضى اى للزمان الماضى بالاستقلال

الاسماء
اسم الفاعل وشرط عمله

الاسماء
اسم الفاعل وابنية ما وضع منه للمبالغة

او في ضمن الاستمرار و ازيد ذكر مفعوله وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى تقدير اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر فانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل بالحقيقة حينئذ عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة خارجة عن حد اسم الفاعل اما اذا كانت داخلة فيه

فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل اذا كانت للمبالغة مثله اى مثل اسم الفاعل اذا
لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمرا الآن او غدا و مررت بزيد الضراب
عمرا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب مناب ما فات من المشابهة اللفظية
والمثنى من اسم الفاعل وما وضع منه للمبالغة وكذلك المجموع منها مصححا كان او
مكسرا مثله اى مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا فى العمل وشروطه لعدم تطرق خلل الى
صيغته المفردة من حيث ذاتها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول الزيدان ضاربان و
الزيدون ضاربون عمرا الآن او غدا والزيدان الضرابان والزيدون الضرابون
عمرا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اى نون المثنى والمجموع مع العمل فى
معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب و مع
التعريف تخفيفا مفعول له للحذف اى يجوز حذفها لوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول
الصلة بها كقراءة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير
مثل قوله تعالى لذائقوا العذاب بالنصب فحذفها ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة
اللام والقراءة مما لا اعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث
موضوعا لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع
لذات ما وقع عليها الضرب واعتذار اقامته من مقام ما مر فى اسم الفاعل فقوله
ما اشتق من فعل شامل لجميع الامور المشتقة من المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج

الاسماء
اسم المفعول وتعريفه
والقيود فيه

ماعدا المحدود كاسم الفاعل والصفة المشبهة واسم التفضيل مطلقاً سواءً وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل لموصوف بزيادة على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته من الثلاثي المجرد على زنة مفعول ومن غيره اي غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرَج بفتح الراء وامره اي شانه وحاله في العمل اي عمل النصب والاشتراط اي اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه والهمزة او ما كامره اسم الفاعل اي مثل شانه وحاله واذا كان معرفاً باللام يعمل بمعنى الماضي ايضاً فهو يرفع ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطىً غلامه درهماً الآن او غداً او المعطى غلامه درهماً الآن او غداً او امس الصفة المشبهة باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل واسم المفعول المتعديين لمن اي لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احتراز عن نحو قائم وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم الفاعل لا صفة مشبهة واللازم اعم من ان يكون لازماً ابتداءً او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحِم بكسر العين بعد نقله الى رحُم بضمها فلا يتحقق رحيم الا من رحُم بضم الحاء اي صار الرحم طبيعة له كالكرم بمعنى صار الكرم طبيعة له والمراد بكونه بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع

الاسماء

الصفة المشبهة والحرف

وفوائد الحرفية

فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانها بحسب اصل الوضع للحدوث عرض لها الثبوت بحسب
الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف انواعها مخالفة لصيغة اسم
الفاعل او لصيغة الفاعل الذى هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثى المجرد فلا تجئ صيغة
من صيغها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوزه
اى وزن الفاعل
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن فى مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة
كائنة على قدر ما يسمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة
اسم المفعول ايضا لزيادة اختصاص لها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لشبهها
اياه فيما ذكر كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط الزمان لكونها
اى اسم الفاعل
بمعنى الثبوت فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد
على الموصول لا يتاتى فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصول بالاتفاق وتقسيم
مسائلها اى جعلها اقساما وبيان حكم كل قسم ويسمى كل قسم مسألة لانه يسأل عن حكمه و
يبحث عنه ان تكون الصفة متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين
معمولها اما مضاف او متلبس باللام او مجرد عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه
الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلثة والمعمول اى معمول الصفة
المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة ومنصوب تارة
ومجرور اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة من ضرب

الاسماء
الصفة المشبهة وتقسيم مسائلها

الاسماء
الصفة المشبهة وامثلة اقسامها

الاقسام الثلثة التی للمعمول من حیث الاعراب فی الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع
فی المعمول علی الفاعلیة ای فاعلیته للصفة والنصب علی التشبیه ای تشبیه
معمول الصفة بالمفعول فی المعمول المعرفة وعلی التمیز ای جعل معمول الصفة تمیزا
فی المعمول النکرة هذا عند البصریین وقال الکوفیون بل هو علی التمییز فی الجمیع لانهم
یجوزون تعریف التمییز وقال بعض النحاة علی التشبیه بالمفعول فی الجمیع وقال الشارح
الرضی والاولی التفصیل والجر فی المعمول علی الاضافة ای اضافة الصفة الیه
وتفصیلها ای تفصیل هذه الاقسام فی ضمن امثلة جزئیة قولنا حسن وجهه بتنوین
الصفة ورفع وجهه بالفاعلیة او نصبه علی التشبیه بالمفعول وبحذف التنوین وجر وجهه
بالاضافة فهذا الترکیب ثلثة ای ثلثة امثلة من الامثلة المقصودة ذکرها لتوضیح الاقسام
باعتبار اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وکذلک ای مثل هذا الترکیب فی کونه امثلة
ثلثة حسن الوجه بالوجوه المذکورة وحسن وجه عطف علی حسن الوجه ای هو ایضا
بالوجوه المذکورة امثلة ثلثة الحسن وجهه بادخال اللام علی الصفة ورفع وجهه بالفاعلیة
او نصبه بالتشبیه بالمفعول او جره بالاضافة وانما غیر الاسلوب بترک العاطف اشارة
الی انه شروع فی قسم آخر من الصفة المشبهة لان الامثلة السابقة کانت للصفة
المجردة عن اللام وهذه لصفة ذات اللام الحسن الوجه بالوجوه الثلثة الحسن وجه
ایضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الکائنة باللام فی اول تقسیم المسائل علی الصفة

المجردة لان مفهوم الاول وجودی والثانی عدمی وعکس الترتیب فی تفصیلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان قسما واحدا منها مختلف فیه وسائر الاقسام صحیح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمین منها ممتنع کما قال اثنان منها ای من تلک الاقسام ممتنعان احدهما ان تکون الصفة باللام مضافة الی معمولها المضاف الی ضمیر الموصوف بواسطة اوغیر واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فیه خفة لان الخفة فی الصفة المشبهة اما بحذف التنوین او النون کحسن وجه بالاضافة او بحذف ضمیر الموصوف من فاعل الصفة او مما اضیف الیه الفاعل واستتاره فی الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فیه بواحد منها وثانیهما ان تکون الصفة باللام مضافة الی معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الی وجه وان افادت التخفیف بحذف الضمیر واستتاره فی الصفة لکنهم لم یجوزوها لان اضافة المعرفة الی النکرة وان کانت لفظیة مفیدة للتخفیف لکنها فی الصورة تشبه عکس المعهود من الاضافة واختلف فی صورة کانت الصفة فیها مجردة عن اللام مضافة الی معمولها المضاف الی ضمیر الموصوف مثل حسن وجهه فسیبویه وجمیع البصریین یجوزونها علی قبح فی ضرورة الشعر والکوفیون یجوزونها بلا قبح فی السعة وجه الاستقباح انهم انما ارتکبوا الاضافة لقصد التخفیف فیقتضی الحال ان یبلغ اقصی ما یمکن منه ویقبح ان یقتصر علی اهون التخفیفین اعنی حذف التنوین

الاسماء
الصفة المشبهة منها
حسنٌ و قبيحٌ

ولا يتعرض لاعظيها مع امكانه و هو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف في الجملة و هو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت عنها الاقسام الثلثة المذكورة و هي خمسة عشر قسما ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة و هو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره و حسن الوجه بنصبه و حسن الوجه بجره والحسن وجها و حسن وجها و حسن وجه بجره و اما في المعمول مثل الحسن وجهه و حسن وجهه برفعه فيهما و هما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيه ضميران منها احدهما في الصفة والآخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصبه فيهما فهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها و هو اربعة اقسام الحسن الوجه و حسن الوجه والحسن وجه و حسن وجه برفعه فيهما قبيح لعدم الرابط بالموصوف لفظا و لما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده و عدمه فقال ومتى رفعت معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعل بها فلو كان فيها ضمير يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل فكما ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعله الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا تثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان لم ترفع معمول الصفة بها بل تنصب و تجر ففيها ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث

١١ قوله فتؤنث انت اي اذا تحقق وجود الضمير فيها اذا كان ما بعد الصفة منصوبا او مجرورا تؤنث و تثنى و تجمع اذا كان الموصوف مؤنثا و مثنى و مجموعا ١٢ عبد الرحمن رحمه الله

انث الصفة بتانيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها و حسنة وجها وتثنى اى الصفة

اذا كان الموصوف تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا ان الصفة

اذا كان الموصوف جمعا مثل الزيدون حسنو وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول

غير المتعديين اى اسم الفاعل الغير المتعدى الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدى

ايضا الى مفعول لاشتقاقه من الفعل المتعدى الى مفعول واحد فاذا بنى اسم المفعول

منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل فبقى غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة

فى ذلك اى فيما ذكر من الاقسام الثمانية عشر فيرفعان الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله

وينصبانهما ويضافان اليهما تقول زيد قائم الاب ومضروب الاب برفع الاب ونصبه

وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فاذا

قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معطى اباه لم يعلم ان اباه فى المثال الاول مفعول

الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفى المثال الثانى انه مفعول ثان للمعطى

او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثانى محذوف

وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب تقول زيد تميمى الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

الاسماء

اسم التفضيل وتعريفه وفوائد القيود فيه

اسم التفضيل ما اشتق اى اسم اشتق من فعل اى حدث لموصوف قام به الفعل او

وقع عليه والتعميم لقصد شمول قسمى اسم التفضيل اعنى ما جاء للفاعل وما جاء للمفعول بزيادة على غيره

فى اصل ذلك الفعل والباء فى قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اى لذات

متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة فقوله ما اشتق من فعل شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والآلة لان المراد بالموصوف ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان كان بحسب الاصل قد يجيء فيه خير وشر لكونهما في الاصل أخير واشر فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث ثلاثي لا رباعي مجرد لا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لان هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلثة حروف ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس فانه لا يعلم انه مشتق من الرباعي او الثلاثي المجرد او المزيد فيه فان هذه الحروف الثلثة تحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد او بعض حروف رباعي مجرد كلها اصول او تكون من حروف المزيد فيه اما من اصوله او من زوائده او ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى ليس بلون اي من ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب ظاهري لان منهما اشتق افعل لغيره اي لغير اسم التفضيل كاحمر واعور فلو اشتق اسم التفضيل ايضا منهما لالتبس ان المراد ذو حمرة وعور او زائد الحمرة او العور وهذا التعليل انما يتم اذا تبين ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل وهو كذلك لان ما يدل على ثبوت مطلق الصفة

الاسماء
اسم التفضيل وشرط بنائه من الثلاثي

مقدمٌ بالطبع على مايدل على زيادة على الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع الطبع مثل زيدٌ
افضل الناس فان افضل مشتقٌ من ثلاثي مجرد وليس بلونٍ ولا عيبٍ وهو الفضل
فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد بان يراد ان يدل على ان لاحدٍ زيادة فيه
على غيره توصل اليه اي الى غير الثلاثي المجرد باشدّ ونحوه مثل هو اشد منه
استخراجًا مثالٌ للثلاثي المزيد فيه وبياضًا مثالٌ للون وعمًى مثال للعيب
وحيث قيدنا العيب بالظاهري لا يرد نحو اجهل وابلد ولكن يرد انه صح على هذا التقدير
اشتقاق احمق على معنى التفضيل فانه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذ
في نحو احمق من ابن هبنقة والجواب بان المراد بالحمق ما يبدو من اثار البلادة في الظاهر
كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزاتٍ وعظامٍ وخيوطٍ على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل
عن ذلك فقال لاعرف بها نفسي ولا اضلّ وتقلّد ذات ليلة اخوه بقلادته فلما اصبح
قال يا اخي انت انا فمن انا ففيه شائبة من حمق ابن هبنقة فانه يقتضي جواز اشتقاق
احمق من حمقٍ لا يكون بهذا الطور قياسًا وان يكون اشتقاق اجهل وابلد
لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول بذلك عاقل
والشارح الرضي عدّ احمق من قبيل ابلد حيث قال وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلانٌ ابلد من فلانٍ
واحمق وقياسه اي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول

الاسماء
اسم التفضيل وشرط بنائه من غير الثلاثي

الاسماء

اسم التفضيل واستعماله على احد ثلثة اوجه

فانه لو اشتق كل منهما قياسا مطردا لكثر الالتباس فاقتصروا على الاشرف وقد جاء للمفعول

على خلاف القياس في مواضع قليلة نحو اعذر لمن هو اشد معذورية والوم لمن هو اشد

ملومية و على هذا القياس اشغل واشهر واعرف ويستعمل اي اسم التفضيل

على احد ثلثة اوجه وهي استعماله بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال

الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل الشئ على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير

الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما مع اللام فهو في حكم المذكور

ظاهر لانه يشار باللام الى معين بتعيين المفضل عليه مذكور قبل لفظا او حكما كما اذا

طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل

من زيد فعلى هذا لا تكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان يستعمل اما مضافا

نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو زيد

الافضل فلا يجوز الجمع بين شيئين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون

ذكر اللام او من لغوا واما قوله شعر ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر

فكلمة من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز

خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه

مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شئ

او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شئ فاذا اضيف اي اسم التفضيل

فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان تقصد به الزيادة اي احدهما زيادة موصوفه المقصودة
به على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم
والا يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل لشيء
على غيره فالاولى ذكر المفضول فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه
بعضا منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان
المقصود من استعماله هنا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد
افضل الناس اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك
يوسف احسن اخوته لخروجه عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد
به زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة مقصودة مطلقة غير مقيدة بان تكون على
المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح
اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل
فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو داخل
فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وسلم افضل قريش اي افضل الناس من بين
قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته
فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم
بغداد اي اعلم مما سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه ويجيء في النوع

الاولى من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على ما اضيف اليه الافراد اي افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان الموصوف مونثا نحو زيدٌ او الزيدان او الزيدون او هندٌ او الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه يشابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في كون المفضل عليه مذكورًا معه والمطابقة اي مطابقة اسم التفضيل افرادًا وتثنيةً وجمعًا وتذكيرًا وتانيثا لمن هو اي اسم التفضيل صفةٌ له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليات هن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفةً واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقةً و القسم المعرف باللام منه فلابد فيهما من المطابقة اي مطابقة اسم التفضيل لموصوفه افرادًا او تثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما و اسم التفضيل الذي يستعمل بمن مفردٌ مذكرٌ لا غير اي لا غير المفرد المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر بما هو في حكم الوسط باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر فكانها من تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر اي الرفع بالفاعلية بقرينة الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى

الاسماء
اسم التفضيل واحكام انواعه

الاسماء

اسم التفضيل والبحث فی مسئلة الكحل

قوله العامل وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فانه دال على الفعل الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل واحد يعلم من يضل واما الظرف والحال والتمييز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيها رائحة من الفعل نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والتمييز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل بمعناه فی الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة اى وصفا سببيا هو فی اللفظ لشیء معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو فی المعنى صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشیء وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار تقييده بذلك الشیء الذی اعتبر اولا على نفسه اى نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اى باعتبار تقييده بغيره اى غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثانی مفضلا عليه منفيا خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اى تفضيلا منفيا مثل ما رأيت رجلا احسن فی عينه الكحل منه فی عين زيد فرجلا هو الشیء الذی ثبت له اسم التفضيل فی اللفظ والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل

marfat.com

الاسماء
اسم التفضيل والبحث في مسألة الكحل

باعتبار عين الرجل مفضل عليه باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا لشئ وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب يعتمد عليه ويحصل له مظهر تعلق بذلك الصاحب حتى يتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط رتبتها عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف اولم يكن مثل زيد ضارب عمرا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه ومفضلا عليه من وجه بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك مارأيت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملحوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه واحد بالذات ومختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما ستتضح فائدته وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا اذ عند كونه منفيا يكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا انه عند كونه منفيا بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في المواقع الأخر بمعنى فعل وهذه العبارة تحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين رجل زائدا على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه والمساواة يا باها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن

اسم التفضيل والبحث في مسئلة الكحل

في عين كل أصل الكحل دون حسنه في عين زيد فيكون أحسن مع النفي بمعنى حسن غير ثانيها ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لان نفي الزيادة لا يلايم المدح فيبقى اصل الحسن وتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفت المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام ولا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك لكمال المدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معناه التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر

الاسماء
اسم التفضيل والبحث في
مسألة الكحل

ثم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء لفصلوا بين احسن وبين معموله
اى ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم التفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه
فى عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولاً له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من
هذه الحيثية لا يجوز تخلله بينه وبين معمولاته من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض
له من معنى الابتداء العامل فى المبتدأ والخبر اذ العامل بالحقيقة ح معنى الابتداء
لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل فى الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبياً ح فانه من معمولاته
من حيث انه اسم التفضيل ولو قدم قوله منه فى عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين
احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن فى معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة
ما رأيت رجلا احسن من الكحل فى عينه هو اى الكحل فى عين زيد لا يخلو عن ركاكة وتعقيد
ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة فى اداء مثل هذا المقصود والكلام
فيها ولما قرر مسألة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة
ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة
اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينتقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به
فى اثبات هذه المسألة ويطبق بعض هذه الصور عليه فقال ولك ان تقول ما رأيت
رجلا احسن فى عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه فى عين زيد
وهو اخصر منه بمقدار ضمير منه وكلمة فى ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد

الاسماء
اسم التفضيل والبحث فى مسئلة الكحل

كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التعبير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشئ على نفسه اذ يتعدد الكحل ح فان قدمت على اسم التفضيل ذكر العين التى كان الكحل فيها مفضلا عليه قلت ما رأيت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها الكحل منه فى عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت عينا مماثلة لعين زيد فى اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت عينا كعين زيد فى كونها احسن فيها الكحل منه فى غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل فى عين زيد حسنا ليس فى عين غيره وانما جازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اى قلت ما رايت كعين زيد الخ قولا يماثل قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مبتدأ بما هو مبدأ المماثلة وترك موصوف احسن فى المثال وان كانت المماثلة الكاملة فى ذكره اذ هو فى مقابلة قوله واديا وهو مذكور لانه كان فى مقام بيان الاختصار فى المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما يليه شعر

مررت على وادى السباع ولا ارى ÷ كوادى السباع حين يظلم واديا ÷ اقل
به ركب اتوه تائية ÷ واخوف الا ما وقى الله ساريا ÷ كان اصله لا ارى واديا

اقل به رکب منهم فی واد ی السباع فقدم وادی السباع واستغنی عن ذکره ثانیا الرکب اسم جماعة الرکبان وهو مخصوص براکبی الابل والتائیة من ای اوائی کالتحیة من حیی او حی وهو المکث والثانی وساریا من السری وهو السیر فی اللیل فقوله اری اما من رؤیة البصر او من رؤیة القلب فعلی الاول وادیا مفعوله وکوادی السباع حال منه قدم علیه وعلی الثانی وادیا مفعوله الاول وکوادی السباع مفعوله الثانی وعلی التقدیرین حین اظلم ظرف التشبیه المستفاد من الکاف والواو فی ولا اری اما اعتراضیة او حالیة واقل صفة وادیا والجار فی به متعلق باقل والمجرور عائد الی وادیا ورکب فاعل اقل وجملة اتوه صفة له وتائیة تمییز عن نسبة اقل الی رکب او منصوب علی المصدریة ای اتیان تائیة واخوف عطف علی اقل وهو بمعنی المفعول اسند الی ضمیر وادیا والمعنی وادیا اقل به رکب منهم بوادی السباع واخوف منه وما فی ما وقی العد مصدریة وساریا ای رکبا ساریا مفعول وقی والمستثنی مفرغ ای وادیا اقل واخوف فی کل وقت الا فی وقت وقایة الله تعالی ساریا یقول مررت علی واد منسوب الی السباع لکنه ما فیه والحال انی لا اری مثل وادی السباع حین احاط به الظلام وادیا یکون توقف الرکب به اقل من توقفهم بوادی السباع ویکون ذلک الوادی اخوف من وادی السباع فی کل وقت الا وقت وقایة الله سبحانه رکبا ساریا سائرا باللیل فیه عن الآفات والمخافات ولو عبرت بالعبارة الاولی لقلت ولا اری وادیا اقل به رکب اتوه منه بوادی السباع ولو عبرت بالعبارة الثانیة لقلت ولا اری وادیا اقل به رکب اتوه

الاسماء
اسم التفضیل وتحقیقه
الشعر المتعلق به

marifat.com

من واوى السباع ولما قسم المصنف الكلمة الى اقسامها الثلثة على وجه علم من دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر بل صدر مباحث الاسم بتعريفه فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة وصدرها بتعريفه فقال

الافعال
الفعل وتعريفه وفوائد القيود فيه

الفعل

ما دل اى كلمة دلت على معنى كائن فى نفسه اى فى نفس ما دل يعنى الكلمة والمراد بكون المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير فى نفسه الى المعنى ويكون المراد بكون المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى فى نفسه وكونه فى نفس الكلمة الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر فى وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى اعلم ان الفعل مشتمل على ثلثة معان احدها الحدث الذى هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفى هو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل بالمفهومية فالمراد بمعنى فى نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقى بل هو اعم لكن لا يتحقق الا فى ضمن التضمن فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلثة فى الفهم عن لفظ الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا وضعا خرج اسماء الافعال لان جميعها اما منقولة عن المصادر او غيرها

marfat.com

الافعال
الفعل وبيان خواصه والماضي

كما سبق و دخل فيه الافعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد ولاقتران معناه بحسب
الوضع ويصدق على المضارع انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الاحد في
الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع
ومن خواصه اي خواص الفعل دخول قد لانها انما تستعمل لتقريب الماضي
الى الحال او تقليل الفعل او تحقيقه وشئ من ذلك لايتحقق الا في الفعل و دخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد
و دخول الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر ولا للنهي
عنه كلا النهي او لتعليق الشئ بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لايتصور الا
في الفعل ولحوق تاء التانيث عطف على دخول قد وانما خص به لحوق تاء التانيث
لانها تدل على تانيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل والصفات استغنت عنها بالحاقها
من التاء المتحركة الدالة على تانيثها وتانيث فاعلها فلاجرم اختص بالفعل ساكنة
حال عن تاء التانيث احتراز عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو تاء فعلتَ
اراد بنحو تاء فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه تاء فعلتِ ايضا
وذلك لان ضمير الفاعل لايلحق الا بما له فاعل والفاعل انما يكون للفعل وفروعه
وحظ فروعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل
وخص البارز بالمنع لان المستكن اخف واخصر فهو بالتعميم اليق واجدر الماضي مادل

الافعال الماضي والمضارع وتعريفهما

اى فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة على زمان قبل زمانك الحاضر الذى انت فيه قبلية ذاتية يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بما الموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب اصل الوضع فلا ينتقض منعه بمثل لم يضرب ولا جمعه بمثل ان ضربت **ضربت مبني على الفتح** خبر مبتدأ محذوف اى هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى والبناء على الحركة دون السكون الذى هو الاصل في المبني فلمشابهة المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موقع ضارب وشرطا وجزاء تقول ان ضربتني ضربتك في موضع ان تضربني اضربك واما الفتح فلكونه اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** فانه مبني على السكون معه نحو ضربن الى ضربنا كراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير المرفوع بالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه ايضا مبني على الفتح **و** مع غير **الواو** فانه يضم معها لمجانستها لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع ما اشبه** اى فعل اشبه **الاسم باحد حروف نايت** في اى حال كونه متلبسا باحد حروف اتين في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نايت وهذه المشابهة انما يكون **لوقوعه** اى وقوع ذلك الفعل **مشتركا** بين

الافعال المضارع وبيان معاني حروفه

زمانى الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة كالعين
وتخصيصه بالجر عطف على وقوعه اى تلك المشابهة انما تكون لوقوع الفعل مشتركا وتخصيصه
بواحد من زمانى الحال والاستقبال يعنى الاستقبال بالسين فانه للاستقبال القريب
وسوف فانه للاستقبال البعيد كما مر كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما
عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا بهذا المعنى اذ معنى المضارعة
فى اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان بكلا الشبيهين ارتضعا من ضرع واحد فهما
اخوان رضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مؤنثا
مثل اضرب والنون له اى للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير
او اكثر مثل نضرب وكانهما ماخوذان من انا ونحن والتاء للمخاطب واحدا كان او مثنى
او مجموعا مذكرا او مؤنثا وللمؤنث الواحد والمؤنثين غيبة اى حال كون المؤنث
والمؤنثين غائبات او ذوى غيبة والياء للغائب غيرهما اى غير القسمين المذكورين
وهما واحد المؤنث ومثناه فقوله غيرهما اى غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب
لانه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرجت بها عن النكارة الصرفة فهو فى قوة النكرة
الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقة السابق وحروف المضارعة مضمومة
فى الرباعى اى فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج
ومفتوحة فيما سواه اى فيما سوى ما ماضيه على اربعة احرف مثل يتدحرج ويستخرج ونحوهما

الافعال
المضارع واعرابه رفع ونصب وجزم

ولا يعرب من الفعل غيره اى غير المضارع لتقدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام فى قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع المؤنث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا اما نون التاكيد فلشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله فى وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة واما نون جمع المؤنث فى المضارع فتقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهتها نون جمع المؤنث فى الماضى فلا تقبل الاعراب

واعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مؤنثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمؤنث مثل يضربن وتضربن والمخاطب المؤنث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب فى الواحد الغائب المذكر وتضرب فى موضعين فى الواحد الغائب المؤنث والواحد المخاطب المذكر واضرب فى المتكلم الواحد ونضرب فى المتكلم مع الغير بالضمة فى حال الرفع والفتحة فى حال النصب لفظا اى حال كون الضمة والفتحة لفظيتين والسكون فى حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب و المضارع المتصل به ذلك اى الضمير البارز المرفوع وذلك فى خمسة مواضع بالنون فى حالة الرفع (التى هى قائمة مقام الحركة) وحذفها اى بحذف النون فى حالتى الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم

الافعال المضارع المعتل واعرابه

كما انه في الاسماء تابع للجر مثل يضرب بان وتضربان ويضربون وتضربون وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الى آخرها والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في حال الرفع لان الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لان الجازم لما لم يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة والفتحة تقديرا لان الالف لا تقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الالف في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء كان العامل فيه هذا التجرد كما هو المتبادر من عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في زيد يضرب اي ضارب او مررت برجل يضرب او رايت رجلا يضرب وانما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لانه اذن يكون كالاسم فاعطي اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد نحو كاد زيد يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب ويقوم الزيدان بانه واقع موقعه لانك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان ويكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب

مع تقديره اسماً غير الاعراب مع تقديره فعلاً وعن نحو سيقوم ان سيقوم مع السين واقع

موقع الاسم لايقوم وحده والسين صار كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو

كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم وانما عدل عن الاصل لما يجيء في باب افعال المقاربة

ان شاء الله تعالى وينتصب اي المضارع بأن ملفوظة ولن قال الفراء اصله

لا ابدل الالف نوناً وقال الخليل اصله لا ان فقصر كأيش في اي شيء وقال سيبويه

انه حرف برأسه واذن قيل اصله اذا ان خففت وقيل اصله اذ ان الظرفية فنونه عوضاً

عن المضاف اليه وكي وبأن مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها وبعد

لام كي نحو سرت لادخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في

خبر كان المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لان هذه الثلثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل

الا بجعله مصدراً بتقدير أن المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد

الواو نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي

فان الواو والفاء عاطفتان واقعتان بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء

فيجعل مفرداً ليكون من قبيل عطف المفرد على المفرد المفهوم من ذلك الانشاء فيكون

المعنى في زرني فاكرمك ليكن زيارة منك فاكرام مني اياك وفي لا تاكل السمك

وتشرب اللبن لا يكن منك اكل السمك وشرب اللبن معه فان التي ينتصب بها

المضارع مثل اريد ان تحسن الي مثال النصب بالفتحة ومثل ان تصوموا

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

خير لكم مثال النصب بحذف النون وكلمة ان التي تقع بعد العلم اذا لم يكن بمعنى الظن
هي ان المخففة من ان المثقلة لان المخففة للتحقيق فتناسب العلم بخلاف الناصبة
فانها للرجاء والطمع فلا تناسبه وليست اي ان الواقعة بعد العلم هذه اي ان الناصبة
نحو علمت ان سيقوم وان لا يقوم وان التي تقع بعد الظن ففيها الوجهان
لان الظن باعتبار دلالته على غلبة الوقوع يلايم ان المخففة الدالة على التحقيق وباعتبار
عدم التيقن يلايم ان المصدرية فيصح وقوع كليهما فيجري في ان التي بعدها الوجهان ولن
مثل لن ابرح ومعناها اي معنى لن نفي المستقبل نفيا موكدا لا موبدا والا يلزم
ان يكون في قوله تعالى فلن ابرح الارض حتى ياذن لي ابي تناقض لان لن تقتضي التابيد
وحتى ياذن الانتهاء واذن التي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها
على ما قبلها اي لم يكن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب
بها لانها لضعفها لا تقدر ان تعمل فيما اعتمد على ما قبلها فصار كانه سبقها حكما وكان عطف
على لم يعتمد اي ينتصب بها المضارع اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها واذا كان الفعل
المذكور بعدها مستقبلا لكونها جوابا وجزاء وهما لا يكونان الا في الاستقبال فان فقد
احد الشرطين نحو انا اذن احسن اليك وكقولك لمن يحدثك اذن اظنك كاذبا وكلاهما
كقولك لمن يحدثك انا اذن اظنك كاذبا وجب الرفع مثل قولك لمن قال
اسلمت اذن تدخل الجنة مثل بمثال لا يحتمل الا الاستقبال فقوله اذن مبتدأ و

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

قوله اذا لم يعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها كما اشرنا اليه وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثيل اذن بهذا المثال على طريقة تمثيلات اخواتها الا انه لما كان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطين اشار اليهما فيما بين المبتدأ والخبر واذا وقعت اي اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جائزان النصب بناء على ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وكي التي ينتصب بها المضارع مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها كسببية الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور وحتى التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان اذا كان اي المضارع مستقبلا بالنظر الى ما قبلها وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا او مستقبلا بمعنى كي اي حال كون حتى بمعنى كي للسببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال لحتى بمعنى كي ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها وبالنظر الى زمان التكلم ايضا وكنت سرت حتى ادخل البلد مثال لحتى بمعنى كي او الى ولاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها واما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا واسير حتى تغيب الشمس مثال لحتى بمعنى الى ولاستقبال ما بعدها تحقيقا فان اردت بالفعل الذي دخل حتى الحال يعني زمان الحال تحقيقا اي بطريق التحقيق بان يكون هي زمان التكلم بعينه وسيجي مثاله او حكاية اي بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل في هذا الموضع

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

حكاية عن الحال الماضية فكانك كنت في زمان الدخول ہیأت ہذہ العبارة وتحكيها في زمان
التكلم على ما كنت ہیأته وكان ما بعد حتى في ہذه العبارة مرفوعا فالبقية على ما كان عليه
وحكيته ففي زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا او لا يكن ح تقدير ان لانها علم الاستقبال
كانت اي حتى عند ہذه الارادة حرف ابتداء لا جارة ولا عاطفة ومعنى كونها
حرف ابتداء ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره
لتكون حتى داخلة على اسم كما توہمه بعضهم فيرفع اي ما بعد حتى لعدم الناصب
والجازم وتجب السببية اي كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوي وان
فات الاتصال اللفظي مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن مثال لما اريد الحال
تحقيقا فانه قصد به نفي الرجاء في زمان التكلم ومن ثمه اي ومن اجل ہذين الامرين اي
كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتداء ووجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر
الاول الرفع اي رفع ما بعد حتى في قولك كان سيري حتى ادخلها في
وقت حصول كان الناقصة في ہذا القول بان تجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها
لما كانت حرف ابتداء انقطع ما بعدها عما قبلها فتبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى بخلاف
ما اذا كانت تامة لانها لا تقتضي الخبر وامتنع الرفع نظرا الى الامر الثاني في قولك
أسرت حتى تدخلها لانه ح يكون ما بعدها خبرا مستانفا مقطوعا بوقوعه وما قبلها سببا
لما بعدها وہو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع السبب مع الشك

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

في وقوع السبب وهو محال وجاز في وقت حصول كان التامة كان سيري حتى ادخلها فان معناه ثبت سيري فانا ادخل الآن ولا فساد فيه وجاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير في هذا المقام محقق والشك انما هو في تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب متحقق الحصول فقوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز في التامة لا على كان سيري حتى ادخلها لعدم صلاحية تقييده بقوله في التامة كالمعطوف عليه وفي بعض النسخ هكذا وجاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله ايهم سار عطف على كان سيري ولا فساد فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما تقدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بها المضارع هي لام تاكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف المضاف من الاسم اي ما كان صفة تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تاويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ

الافعال
المضارع ومواضع انتصابه

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

على تغير المعنى فاذا لم تقصد السببية لايحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اى قبل الفاء احد الاشياء الستة لتنبئ بتقديم الاشياء او ما في معناه من النفي استدعى جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة ١ امر نحو زرني فاكرمك اى ليكن منك زيارة فاكرام مني ١ ونهى نحو لاتشتمني فاضربك اى لايكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيها الدعاء نحو اللهم اغفرلي فافوز ولاتواخذني فاهلك ١ او استفهام نحو هل عندكم ماء فاشربه اى هل يكون منكم ماء فشرب مني ١ او نفي نحو ما تاتينا فتحدثنا اى ليس منك اتيان فتحديث مني ويندرج فيه التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لاستلزامه نفي فعل فيندرج في النفي ١ او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اى ليت لي ثبوت مال فانفاق مني ويدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص ١ او عرض نحو الاتنزل بنا فتصيب خيرا اى الايكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصود والفاء تدل عليها ومابعد الفاء في تاويل مصدر معطوف على مصدر آخر مفهوم مما قبل الفاء واما نحو شعر

سأترك منزلي لبني تميم ÷ والحق بالحجاز فاستريحا ÷

بدون تقدم احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان فتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اى مصاحبة ماقبلها لما بعدها والا فالواو للجمع وثانيهما ان يكون قبلها

maktabah.com

اى قبل الواو ومثل ذلك اى يماثل الواقع قبل الفاء فى كونه احد الاشياء الستة المذكورة
واشلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرنى واكرمك اى ليجتمع الزيارة
والاكرام ولا تاكل السمك وتشرب اللبن اى لايجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن
وعلى هذا القياس واوِ التى ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان بشرط معنى
الى اَن او اِلّا اَنْ اى بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على اَنِ المقدرة
بعدها الا انّ اَنْ ايضا داخلة فى مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطينى حقى اى الى ان تعطينى او الا ان تعطينى حقى فسيبويه يقدرها بالا بتقدير مضاف
اى لالزمنك الا وقت ان تعطينى حقى وغيره يقدرها بالى فما بعدها بتاويل
مصدر مجرور بها والتى بمعنى الى اى لالزمنك الى اعطائك حقى والعاطفة اى الحروف
العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة او لا كثم واذا كانت منها
اى الواو والفاء واو وحتى
فمن غير اشتراط ما ذكر من الشروط لصحة تقدير ان بعدها اى ينتصب المضارع بها
بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبنى ضربك زيدا وتشتم او فتشتم
او ثم تشتم فثم ليس من الحروف المذكورة وتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا
بالشروط المذكورة فيها فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات
الناصبة بتقدير ان اعنى قوله حتى اذا كان مستقبلا او على آخرها وهو او بشرط معنى الى ان
وقيل هو مجرور معطوف على حتى فى قوله وبان مقدرة بعد حتى وظاهر ان هذا وان
اى هو والعاطفة

الافعال المضارع ومواضع انتصابه

الافعال المضارع جواز اظهار ان ووجوبه

كان ابعد بحسب اللفظ لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكر كما ذكرنا يلزم ان يذكر فى التفصيل مالم يكن فى الاجمال وان خصت به يلزم تخصيص الحكم به وليس فى الواقع مخصوصا به كما سبق من جريانه فى ثم ايضا ويرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين مرة فى الاجمال ومرة فى التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كى نحو جئتك لان تكرمنى ومع ما الحق بها من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبنى قيامك وان تذهب لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبنى ضرب زيد وغضبه واردت لضربك فجاز ان تظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كى وهى بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح فحمل عليها التى بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب فى التى يليها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اى اظهار ان مع لا الداخلة على المضارع المنصوب بها فى صورة دخول اللام بمعنى كى عليها اى على ان لاستكراه اللامين المتواليتين وهما لام كى ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان ان الناصبة تضمر فى غير المواضع المذكورة كثيرا من غير عمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدى خير من ان تراه او مع عمل مع الشذوذ كقوله ع الا

اَیْنَذ اللائمی احضر الوغی + فی روایة النصب ولکن لیس بقیاس کما فی تلک المواضع ولذلک لم یذکرها وینجزم ای المضارع بلم ولمّا ولام الامر ولا المستعملة فی معنی النهی احتراز عما استعملت فی معنی النفی وهذه الکلمات تجزم فعلا واحدا وبکلم المجازاة ای ینجزم المضارع بکلم المجازاة ای کلمات الشرط والجزاء التی بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الکلم والمجزوم بها فعلان وهی ای کلم المجازاة اِن ومهما واذما وحیثما فاذ وحیث تجزمان المضارع مع ما لا بدونها فلا واَیْن ومتی وهما تجزمان المضارع مطلقا سواء کانتا مع ما او لا وما ومَن وایّ وانّی واما انجزام المضارع مع کیفما واذا فشاذ لم یجی فی کلامهم علی وجه الاطراد واما مع کیفما فلان معناه عموم الاحوال فاذا قلت کیفما تقرأ اقرأ کان معناه علی ای حال وکیفیة تقرأ انت انا ایضا اقرأ علیها ومن المتعذر استواء قراءة قارئین فی جمیع الاحوال والکیفیات واما مع اذا فلان کلمات الشرط انما تجزم لتضمنها معنی ان التی هی موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبِاَن مقدرة عطف علی قوله بلم ای وینجزم المضارع بان مقدرة وسیجئ بیانه ان شاء الله تعالی فلم لقلب المضارع ماضیا ونفیه ای نفی المضارع ولا یبعد ارجاع الضمیر الی ما هو اقرب اعنی ماضیا ولمّا مثلها ای مثل لم فی هذا القلب والنفی وتختص ای لمّا بالاستغراق ای استغراق ازمنة الماضی من وقت الانتفاء الی وقت التکلم بلما تقول ندم فلان ولم ینفعه الندم ای عقیب ندمه ولا یلزم استمرار انتفاء نفع الندم الی وقت التکلم بها

الافعال المضارع ومواضع انجزامه

واذا قلت ندم فلان ولما ينفعه الندم افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم سا وجواز حذف الفعل اى وتختص ايضا لما بجواز حذف الفعل المنفى بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اى ولما ادخلها وتختص ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله وتختص ايضا باستعمالها غالبا فى المتوقع اى ينفى بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد تستعمل فى غير المتوقع ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هى اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهى مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولا النهى هى لا المطلوب بها الترك اى ترك الفعل وفى بعض النسخ ولا النهى ضدها اى لا النهى هى ضد لام الامر وهى التى يطلب بها ترك الفعل وهى تدخل على جميع انواع المضارع المبنى للفاعل والمفعول مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية الفعل الاول ومسببية الفعل الثانى اى لجعل الفعل الاول سببا والثانى مسببا وفى شرح المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثانى ولا شك ان كلم المجازاة لا تجعل الشئ سببا للشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية شئ لشئ وجعل كلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون

الافعال
للضارع والاختصاص
بجواز حذفه

الفصل الاول سببا حقيقيا للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها
ان يوردهما في صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك
فالشتم ليس سببا حقيقيا للاكرام ولا الاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر
تلك النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب
الاهانة عند الناس سبب الاكرام عنده وشيئان اي هذان الفعلان اولهما شرطا
لانه شرط لتحقق الثاني وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على
الفعل فان كانا اي الشرط والجزاء مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول
فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم واجب في المضارع لدخول الجازم
وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني مضارعا فالوجهان اي
ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف التعلق لحيلولة الماضي
والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد آته او آتيه واذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا
تفصيل للماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل ان يكون
تفصيلا لقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد سرق
اخ له من قبل او منويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت لم يجز الفاء في الجزاء لتحقق تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى
الاستقبال فاستغنوا فيه عن الرابط كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني

لم اكرمك وانما قال بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه وان كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او منفيا بلا احترازعما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنًى او بلن حيث يجب فيه الفاء لعدم تاثير اداة الشرط فيه معنًى فالوجهان الاتيان بالفاء وتركها لان اداة الشرط لم تؤثر في تغيير معناه كما تؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء واثرت في تغيير المعنى حيث خلصته بمعنى الاستقبال فيترك الفاء لوجود التاثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللّٰهُ مِنْهُ والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع المذكورين فالفاء لازمة فيه لان الجزاء اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك وعلى كل تقدير لا تاثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابطة الفاء واما جملة اسمية او امر او نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لم او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه المواضع لا تاثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها منبئة عن حدوث امر بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية اختصاصها بها لان اذا الشرطية مختصة

الافعال

المضارع وحكم كونه شرطًا وجزاءً

الافعال المضارع ومواضع انجزامه

بالفعلية فاختصت ہذہ بالاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ اى فهم يقنطون وان التى يجزم بها المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرنى اكرمك اى ان تزرنى اكرمك والنهى نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اى ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمنى نحو ليت لى مالا انفقه لان المعنى ان يكن لى مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اى ان تنزل تصب خيرا اذا كان المضارع الواقع بعد ہذہ الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد السببية اى سببية ما تقدم له فح تقدر ان مع مضارع يوخذ مما تقدم ويجعل المضارع الواقع بعد ہذہ الاشياء مجزوما بها وانما اختص تقدير ان بما بعد ہذہ الاشياء لانها تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها وہى مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاءً فينجزم بها نحو أسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم ہو الاسلام وہو مطلوب فائدته دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل تدخل الجنة جزاء له فقيل ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اى ان لا تكفر تدخل الجنة لان النهى قرينة الفعل المنفى لا المثبت ولهذا امتنع لا تكفر

تدخلِ النارَ عندالجمهور خلافاً للكسائیِ فانه لایمتنع ذلک عنده فامتناعه عندالجمهور
لان التقدیر علی ماعرفت اِنْ لاتکفر تدخل النارَ وهو ظاهر الفساد وآما عدم امتناعه
عندالکسائی فلانه یقول معناه بحسب العرف ان تکفر تدخل النار فالعرف فی هذه
المواضع قرینة الشرط المثبت والعرف قرینة قویة هذا اذا قصدت السببیة وآما اذالم تقصد
لم یجز الجزم قطعا بل یجب ان یرفع امابالصفة ان کان صالحا للوصفیة کقوله تعالی فهب
لی من لدنک ولیا یرثنی فیمن قرأ مرفوعا لیکون صفة ولیا وازنا او بالحال کذلک کقوله
تعالی فذرهم فی طغیانهم یعمهون ای عمهین او بالاستیناف کقول الشاعر شعر
وقال رائدهم ارسوا نزاولها + فکل حتف امرئ یجری بمقدار + الامر هکذا
فی بعض النسخ وفی بعضها مثال الامر وکان المراد به صیغة الامر فانهم یطلقون امثلة
الماضی وامثلة المضارع ویریدون صیغها وفی بعض الشروح انما قال مثال الامر
لان الامر کما اشتهر فی هذا النوع من الافعال اشتهر فی المعنی المصدری ایضا فاراد
النص علی المقصود وهو فی اصطلاح النحویین والاصولیین مخصوص بالامر بالصیغة
کذا ذکره المص فی شرحه صیغة یطلب بها الفعل شامل لکل امر غائبا کان او
مخاطبا او متکلما معلوما او مجهولا من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه یطلب بها
الفعل عن المفعول لاعن الفاعل المخاطب احتراز عن الغائب و المتکلم بحذف حرف
المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالی فبذلک فلتفرحوا فیمن قرأ علی صیغة الخطاب

الافعال
الامر وفوائد القیود فی تعریفه

الافعال
الامر حكم آخره وطريق بنائه

وعن مثل صه ورويد وحكم آخره اى آخر الامر فى الحقيقة عند البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضى اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهته للاسم المقتضية للاعراب انما هى بسببه وفى الصورة حكم المجزوم اى مثل حكم المضارع المجزوم فى اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم معنى اعطى حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا اخش اغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة فان كان بعده اى بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقى امرا تقول فى تعد عد وفى تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان بعده حرف ساكن وليس المضارع برباعى والمراد بالرباعى ههنا ما يكون ماضيه على اربعة احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال لا غير زدت همزة وصل على ما بقى بعد حذف حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال كون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده اى بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم المتكلم على تقدير الفتح وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسر فانه اذا قيل قتل بفتح الهمزة التبس بالواحد المتكلم المعلوم واذا قيل اقتل بكسر الهمزة لزم الخروج من الكسر الى الضمة ومكسورة فيما سواه اى سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او

فتحة فانه لو ضم فی مثل اِضرِبْ التبس بالماضی المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم فی اعلم لالتبس بالمضارع المجهول المتکلم ولو فتح لالتبس بالماضی الرباعی مثل اُقتُل مثال لما یکون بعد الساکن ضمة واِضرِبْ مثال لما یکون بعده کسرة واِعلَمْ مثال لما یکون بعده فتحة وان کان رباعیاً فمفتوحة ای فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل رُدّت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتین فی المتکلم الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلک تعیینه فعل ما لم یسمّ فاعله ای فعل المفعول الذی لم یذکر فاعله واضافة الفاعل الیه لادنی ملابسة او علی حذف مضاف ای فاعل فعله الواقع علیه ولا یبعد ان یراد بالموصول الفعل الذی لم یذکر فاعله وتکون اضافة الفعل الیه بیانیة هو ما حُذف فاعله واُقیم المفعول مُقامه ولم یذکر هذا القید ههنا اکتفاءً بذکره فیما سبق فان کان الفعل الذی ارید حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضیاً غُیّرت صیغته دفعاً للّبس بان ضُمّ اوله وکُسر ما قبل آخره مثل ضُرِبَ ودُحرِجَ واُعلِمَ واختیر هذا النوع من التغییر لان معناه غریب فاختیر له وزن غریب لم یوجد فی الاوزان لخروج الضمة الی الکسرة ووزن فِعُل بالخروج من الکسرة الی الضمة وان کان غریبا یدل علی غرابة المعنی ایضا لکن الخروج من الکسرة الی الضمة اثقل فلا ضرورة فی اختیاره بعد حصول المقصود باخف منه ویُضمّ الثالث مع همزة الوصل نحو اُنطُلِقَ واُقتُدِرَ واُستُخرِجَ لئلا یلتبس فی الدرج بالامر من ذلک الباب ویُضمّ الثانی

الافعال
فعل ما لم یسم فاعله و
تعریفه

مع التاء مثل تُعُلِّمَ وتُجُوهِلَ وتُدُحْرِجَ لئلا يلتبس بصيغة مضارع عَلَّمْتُ وجاهَلْتُ و
دحرجتُ خوفَ اللبس هذا علة لقوله وبضم الثالث والثاني ومعتلُّ العين اي ما يكون
عينه معتلا فقط لئلا يرد عليه مثل طُوِيَ ورُوِيَ من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي
الى اجتماع اعلالين في يُرْوَى ويُطْوَى قيل الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة
عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عُوِرَ وصُيِدَ وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض و
اختلاف في المبني للمفعول من ماضيه كما ذكر وتبعيته ذكر المعتل العين في المبني للمفعول
من المضارع وان لم يكن فيه ما ذكرنا الافصح وفيه قيل وبيع اصلهما قُوِلَ وبُيِعَ نقلت الكسرة
من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار قِوْلَ وبِيْعَ فابدلت واو قِوْل ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الرضي
حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو
الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع و
قال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء
خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تاتي بضمة خالصة
بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان
الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قُول
وبُوع بالاسكان بلا نقل وجعل الياء واوا لسكونها وانضمام ما قبلها ومثله اي مثل باب

الافعال
فعل ما لم يسم فاعله مع الاشمام

الماضی المجهول من معتل العین من الثلاثی المجرد باب الماضی المجهول من معتل العین
من باب الافتعال والانفعال نحو اختیر وانقید فی مجیء اللغات الثلث فیه او تنزّ
وقید فیهما مثل قیل وبیع بلا تفاوت دون استخیر واقیم اولیس فی ذلک مثل
قیل وبیع لسکون ما قبل حرف العلة فیهما فی الاصل اذ اصلهما استخیر واقوم بالیاء
والواو المکسورتین والقیاس فیهما اذا سکن ما قبلهما ان تنقل حرکتهما الیه وتقلب العین
یاء اذا کانت واواً فیقال استخیر واقیم لغة واحدة وان کان ای الفعل الذی ارید
حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعاً ضُمّ اوّله وهو حرف المضارعة نحو یُضرب
ویُکرم ویُلتزم ویُستخرج ویُتدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتح وثقل المضارع بالزیادة
ومعتل العین المبنی للمفعول تنقلب العین فیه الفاً یاءً کانت او واواً نحو یقال ویباع
ویختار وینقاد ویستخار لقیام التحرک لها حقیقة او حکماً وانفتاح ما قبلها المتعدی وغیره
المتعدی فالمتعدی من الفعل ما یتوقف فهمه علی متعلق ای امر غیر الفاعل تعلق
الفعل به ویتوقف فهمه علیه فان کل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف علی فهمه
لکن نسبة الفعل الی الفاعل بطریق الصدور والقیام والاسناد فیقال هذا الفعل
صادر عن الفاعل وقائم به ومسند الیه ولا یقال فی الاصطلاح انه متعلق به فان
التعلق نسبة الفعل الی غیر الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان کان موقوفاً علی فهم
غیر الفاعل فهو المتعدی کضرب فان فهمه موقوف علی تعقل المضروب لا یمکن تعقله

الافعال
الفعل المتعدی و تعریفه

الافعال
الفعل الغير المتعدي وتعريفه

الابعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور ممكن وغير المتعدي بخلافه اي بخلاف المتعدي يعني لايتوقف فهمه على فهم امر غير الفاعل كقعد فانه وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيأة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدي يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت زيدا او بتضعيف العين نحو فرحت زيدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته او بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدي يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في الكلام كثير والى اثنين ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدق عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر يقال له المفعول الاول واما الافعال الاخر فهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلثة مفاعيل بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل مفعولها الاول كمفعولي باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعوليها كمفعولي علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر وجواز تركهما معا افعال القلوب وتسمى افعال الشك واليقين ايضا

الافعال
افعال القلوب و خصائصها

وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضى تساوى الطرفين وهى ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلثة للظن وزعمت وهى تكون تارة للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلثة للعلم تدخل اى هذه الافعال على الجملة الاسمية لبيان ما هى اى تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشية عنه اى من الظن والعلم كما اذا قلت علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقى الافعال فتنصب اى هذه الافعال الجزءين اى جزئى الجملة الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعول لها ومن خصائصها هى جمع خصيصة وهى ما يختص بالشئ ولا يوجد فى غيره اى ومن خصائص هذه الافعال انه اذا ذكر احدهما ذكر الآخر فلا يقتصر على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما فى الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ او الخبر غير قليل ان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به فى الحقيقة فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف المفعول الاول فكما فى قوله تعالى وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِيْنَ يَبْخَلُوْنَ بِمَآ اٰتٰهُمُ اللّٰهُ مِنْ فَضْلِهٖ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اى لا يحسبن هو لاء البخلهم

هو خير الهم فحذف تحلم الذي هو المفعول الاول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر

شعر لا تخلنا على غرائك انا + طالما قد وشى بنا الاعداء + اي لا تخلنا جازعين

فحذف جازعين الذي هو المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار

على احدهما مطلقا يقال فلان يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير

ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك فلان يعطي ويكسو اذ يستفاد من مثله فائدة

بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول

علمت وظننت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن واما

مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه صادقا ومنها

اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت بين

مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء

على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا او مفعولين لها

كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدأ وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط او التاخر

وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز و

هذه الافعال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في

ظني وفي قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقدير التوسط والتاخر

وفي بعض الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان

الافعال
افعال القلوب و
خصائصها

الافعال افعال القلوب و خصائصها

والالغاء اولی علی تقدیر التاخر وقد یقع الالغاء فیها اذا توسطت بین الفعل و مرفوعه نحو ضرب احسب زید و بین اسم الفاعل و معموله نحو لست بمکرم احسب زیدا و بین معمولی ان نحو ان زیدا احسب قائم و بین سوف و مصحوبها نحو سوف احسب یقوم زید و بین المعطوف و المعطوف علیه نحو جاءنی زید احسب و عمرو و لا شک ان الغاءها فی هذه الصور واجب فلهذا قید جوازه المبنی عن جواز الاعمال ایضا بقوله اذا توسطت یعنی بین مفعولیها او تاخرت یعنی عنها و انما خص هذا الالغاء الخاص بالذکر مع ان مطلقه ایضا من خصائصها لشیوعه و کثرته و وقوعها ای و من خصائص افعال القلوب انها تعلق و تعلیقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنی بسبب وقوعها قبل معنی الاستفهام بلا واسطة کما یجیء مثاله او بواسطة کما اذا کان قبل المضاف الی ما فیه معنی الاستفهام نحو علمت غلام من انت و قبل النفی الداخل علی معمولها و قبل اللام ای لام الابتداء الداخلة علی معمولها مثل علمت ازید عندک ام عمرو مثال للتعلیق بالاستفهام و ترک مثال نحویه بالمقایسة فمثال النفی علمت ما زید فی الدار و مثال اللام علمت لزید منطلق و انما تعلق قبل هذه الثلثة لان هذه الثلثة تقع فی صدر الجملة وضعا فاقتضت ابقاء صورة الجملة و هذه الافعال توجب تغییرها بنصب جزئیها فوجب التوفیق باعتبارین احدهما لفظا و الآخر معنی فمن حیث اللفظ روعی الاستفهام و النفی و لام الابتداء

ومن حيث المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق ماخوذ من قولهم امرأة معلقة اي مفقودة الزوج تكون كالشئ المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزآها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب انه يجوز ان يكون فاعلها اي فاعل افعال القلوب ومفعولها الاول ضميرين متصلين لشئ واحد وانما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا

الافعال

افعال القلوب و خصائصها

بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم صارت كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجري مجرى افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض وكذلك اجري رأى البصرية والحلمية على رأى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشيء واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريئة ✤ من عن يميني تارة وامامي ✤ وكقوله تعالى اِنّي اَرَانِي اَعْصِرُ خَمْرًا ولبعضها اي ولبعض افعال القلوب معنى آخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى آخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت يتعدى به اي بذلك المعنى الآخر الى مفعول واحد لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته مكانا لوهمي والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ اي بمتهم وعلمت بمعنى عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شيء من غير حكم عليه ورأيت بمعنى ابصرت

الافعال
افعال القلوب ولبعضها
معنى آخر

ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى ووجدت

بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اى اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان مراده ان لها معانى أُخَر قريبة من معنى العلم والظن لم يتعرض لتعليم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا ولوجدت جِدة ووجدت موجِدة ووجدت وجدا اى استغنيت وغضبت وحزنت لانها ليست بمعنى العلم والظن

الافعال الناقصة وتعريفه

الافعال الناقصة انما سميت ناقصة لانها لاتتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة ما وضع اى افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة اى العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولاشك ان هذه الصفة خارجة عن ذلك التقرير الذى هو العمدة فى الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل والصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا التقرير المذكور عمدة الموضوع له فى الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة على ذلك التقرير كالزمان فى الكل والانتقال والدوام والاستمرار فى بعضها و جُعل الموضوع له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال اليه فى الزمان الماضى وكذا كل فعل منها فلا شك ان كل جزئى تمام الموضوع له بالنسبة الى ما هو موضوع له والصفة خارجة

عنه فخرجت الافعال التامة منها ولا يبعد ان تجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الافعال الناقصة هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الافعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها لا التقرير فحسب كما عرفت فخرجت عن حدها فظهر بما ذكرناه ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد لاخراج الافعال التامة اصلا وهي اي الافعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد تضمن كثير من الافعال التامة معنى الناقصة كما تقول تتم التسعة بهذا عشرة اي تصير عشرة تامة وكمل زيد عالما اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء جا في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك خبرها اما بان تكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغزارة ونحوها اي لم تكن هذه على قدر ما تحتاج اليه او استفهامية والضمير في ما جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار خبرها كما في من كانت امك ومعناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعد ناقصة في قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الاندلسي لا يتجاوز جا و قعد الموضع الذي استعملها العرب فيه خلافا

الافعال
الافعال الناقصة
وصيغها

الافعال الناقصة وعملها

للفرار تدخل هذه الافعال ما كان نحو هن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لاعطائه الخبر اى لاجل اعطائها الخبر حكم معناها اى معنى هذه الافعال يعنى اثره المترتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال وحكم معناه اى اثره المترتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعنى زيد غنى وافاد معناه الذى هو الانتقال اعطى الخبر الذى هو غنى اثر ذلك الانتقال وهو كون الغنى منتقلا اليه فترفع هذه الافعال الجزء الاول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثانى لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه مثل كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا ماضيا اى كائنا في الزمان الماضى دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها اى كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسم منه كقول الشاعر شعر

بتيهاء قفر والمطى كانها + قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها +

اى صارت فراخا بيوضها فان بيوضها لم تكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان هذا ايضا عطف على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسما لها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقوله شعر

اذا مت كان الناس صنفان شامت + وآخر مثن بالذى كنت اصنع +

وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة

تم بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وكقوله تعالى كن فيكون وتكون ناشدة وهي التي وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلي كقوله تعالى كيف نكلم من كان في المهد صبيًا اى كيف نكلم من هو في المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس لها معنى سوى المعنى وانما ذكر هذين القسمين مع كونها غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالمًا واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرًا وقال الشاعر ع إنّ العداوة تستحيل مودة ✽ وقال ع فيالك من نُعمى تحولن أبؤسا ✽ واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصورها مثل اصبح زيد قائمًا وامسى زيد مسرورًا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخيران وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار وليس المراد انه صار في الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات تقول اصبح زيد اى دخل في الصباح وظل وبات لاقتران مضمون

الافعال الافعال الناقصة ومعانيها

الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك في جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا وبات عمرو فقيرا اي صار وقد يجئ هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا وبت مبيتا طيبا لكن لما كان مجيئهما تامتين في غاية القلة جعله في حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامتين وفصلهما عن الافعال الثلثة السابقة و آض وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة في مثل قولك آض او عاد زيد من سفره اي رجع وغدا اذا مشى في وقت الغداة وراح اذا مشى في وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين في مقام التفصيل مع ذكرها في مقام الاجمال وكان الوجه في ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال صاحب اللباب والحق بها آض وعاد وغدا او راح فاسقطها عن البين اشارة الى عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات ومازال من زال يزال لا من زال يزول فانه تامة وما برح بمعناه من برح اي زال ومنه البارحة لليلة الماضية ومافتئ ايضا بمعناه ومانفك اي ما انفصل لاستمرار خبرها اي خبر تلك الافعال لفاعلها قيل سمي اسما فاعلا تنبيها على ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات منذ قبله اي قبل فاعلها خبرها اي من وقت يمكن ان يقبله عادة

الافعال الناقصة و معانيها

فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان قابلية وصلاحية للامارة آناً ولأنها على الاستمرار فلان النفي ماخوذ في معاني هذه الافعال فاذا دخلت ادوات النفي عليها كانت معانيها نفي النفي ونفي النفي استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت النفي بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اى لا تفتؤ فانه لو لم تدخل ادوات النفي عليها لم يلزم نفي النفي المستلزم للاستمرار المقصود منها وما دام لتوقيت امر اى لتعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهي مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلابد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع ما دام بما جلس ولم يحصل من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفي فانها مع اسمائها واخبارها كلام مستقل بالافادة فلا حاجة الى وجود كلام ورائها وليس لنفي مضمون الجملة حالا اى في زمان الحال مثل ليس زيد قائما اى

الافعال
الافعال الناقصة
ومعانيها

الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هي لنفي مضمون الجملة مطلقا ولذلك تقيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما الآن وتارة بزمان الماضي نحو ليس خلق الله تعالى مثله وتارة بزمان المستقبل نحو قوله تعالى أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ وهذا مذهب سيبويه ويجوز تقديم أخبارها أي أخبار الافعال الناقصة كلها على أسمائها إذ ليس فيها إلا تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فإن أريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي وجوده وعدمه فينبغي ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضي تقديمها عليها نحو كم كان مالك أو تأخيرها عنها نحو صار عدوي صديقي وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وحينئذ يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي أي الافعال الناقصة في تقديمها أي تقديم اخبارها عليها أي على تلك الافعال واقعة على ثلثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال لقوتها وقسم لا يجوز تقديم اخبارها عليها وهو أي هذا القسم ما في أوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع تقديم ما في حيز النفي عليه لانه تقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لابن كيسان بان يكون هذا الخلاف واقعا ظاهرا

الافعال
افعال الناقصة وحكم
تقديم اخبارها

من جانبه لا من جانب الجمهور كما تقتضيه باب المفاعلة لتقدمهم فكأنه لا مخالفة منهم
وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه
النفي افادت الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى
وقسم مختلف فيه ظهر فيه الخلاف من الجمهور من بعضهم مع بعض فان الاختلاف
بينهما بمعنى التفاعل المقتضي لمشاركة امرين في اصل الفعل صريحا وهو اي القسم
المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على انه لا يجوز
مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي
والفارسي على انه يجوز بناء على انه فعل وجواز تقديم معمول الفعل عليه وبين الطائفتين
في حكم هذا القسم معارضة ومجادلة وبهذا اندفع ما قيل كان من الواجب على
المصنف ان يجعل ما في اول ما النافية من القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها
من ابن كيسان

الافعال
افعال المقاربة وتعريفه

افعال المقاربة ما وضع اي فعل وضع لدنو الخبر اي للدلالة على
قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير مضاف اي دنو رجاء
بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر له لا لجزمه به فعسى في
قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو
ذلك وتطمعه لا لانك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا
اي دنو حصول بان يكون اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله

الافعال
افعال المقاربة
وصيغها

للفاعل نحو كاد في قولك كاد زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك
بقرب حصوله آه وضع لدنو الخبر وقرب حصوله الفاعل اخذا فيه اى دنو خبر
وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع الفاعل في
الخبر بالتصدى لما يفضى اليه فطفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب
حصول الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم بشروعه فيما يفضى اليه فالاول اى
ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب
والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وهو
غير متصرف في حيث لا يجئ منه مضارع ومجهول وامر ونهى الى غير ذلك من الامثلة
وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب
من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد
ان يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية
تقوية لمعنى الترجي الذى هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى
وان يخرج في محل النصب بالخبرية اى عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في
جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في جانب الخبر اى عسى زيد ذا الخروج
لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل المضارع مع ان مشبه
بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك لان

المعنى الاصلی قارب زید ان یخرج ای الخروج ثم نقل الی انشاء الطمع فالمضارع
مع ان وان لم یبق علی المفعولیة فی صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذی کان
فی صورة الخبر فانتصب لشبهه المفعول وعسی علی هذا تامة وقال الکوفیون ان الفعل
فی محل الرفع بدلا مما قبله بدل الاشتمال لان فیه اجمالا ثم تفصیلا وفی ابهام الشیء
ثم تفسیره وقع عظیم لذلک الشیء فی النفس وقال الشارح الرضی والذی ارٰی ان
هٰذا وجه قریب وتقول علی الاستعمال الآخر عسی ان یخرج زید بان یذکر مرفوع
فقط وهو ما کان منصوبا فی الاستعمال الاول فاستغنی عن الخبر لاشتمال الاسم
علی المنسوب والمنسوب الیه کما استغنی فی علمت ان زیدا قائم عن المفعول الآخر
فاقیم مقامهما فهی فی هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر علی المرفوع من غیر قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب بمعنی قرب خروج زید فهی تامة وههنا احتمال آخر وهو ان
یکون زید مرفوعا بانه اسم عسی وفی یخرج ضمیر یعود الی زید وان یخرج فی محل النصب
بانه خبر عسی وآخر وهو ان یجعل ذلک من باب التنازع بین عسی ویخرج فی زید
فان اعمل الاول کان زید اسم عسی وان یخرج خبرا له مقدما علیه وان اعمل
الثانی کان اسم عسی ما استکن فیه من ضمیر زید وخبره ان یخرج زید فهی علی هذین
الاحتمالین ناقصة ایضا وقد تحذف ان عن الفعل المضارع فی الاستعمال الاول
تشبیها لها بکاد فکما ان کاد زید یخرج لم یذکر فیه ان کذلک عسی زید یخرج لا یذکر

افعال المقاربة وطریق استعمال عسی

فيه ان كقوله شعر: عسى الهمّ الذي امسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب + كان الاصل ان يكون وراءه فحذفت أن دون الاستعمال الثاني لعدم مشابهته قولك عسى ان يخرج زيد لقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ثاني ما وضع لدنو الخبر دنو حصول كاد تقول كاد زيد يجيء تخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول في الحال فعامله اسم محض كما هو الاصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر من الحال باعتبار احد معنييه من غير ان لدلالتها على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل أن على خبر كاد تشبيها له بعسى كما انه تحذف ان عن خبر عسى تشبيها له بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا + فلما كان كل واحد منهما مشابها للآخر اعطى لكل منهما حكم الآخر من وجه واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد كالافعال اي كسائر الافعال في افادة ادوات النفي نفي مضمونها على القول الاصح ماضيا كان او مستقبلا وقيل نفيه اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لا نفيه بدليل فذبحوها واما في المضارع فلتخطية الشعراء قول ذي الرمة لم يكد * رسيس الهوى من حب مية يبرح * بانه يدل على زوال رسيس الهوى وتسليمه تخطيتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلولا كان نفي كاد للاثبات لما خطؤه ولما غيّره لتخطيتهم واجيب عن الاول بان قوله تعالى وما كادوا

الافعال

افعال المقاربة وطريق استعمال كاد

الافعال
افعال المقاربة وطريق استعمال كاد

يفعلون يدل على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئة روي عن عنبسة انه قال قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة فحدثت ابي بذلك فقال اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره انما هو كقوله تعالى لم يكد يراها وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال اي كسائر الافعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الاولى بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية بقول ذي الرمة ۞ اذا غير النأي المحبين لم يكد ۞ رسيس الهوى من حب مية ۞ يبرح حين اراد بالنفي الداخل على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فالنفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل على سائر الافعال وهذا اسلم لكن لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وقد عرفت وجه القدح فيه وفي تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل دنو اخذ وشروع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس

اذا دنت الغروب وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة
في الاستعمال مثل كاد في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ
او كرب يفعل وجعل يقول وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى
اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل عسى وكاد في الاستعمال فتارة
تستعمل استعمال عسى على وجهيه نحو اوشك زيد ان يجيء و اوشك ان يجيء زيد و
تارة تستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجيء فعل التعجب ما وضع
لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة
التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده
وتثنيته بالنظر الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية
والجمع ايضا فهو ما وضع اي فعل وضع لان الكلام في قسم الافعال فلا ينتقض
الحد بمثل لله دره فارسا وبرا باله لكن ينتقض بمثل قاتله الله من شاعر ولا شل
عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بعض الدعاء الا ان يقال هذه الافعال
ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد ما وضع لانشاء
التعجب فحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل في
الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احدهما صيغة
الفعل الذي تضمنه تركيب ما افعله و اخرهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب

الافعال
فعل التعجب و
تعريفه

الافعال فعل التعجب وطرق استعمال صيغته

افعل به بشرط ان تكونا اي هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير منصرفين فلا يتغيران الى مضارع ومجهول وتانيث وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل لتشابههما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد وكذا الا يبنيان الا للفاعل كافضل للتفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقت الكذب ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل لا يمتنع بناؤهما منه ويجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب بتقديم اي تقديم جائز فيما عدا صيغتي التعجب كتقديم المفعول او الجار والمجرور على الفعل ولا تاخير اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيدنا التقديم والتاخير بما قيدنا ليكون عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بها فلا يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يتغيران كما لا تتغير الامثال قيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقديم الشيء يستلزم تاخير غيره وكذا تاخيره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفي باحدهما لكفى واجيب بان ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل

عن الآخر بالوجود لكنه ينفصل عنه بالقصد فكأنه اعتبر القصد ولا يتصرف فيها بإيقاع

لان وجود كل واحد منها التقدم والتأخير يستلزم وجود الآخر

فصل بين العامل والمعمول نحو ما أحسن في الدار زيدا وأكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق وأجاز المازني الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما أحسن بالرجل ان يصدق وأجاز الاكثرون الفصل بكلمة كان نحو ما كان أحسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتداء اي مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اي ما بعد ما الخبر من باب شر اهر ذا ناب وموصولة اي ما موصولة عند الاخفش والخبر محذوف اي الذي أحسن زيدا اي جعله ذا حسن شيء عظيم وقال الفراء ما استفهامية وما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وأحسن بزيد أفعل صورته أمر ومعناه الماضي من أفعل بمعنى صار ذا فعل كالحم اي صار ذا لحم وبه اي مجروره فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا كان المتعجب منه أن مع صلتها نحو أحسن أن يقول اي بأن يقول سقط ما هو القياس فلا ضمير عند سيبويه

الافعال
فعل التعجب وشرط استعمال صيغته

عبد الرحمن رحمه الله

في افعل لان الفاعل واحد ليس الا وبه اي بمجروره مفعول عند الاخفش لا احسن

بمعنى صر ذا حسن على ان تكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية اسے لجعل

اللازم متعديا فالمعنى صيّره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون احسن متعديا

بنفسه وتكون همزة احسن للتعدية كاخرج ففيه اي في افعل ضمير هو فاعله اے

احسن انت بزيد او زيدا اي اجعله حسنا بمعنى صفه به وقال الفراء وتبعه الزمخشرے

ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن

فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن ان يكون

في شخص

افعال المدح والذم

افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة عند النحاة بهذا اللقب

ما وضع اي فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته منها

لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما في الاصل فعلان على وزن فعل

بكسر العين وقد اطرد في لغة بني تميم في فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا

اربع لغات احدها فعل بفتح الفاء وكسر العين وهي الاصل والثانية فعل باسكان

العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء

اتباعا للعين والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم اذا قصد بهما المدح او الذم

كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم

وشرطهما اي شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهني وهي

لواحد غير معين ابتداءً وليصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون في الكلام تفصيلٌ بعد الاجمال ليكون اوقع في النفس نحو نعم الرجل زيدٌ او يكون مضافا الى المعرّف بها اي باللام اما بغير واسطة نحو نعم صاحب الرجل زيدٌ او بواسطة نحو نعم فرسُ غلام الرجل او نعم وجهُ فرسِ غلامِ الرجل فرسُ غلامِ الرجل جزاءً او يكون مضمرًا مميزًا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم رجلًا او ضاربَ رجلٍ او زيدٍ او حسنَ الوجه انت او مميزًا بما بمعنى شيءٍ منصوب المحل على التمييز مثل فنعمّا هي اي نعم شيئا هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعلٌ لنعم وتكون الصلة بجملتها في فنعما هي محذوفة لانّ هي مخصوصة اي نعم الذي فعله هي اي الصدقات وقال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوصة

افعال المدح والذم وحكم المخصوص بهما

وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرّح به في المفتاح وهو اي المخصوص مبتدأ ما قبله اي الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم تحتج هذه الجملة الواقعة خبرا الى ضمير المبتدأ لقيام لام تعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو هو مثل نعم الرجل زيدٌ فزيد في هذا المثال اما مبتدأ ونعم الرجل مقدمًا عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل فكأنه سُئل من هو فقيل زيدٌ

ای ہو زید فعلی الوجہ الاول نعم الرجل زید جملۃ واحدۃ وعلی الوجہ الثانی جملتان

وشرطہ ای شرط المخصوص یعنی شرط صحتہ ووقوعہ مخصوصا مطابقۃ الفاعل

ای مطابقتہ الفاعل او مطابقۃ الفاعل ایاہ وفی الجنس حقیقۃ او تاویلا وفی الافراد

والتثنیۃ والجمع والتذکیر والتانیث لکونہ عبارۃ عن الفاعل فی المعنی نحو نعم

الرجل زید ونعم الرجلان الزیدان ونعم الرجال الزیدون وبئست المرأۃ ہند

وبئست المرأتان الہندان وبئست النساء الہندات ویجوزان یقال نعم المرأۃ

ہند وبئس المرأۃ ہند لانہما لما کانا غیر متصرفین اشبہا الحرف فلم یجب الحاق

علامۃ التانیث بہما وقولہ تعالی بئس مثل القوم الذین کذبوا جواب سؤال

حیث وقع المخصوص اعنی الذین کذبوا جمعا مع افراد الفاعل وہو مثل القوم

وشبہہ مما لایطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدیر مثل الذین کذبوا وبجعل

الذین صفۃ للقوم وحذف المخصوص ای بئس مثل القوم المکذبین مثلہم وقد

یحذف المخصوص اذا علم بالقرینۃ مثل قولہ تعالی نعم العبد ای ایوب

بقرینۃ ان ذلک فی قصتہ وقولہ تعالی فنعم الماہدون ای نحن وساء مثل

بئس فی افادۃ الذم والشرائط والاحکام ومنہا ای ومن افعال المدح والذم

حب فی حبذا وہو ای حبذا مرکب من حب الشیء او حب اذا صار محبوبا ومن ذا

وفاعلہ ای فاعل ہذا الفعل ذا ولا یتغیر ای حبذا او فاعلہ او ذا عما ہو علیہ

الافعال
افعال المدح والذم وشرط
المخصوص بہما

فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وبعدها اى بعد حبذا المخصوص واعرابه اى اعراب مخصوص حبذا كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اى مخصوص حبذا او بعده اى بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه فى الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امراة هند وحبذا هند امراة والعامل فى التمييز او الحال ما فى حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص والمخصوص لا يجئ الا بعد تمام المدح والركوب من تمامه فالراكب حال من الفاعل لا عن المخصوص

الحرف

الحروف
حروف الجر
تعريفه

ما دل على معنى فى غيره اى كلمة دلت على معنى حاصل فى غيرها متعقل بالنسبة اليه اى لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصلح لان يحكم عليه او به بل لا بد له فى ذلك من انضمام امر آخر اليه ومن ثم اى من اجل انه يدل على معنى فى غيره احتاج فى جزئيته للكلام ركنا كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اى ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدى بالباء صار معناه الايصال او معناه

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

اى معنى الفعل وهو كل شئ استنبط منه معنى الفعل كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك الى مايليه سواء كان هذا صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد اوكان فى تاويل الاسم كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة ايضا لانها تضيف الفعل او معناه الى مايليه وحروف الجر لانها تجر معانى الافعال الى مايليه اولان اثرها فيما يليه الجر وهى اى حروف الجر من والى وحتى وفى ذكر هذه الحروف على سبيل الحكاية لانه ليس لها اسماء خاصة يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما وكذا ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف مابقى منها ورب وواوها اى الواو التى يقدر بعدها رب وفى عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وعدا وحاشا فالعشرة الاول لاتكون الاحرفا والخمسة التى تليها تكون حرفا واسما والثلثة البواقى تكون حرفا وفعلا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لامعنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده وهذا الابتداء اما من المكان نحو سرت من البصرة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى

او ما يفيد فائدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجئ اليه والتبيين بالجر عطف على الابتداء اي وتجئ من للتبيين ايضا اي لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامته صحة وضع الموصول في موضعه نحو فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس الذي هو الوثن لاستقام المعنى والتبعيض اي وقد تجئ من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض مكانه نحو اخذت من الدراهم اي بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة من في الكلام الموجب متأول بكونها للتبعيض او للتبيين اي قد كان بعض مطر او شئ من مطر او هو وارد على الحكاية كان قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى للانتهاء اي لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق او الزمان نحو أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ اي مع اموالكم

الحروف

حروف الجر معانيها واحكامها

وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها

بمعنى مع تشبيها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة

والكثرة وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها

لو دخلت على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعهما بعدها خلافا للمبرد

فانه جوز دخولها على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة

والجمهور يحكمون بشذوذه فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها

لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا

كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع النخل والباء للالصاق

اي لافادة لصوق امر الى مجرور الباء هذه كما ترى في مررت بزيد فان الباء فيه

تفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه والاستعانة اي استعانة الفاعل

في صدور الفعل عنه بمجرورها نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس

بسرجه اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء

ولا يلزم ان يكون السرج حال اشتراء الفرس ملصقا به فالالصاق يستلزم

المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة وقوع مجرورها في مقابلة شيء

آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي لجعل الفعل اللازم متعديا بتضمينه معنى

التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه

الحروف
حروف الجر معانيها
واحكامها

ومعنى ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء، واما التعدية

بمعنى ايصال معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها

فيها سواء، لا اختصاص لها بحرف دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اى

فى المسجد وزائدة فى الخبر فى الاستفهام بهل لا مطلقا نحو هل زيد بقائم فلا يقال

ازيد بقائم والنفى بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد براكب فهى تزاد فى الخبر

فى هذه الصور قياسا وفى غيره اى غير الخبر الواقع فى الاستفهام والنفى سماعا

سواء لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اى حسبك زيد

وكفى الله شهيدا والقى يده او كان خبرا ولكن لا فى الاستفهام والنفى نحو حسبك

بزيد واللام للاختصاص بالملكية نحو المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل

اى لبيان علة شئ ذهنا نحو ضربته للتاديب او خارجا نحو خرجت

لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اى قلت عنه

وزائدة نحو ردف لكم اى ردفكم وبمعنى الواو فى القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر

الاجل وانما تستعمل فى الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب

للتقليل اى لانشاء التقليل ولهذا وجب لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها

صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة

موصوفة ليتحقق التقليل الذى هو مدلول رب لانه اذا وصف الشئ صار اخص

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

الحروف
حروف الجر معانيها و
احكامها

واقل مالم يوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب ابى علي ومن وافقه وقيل لايجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذى ذكر من التقليل اصلها ثم تستعمل فى معنى التكثير كالحقيقة وفى التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها اى فعل رب يعنى الذى تعلق به رب فعل ماض لانها للتقليل المحقق ولايتصور ذلك الا فى الماضى نحو رب رجل كريم لقيته اورب رجل كريم لم افارقه محذوف اى ذلك الفعل الماضى غالبا اى فى غالب الاستعمالات لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اى لقيته وقد تدخل اى رب على مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا وان كان المميز مؤنثا نحو ربه رجلا او رجلين ورجالا او امرأة او امرأتين اونساء خلافا للكوفيين فى مطابقة التمييز فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربهما رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اى رب ما الكافة المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة فتدخل الاسم وتجره نحو ع ربما ضربة بسيف صقيل * وواوها اى واو رب فى حكمها تدخل على نكرة موصوفة مثل شعر وبلدة ليس لها انيس الا اليعافير والا العيس * وهذه الواو للعطف عند سيبويه وليست بجارة

فان لم تكن فى اول الكلام فكونها للعطف ظاهر وان كانت فى اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة بنفسها الصير وربها بمعنى رب فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف

وواو القسم انما تكون عند حذف الفعل اى فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها فى القسم فهى اكثر استعمالا من اصلها اعنى الباء ولغير السؤال يعنى لاتستعمل الواو فى السؤال فلا يقال والله اخبرنى كما يقال بالله اخبرنى حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعنى الواو مختصة بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال والله وورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا لحط رتبتها عن رتبة الاصل وهو الباء بتخصيصها باحد القسمين وخص الظاهر لاصالته والتاء مثلها اى مثل الواو فى اشتراطها بحذف الفعل وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله تعالى من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن مرتبة اصلها الذى هو الواو وتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو اصل فى باب القسم وهو اسم الله تعالى والباء اعم منهما اى من الواو والتاء فى الجميع اى فى جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونها لغير السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله تعالى خاصة فهى كما تكون عند حذف الفعل تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا

الحروف
حروف الجر ومعانيها واحكامها

نحو باللہ لافعلن و باللہ اجلس و کما تدخل علی المظہر تدخل علی المضمر نحو باللہ لافعلن

وبک لافعلن وفی الدخول علی المظہر لا تختص باسم اللہ خاصۃ نحو بالرحمٰن

لافعلن بخلافہما فانہما مختصتان ببعض ہذہ الامور کما عرفت فالمراد بالجمیع

جمیع ما ذکر من الامور المختصۃ لا الاختصاص فلا یرد انہ لا یصح ان یقال الباء

یوجد مع الاختصاص و بدونہ لمکان التنافی ویتلقی ای یجاب القسم الذی

لغیر السؤال باللام و ان وحرف النفی ما او لا فاللام فی الموجبۃ اسمیۃ نحو واللہ

لزید قائم او فعلیۃ نحو واللہ لافعلن کذا و ان فیہا ای فی الاسمیۃ نحو واللہ ان

زیدا القائم و ما و لا فی المنفیۃ اسمیۃ کانت او فعلیۃ نحو واللہ ما زید بقائم ولا یقوم

زید وقد یحذف حرف النفی لوجود القرینۃ کقولہ تعالی تاللہ تفتؤ تذکر یوسف

ای لا تفتؤ و اما قسم السؤال فلا یتلقی الا بما فیہ معنی الطلب نحو باللہ اخبرنی

وباللہ ہل قام زید وقد یحذف جوابہ ای جواب القسم اذا اعترض ای توسط

القسم بین اجزاء الجملۃ التی تدل علی جواب القسم او تقدمہ ای القسم ما یدل

علیہ ای علی جوابہ نحو زید واللہ قائم و زید قائم واللہ لاستغنائہ عن الجواب

فی ہاتین الصورتین لوجود ما یدل علیہ والجملۃ المذکورۃ وان کانت جوابا

للقسم بحسب المعنی لکنہ بحسب اللفظ لا تسمی الا الدال علی الجواب لا الجواب و

لہذا لا یجب فیہا علامۃ جواب القسم وعن للمجاوزۃ ای للمجاوزۃ سببی وتعدیتہ

الحروف

حروف الجر معانیہا

واحکامہا

عن شئ آخر وذلك اما بزواله عن الشئ الثاني ووصوله الى الثالث نحو رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو اديت عنه الدين وعلى للاستعلاء اى لاستعلاء شئ على شئ نحو زيد على السطح وعليه دين وقد تكونان اى عن وعلى اسمين يعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يميني اى من جانب يميني ومن عليه اى من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شئ اذ التقدير ليس مثله شئ على بعض الوجوه وقد تكون اى الكاف اسما بمعنى المثل نحو

ع يضحكن عن كالبرد المنهم * اى عن اسنان مثل البرد الذائب للطافة وتختص اى الكاف بالظاهر اى بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد تدخل في السعة على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد فانه اجاز ذلك مطلقا نظرا الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي يعني اذا اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بها لا جميعه كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان تكون هذه السنة ماضية لا تكون فيها فان معناه حينئذ ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية

الحروف
حروف الجر معانيها واحكامها

عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبرته حاضرا او ان مضى بعضه يعني اذا اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رايته مذ شهرنا ومنذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتنا هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ لزمان الفعل فالمثالان المذكوران كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رايته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جررت بها ما بعدها تكون حروفا جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت بها تكون افعالا الحروف المشبهة بالفعل ووجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي ولبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت وكان المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغيير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف

الحروف المشبهة بالفعل

الحروف
الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

نونا تها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي انّ وانَّ وكانّ ولكنّ وليت ولعلّ
اخرها لكونها للانشاء بخلاف الاربعة السابقة لها اي لهذه الحروف صدر الكلام
وجوبا ليعلم من اول الامر انه اي قسم من اقسام الكلام اذ كل منها دال على قسم منه
كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى انَّ المفتوحة
فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان تقتضي عدم الصدارة
لانها مع اسمها وخبرها في تاويل المفرد فلابد لها من التعلق بشيء آخر حتى تتم كلاما
وحينئذ لو وقعت في الصدر اشتبهت بانّ المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا
العكس على اقتضاء عدم الصدارة لا على عدم اقتضاء الصدارة لان مجرد
الاشتباه يكفي في ذلك وتلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغي اي تعزل هذه
الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل انما زيد
قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف
حينئذ اي حين اذ تلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم
ان يكون مدخولها صالحا للعمل فانّ المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها
عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا قائم افدت ما افدت بقولك زيد قائم مع
زيادة التاكيد وانّ المفتوحة مع جملتها اي مع اسمها وخبرها سماها جملة باعتبار ما
كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة اي ومن اجل الفرق المذكور

وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجمل و وجب الفتح في موضع المفرد

اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت إنّ ابتداءً اي في ابتداء الكلام لكونه موضع الجملة

نحو إنّ زيدًا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول

لا يكون الا جملة نحو قال زيد إنّ عمرًا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول

لان صلة الموصول لا تكون الا جملة نحو جاءني الذي إنّ اباه قائم وفتحت أنّ

حال كونها مع جملتها فاعلة نحو بلغني أنّ زيدًا عالم لوجوب كون الفاعل مفردًا

وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت أنّ زيدًا شاعر لوجوب كون المفعول

مفردًا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك فاضل لوجوب كون المبتدأ

مفردًا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو اعجبني اشتهار انك عالم لوجوب كون

المضاف اليه مفردًا وقالوا لولا أنّك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه اي ما بعد

لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردًا واجب نحو لولا انك منطلق إنطلقتُ و

لكن بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول لولا

التحضيضية عليه نحو لولا أنّي معاذك اي لولا زعمت أنّي معاذك ولولا

انك ضربتني ضربت منك وكذلك قالوا لو أنّك بفتح الهمزة لانه اي ما بعد لو

فاعل لفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردًا نحو لو انك قائم اي لو وقع

قيامك فان جاز في موضع إن التقديران تقدير المفرد و تقدير الجملة جاز الامران

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

الفتح والكسر في إنّ فتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردًا والكسر على تقدير جعلها معها جملة مثل مَن يكرمني فاني أكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد مَن يكرمني فانا اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد مَن يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ او مثل قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها مع اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها معها مبتدأ محذوف الخبر اي اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت شعر وكنت أُرى زيدًا كما قيل سَيِّدًا * اذا انه عبد القفا واللهازم * وقوله أُرى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدًا مفعوله الثاني وسيدًا مفعوله الثالث وكما قيل جملة معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتيان في اللحيين تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك في كثير من النسخ فمن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعيين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري فان المعنى المصدري

اعني الحمد قول خاص وليس من جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان
حاصل المعنى اوّل اقوالي تعيين بالفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي
هو معنى انّ المفتوحة مع جملتها لانّه هو من جنس المقول وكذلك اي ولاجل انّ
انّ المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها في حكم
العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم انّ المكسورة من جهة
انه في محل الرفع شيئا او كانت المكسورة مكسورة لفظا وحكما بالرفع بان تكون
المفتوحة في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل انّ زيدا قائم وعمرو وعلمتُ
انّ زيدا قائم وعمروٌ فانّ في هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما
حيث تكون مع ما عملت فيه بتاويل الجملة فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا
على محله دون انّ المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها بالرفع فانها لما
غيرت معنى الجملة لا يصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم انّ المكسورة
بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا
مثل ان زيدا وعمرو قائم اي انّ زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا
ولا تقديرا لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو
ذاهبان فانه لاشك ان ذاهبان خبر عن كل من المعطوف والمعطوف عليه
فمن حيث انه خبر عن اسم انّ يكون العامل في رفعه انّ ومن حيث

الحروف
الحروف المشبهة بالفعل
واحكامها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

انه خبر المعطوف على اسمه يكون العامل فى رفعه الابتداء فلزم اجتماع العاملين اعنى ان والابتداء على رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون فى صحة هذا العطف مضى الخبر فان ان عندهم لا تعمل الا فى الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اى لكون اسم ان مبنيا فى جواز العطف على محل اسم ان قبل مضى الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذور المذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائى فانهما يجوزان فى مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضى الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان فى اسمها بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن فى جواز العطف على محل اسمه كذلك اى مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو لا ينافى المعنى الاصلى كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شئ عليه بالرفع مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز فى سائر الحروف المشبهة بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلى فيها فلا يعتبر محل اسمها و ايضا لذلك اى لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التى هى لتاكيد معنى الجملة مع المكسورة التى هى ايضا لذلك التاكيد دونها

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

اى دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجمع معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اى دخلت اللام مع المكسورة على الخبر اى على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اى على اسمها اذا فصل بينه اى بين الاسم وبينها اى بين ان نحو ان فى الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اى بين اسمها وخبرها نحو ان زيدا لطعامك آكل وانما خص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالى حرفى التاكيد والابتداء اعنى ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا تقديم ان دون اللام ترجيحا للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام فى لكن على اسمها وخبرها او على ما بينهما ضعيف لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان فى معناها الذى هو التاكيد وقد جاء مع ضعفه فى قول الشاعر ع ولكننى من حبها لعميد ❊ وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال فيلزمها بعد التخفيف اللام حينئذ يجوز الغاؤها اى ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الآخر وكونها على ثلثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو الاصل ولهذا لم يذكره صريحا واللام على كلا التقديرين لازم لها اما فى الالغاء فللفرق بين المخففة والنافية فى مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما فى الاعمال فلطرد الباب ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه اعراب لفظى لكون اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا عند الاعمال

لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز دخولها اي دخول المخففة على فعل من افعال المبتدأ اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر لا غير مثل كان وظن و اخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها على ما يقتضي المبتدأ والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ خلافا للكوفيين في التعميم اي في تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدأ والخبر لان اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها على غير دواخلها متمسكين بقول الشاعر

شعر تَاللّٰهِ رَبِّكَ اِنْ قَتَلْتَ لَمُسْلِمًا * وَجَبَتْ عَلَيْكَ عُقُوْبَةُ الْمُتَعَمِّدِ * وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فتعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وَإِنْ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه تجنب الظاهر ترجيح الاضعف على الاقوى وذلك غير جائز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملا في المبتدأ والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في المقدر لكن دوام العمل في المقدر بقاء العمل في الظاهر

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

فی وقت دون وقت فلا یلزم ترجیح الاضعف علی الاقوی فتدخل ای المفتوحة علی الجمل الصالحة لان تکون مفسرة لضمیر الشان مطلقا سواء کانت اسمیة او فعلیة ودخولها علی المبتدأ والخبر او غیر داخل وشذ اعمالها ای اعمال المفتوحة فی غیره ای غیر ضمیر الشان ولکنه قد حکی بعض اهل اللغة اعمالها فی المضمر فی السعة نحو قولهم اظن انک قائم واحسب انه ذاهب وهذه روایة شاذة غیر معروفة واما فی الضرورة فجاز فی المضمر فقط قال الشاعر شعر فلو انک فی یوم الرخاء سألتنی ✽ فراقک لم ابخل وانت صدیق ✽ ویلزمها ای المفتوحة المخففة حال کونها مقرونة مع الفعل ای الفعل المتصرف بخلاف غیر المتصرف مثل ان لیس للانسان الا ما سعی وان عسی ان یکون قد اقترب اجلهم السین نحو علم ان سیکون منکم مرضی او سوف کقول الشاعر شعر واعلم فعلم المرء ینفعه ✽ ان سوف یاتی کل ما قدرا ✽ او قد نحو لیعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلثة للفرق بین المخففة وبین ان المصدریة الناصبة ولیکون کالعوض من النون المحذوفة او حرف النفی نحو او لا یرون ان لا یرجع الیهم ولیس لزوم حرف النفی الا لیکون کالعوض من النون المحذوفة فانه لا یحصل بمجرده الفرق بین المخففة و المصدریة فانه یجتمع مع کل منهما فالفارق بینهما اما من حیث المعنی لانه ان عنی به الاستقبال فهی المخففة والا فهی المصدریة واما من حیث اللفظ لانه ان کان الفعل المنفی منصوبا فهی المصدریة والا فهی المخففة وکان للتشبیه ای لانشائه وهی حرف برأسها علی الصحیح حملا

الحروف المشبهة بالفعل واحکامها

على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة
وصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول
الامر وفتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة
انما تدخل على المفرد فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف
اي كأن فتلغى عن العمل على الاستعمال الافصح لخروجها عن المشابهة لفوات فتحة الآخر
كقول الشاعر شعر ونحر مشرق اللون * كأن ثدياه حقان * وان اعملتها قلت كأن
ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت اذا لم تعملها لفظا فيها ضمير شان مقدر عندهم
كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان
المخففة ولكن وهي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة
المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون
ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك دفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت جاءني
زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا
لم يجئ تتوسط اي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا والصريح
هو المعنوي ولذا اقتصر عليه واللفظي قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا يكون نحو زيد حاضر
لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل لخروجها عن المشابهة واشبهت العاطفة

لفظاً ومعنىً فاُجريت مجراها بخلاف اِن واَنِ المخففتين فانه ليس لهما ما اُجريتا عليه وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياساً على اَخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهداً ويجوز فيهما مشددة او مخففة الواو وهي اما العطف الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليت للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيداً قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود واجاز الفراء ليت زيداً قائماً بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني فكانه قيل اتمنى زيداً قائماً اي اتمناه كائناً على صفة القيام فالجزآن منصوبان على المفعولية بمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبا رواجعا ؛ فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبا رواجعا والكسائي يقول ليت ايام الصبا كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبا لنا كائنة حال كونها راجعة ولعل للترجي اي انشائه ولا تدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى ؛ فلم يستجبه عند ذاك مجيب ؛ فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة ؛ لعل ابي المغوار منك قريب ؛ واجيب عنه بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال الله في شرحه يعني انه وقع مجروراً في موضع آخر فالشاعر حكاه على

الحروف المشبهة بالفعل واحكامها

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

ماكان عليه او كان اشهر ذلك لرجل بابي المغوار بالياء فيجب ان يحكي في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المص بما ذكر من التاويل ان هذا البيت يحتمل ان لايكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعد ما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة و لما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعند بعضهم اي المغيرة منا وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو وما جاءني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بهذه غير فصيح واما معها ففصيح سطر وفي كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب فمراد النحاة بالجمع ههنا ان لايكون لاحد الشيئين او الاشياء كما كانت او واما وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الآخر فالواو للجمع مطلقا لاترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان لاطلاقها اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفاء للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مقرونة بمهلة وتراخ وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى يجب بما اقتضاه ضمها الجزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه

اى تنوع معطوفها ليفيد اى العطف بها قوة فى المعطوف او ضعفا فيه اى ليدل عليها حتى تميز
الجزء بالقوة والضعف عن الكل فصار كانه غيره فصلح لان تجعل غاية وانتهاء الفعل المتعلق بالكل ودل
انتهاء الفعل اليه على شموله جميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق
بين ثم وحتى بعد اشتراكهما فى الترتيب مع المهلة من جهتين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من
متبوعه ولا يشترط ذلك فى ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة فى ثم انما هى بحسب الخارج نحو جاءنى زيد ثم عمرو
وفى حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ويتعلق بعد التعلق
بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج فى اثناء سائر الناس وهكذا المناسب فى الذهن تقدم
قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان فى البعض لا دخات على عكس ذلك ومع هذا يصح ان يقع
قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشئ
كذلك الانتهاء بالملاقى للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقولك نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول
النوم لجميع اجزاء الليلة وكذلك استعملت حتى الجارة فى المعنيين جميعا الا انه لم يات فى العاطفة مايلاقى
الجزء الاخير فان الاصل حتى ان تكون جارة لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة
واذا كانت محمولة عليها لم يستعملوها فى معنييها جميعا ليبقى للاصل على الفرع مزية وانما استعملوها فى اظهر
معنييها وهو كون مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء فى تعلق الحكم اعرف فى العقل واكثر فى الوجود من اتحاد
المجاورين هكذا فى بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه فعدم الحاجة
الى ان يقع الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور ايضا كما وقع فى بعض الحواشى

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

واو واِمّا وأَمْ كلٌّ من هذه الحروف الثلثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين او الامور حال كون ذلك لاحد منهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في شك ولا تطع منهم آثما او كفورا لكلٍّ من الامرين لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي لا من كلمة او وأَمْ المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين والمستوي الآخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستوين عند المتكلم لطلب التعيين من المخاطب ومن ثمه اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستوين والآخر الهمزة بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب أرأيت زيدا ام عمرا فان المستوين فيه زيد وعمرو واحدهما وان ولي ام لكن الآخر لم يل الهمزة بل انما اختاره المص والمنقول عن سيبويه ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رايت ام عمرا احسن وافصح ومن ثم يكون تركيب أرأيت زيدا ام عمرا احسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الترجمة الشريفة انه وجد في بعض نسخ الكافية المقروة على المص وعليه خطه هكذا يليها احد المستوين والآخر الهمزة على الافصح ومن ثم ضعف ارايت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المص ههنا لا يخلو عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثمه اي من اجل ذكر بعينه كان جوابها اي جواب ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين لان السوال عنه دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو واجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابها بلا ونعم

الحروف
حروف العاطفة معانيها
واحكامها

لان المقصود بالسؤال ان احدهما على التعيين جاءك ولا وقد يجاب بنفي كليهما لاحتمال الخطأ في

اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه ثم في الموضعين امر واحد لكنه لما كان مشتملا على شرطين

لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما آخر وجعلها اشارة في كل موضع

الى شرط آخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام وعطف قوله كان

جوابها بالتعيين على قوله لم يجز وتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف والنشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى

وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر

مثل قولك انها لابل ام شاء اي ان القطيعة التي اراها لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست

بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاء او شيء آخر فاستفهمت عنها بقولك ام شاء اي

بل هي شاء واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو اي بل اعمرو حين تقصد الاضراب عن الاستفهام

الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف

شيء على آخر بأما يلزم ان يصدر المعطوف عليه اولا بأما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد و

اما عمرو وليعلم من اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة معها او يعني اذا عطف شيء على آخر

باو يجوز ان يصدر المعطوف عليه باما نحو جاءني اما زيد او عمرو ولكن لا يجب نحو جاءني زيد او عمرو وذهب

بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة لانها لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا يدخل عليها الواو

العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون احدهما لغوا والجواب عن

الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه على الشك في اول الكلام

الحروف العاطفة معانيها واحكامها

كما عرفت ومعنى الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى واما الثانية لعطف
ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا لغو فلا وبل ولكن هذه الحروف الثلثة لاحدهما معينا
اى لنسبة الحكم الى احد من الامرين المعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفى الحكم الثابت للمعطوف عليه
عن المعطوف فالحكم ههنا المعطوف عليه لا المعطوف نحو جاءنى زيد لا عمرو فحكم المجئ فيه لزيد لا لعمرو وكلمة بل
بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جاءنى زيد بل عمرو اى بل جاءنى عمرو فحكم
المجئ فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه فكانه لم يحكم
عليه بشئ لا بالمجئ ولا بعدمه والاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ولهذا صرف عنه
بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفى نحو ما جاءنى زيد بل عمرو ففيه خلاف فذهب بعضهم الى ان كلمة بل
لصرف الحكم المنفى من المعطوف عليه الى المعطوف اى بل جاءنى عمرو والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه
وبعضهم الى انها تثبت الحكم المنفى عن المعطوف عليه للمعطوف والمعطوف عليه فى حكم المسكوت عنه
او الحكم منفى عنه فمعنى ما جاءنى زيد بل عمرو بل جاءنى عمرو وزيد اما فى حكم المسكوت عنه او المجئ منفى
عنه ولكن لازمة للنفى اى غير مستعملة بدونه فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهى نقيضة لا فتكون
لايجاب ما نفى عن الاول فتكون لازمة لنفى الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اى قام عمرو وان
كانت لعطف الجملة على الجملة فهى نظيرة بل فى مجيئها بعد النفى والاثبات فبعد النفى لاثبات ما بعدها
وبعد الاثبات لنفى ما بعدها نحو جاءنى زيد لكن عمرو لم يجئ وما جاءنى زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير
غير مستعملة بدون النفى حروف التنبيه الا واما وها تصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب

الحروف
حروف التنبيه الفاظها واحكامها

عن شيءٍ مما يُلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واَمَا زيدٌ قائم وها زيدٌ قائم وتدخل ها

خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معانيها الا

بها نحو هذا وهاتا وهاتان وهذان وهؤلاء حروف النداء يا اعمها استعمالا لانها تستعمل لنداء القريب

البعيد وايا وهيا للبعيد واي بفتح الهمزة وسكون الياء والهمزة للقريب وكانه اراد بالقريب مايعدا

البعيد فيدخل فيه المتوسط ايضا فان القريب ينقسم الى قريب متصف باصل القرب من غير زيادة

وله كلمة اي والى اقرب متصف بزيادة القرب له الهمزة بخلاف البعيد فانه لم يذكر له مرتبتان

فالقريب بالمعنى المقابل للاقرب هو المتوسط بين كمال البعد وكمال القرب حروف الايجاب نعم و

بلى واي بكسر الهمزة وسكون الياء واجل وجير وانّ بكسر الهمزة وفتح النون المشددة

ومن بيان معاني تلك الحروف يتبين وجه تسميتها بحروف الايجاب فنعم مقررة لما سبقها

اي محققة لمضمونه استفهاما كان او خبرا نفيا في جواب اقام زيد بمعنى قام زيد وفي

جواب لم يقم زيد بمعنى لم يقم زيد وبلى في جواب الم يقم زيد بمعنى قام زيد فمعنى بلى

في جواب الست بربكم انت ربنا ولو قيل في موضع بلى ههنا نعم لكان كفرا فان

معناه ح لست بربنا وقيل يجوز استعمال نعم ههنا بجعلها تصديقا للاثبات المستفاد

من انكار النفي وقد اشتهر هذا في العرف فلو قال احد يا زيد اليس لي عليك الف درهم

وقال زيد نعم يكون اقرارا او تقوم مقام بلى لتقرير الاثبات بعد النفي وبلى مختصة

بايجاب النفي يعني تنقض النفي المتقدم وتجعله ايجابا سواء كان ذلك النفي مجردا

الحروف
حروف النداء والايجاب
احكامها

عن الاستفهام نحو بلیٰ فی جواب من قال ماقام زید ای قد قام او مقرونا به فهی اذن لنقض النفی الذی بعد ذلک الاستفهام کقوله تعالیٰ اَلَستُ بِرَبِّکُم قالوا بلیٰ ای بلیٰ انت ربنا وقد جاء علی سبیل الشذوذ لتصدیق الایجاب کما تقول فی جواب اقام زید بلیٰ قام زید وای اثبات بعد الاستفهام لاشک فی غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذکر بعضهم انها تجیٔ لتصدیق الخبر ایضا وذکر ابن مالک ان ای بمعنی نعم وهذا مخالف لماذکره المصنف ویلزمها القسم ای لاتستعمل الا مع القسم من غیر ذکر فعل القسم فلایقال اقسمت ای وربی ولایکون المقسم به الا الرب والله ولعمری تقول ای والله وای وربی وای لعمری واجل وجیر بالکسر والفتح وان تصدیق للمخبر وفی بعض النسخ تصدیق للخبر کقولک اجل او جیر او ان للمخبر قد اتاک زید او لم یاتک ای قد اتی اولم یات وقد جاء ان لتصدیق الدعاء ایضا نحو قول ابن الزبیر لمن قال لعن الله ناقة حملتنی الیک ان وراکبها ای لعن الله تلک الناقة وراکبها وجاء بعد الاستفهام ایضا فی قول الشاعر شعر

لیت شعری هل للمحب شفاء ✽ من جوی حبهن ان اللقاء ✽ ای نعم اللقاء شفاء للمحب فمجیئها فی هذین الموضعین خلاف ماذکره المصنف من کونها تصدیقا للمخبر حروف الزیادة وانما سمیت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا انها لاتقع الا زائدة ومعنی کونها زائدة ان اصل المعنی بدونها لایختل لا انها لافائدة لها اصلا فان لها فوائد فی کلام العرب اما معنویة و اما لفظیة فالمعنویة تاکید المعنی کما فی من الاستغراقیة والباء فی خبر ما ولیس اما الفائدة اللفظیة

الحروف

حروف الزیادة والفاظها واحکامها

فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيئا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك لا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء لا سيما في كلام الباري سبحانه إن وأن مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فإن بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما إن رأيت زيدا اي ما رأيت زيدا وقلت اي زيادة إن مع ما المصدرية نحو انتظرني ما إن جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما إن قام زيد قمت وأن بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما أن جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله أن لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو ع كأن ظبية تعطو الى ناضر السلم + على تقدير رواية ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع أي نحو أيا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع أين نحو أين ما تجلس اجلس ومع إن نحو إما ترين من البشر احدا حال كون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات شرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم وأيما الأجلين قضيت وقيل ما فيها كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد

الحرف حروف الزيادة والفاظها و احكامها

ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك اى ان تسجد قلت زيادة
لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر فى زيادتها التنبيه
على جلاء القضية بحيث تستغنى عن القسم فتبرز لذلك فى صورة نفى القسم وشذت
زيادتها مع المضاف كقوله ع فى بئر لا حور سرى وما شعر * اى فى بئر حور والحور
الهلكة جمع حائر اى هالك من حار اى هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها
مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها حرفا التفسير اى فى تفسير كل
مبهم من المفرد نحو جاءنى زيد اى ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اى مات

الحروف
حرفا التفسير الفاظهما واحكامهما

وان وهى اى ان مختصة بما فى معنى القول اى بفعل متقرر فى معنى القول تقرر
المظروف فى الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول ولا بعد ما ليس فى
معنى القول فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤد معناه
نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله ان يا ابراهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر
اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ايت اى كتبت
اليه شيئا هو ايت فان حرف دال على ان ايت تفسير للمفعول به المقدر لكتبت
وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتنى به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا
الله تفسير للضمير فى به وفى امرت معنى القول وليس تفسيرا لما فى قوله ما امرتنى لانه
مفعول لصريح القول وقد تفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى

حروف المصدر والتحضيض واحكامها

أليك ما يوحى أن اقذفيه فقوله أن اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لا أوحينا خروجها عن المصدرية وأنْ المفتوحة المخففة وأنّ المفتوحة المشددة فالاولان اي ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اي للجملة الفعلية اي تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تأويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اي برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبني ان خرجت اي خروجك واختصاصها المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضي وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وأنّ المفتوحة المشددة للاسمية اي للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انما تعمل في جزئيها وتجعلها في تأويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبني انك قائم اي قيامك او ما في معناه نحو اعجبني ان زيدا اخوك اي اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبني ان هذا زيد اي كونه زيدا حروف التحضيض هلّا والّا مشددتين ولولا ولوما لها صدر الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فتصدر لتدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض

في الماضي الذي قد فات إلا أنها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على أنه ترك في
الماضي شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكأنها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات

الحروف — حرف التوقع وحرفا الاستفهام

حرف التوقع والتقريب قد سميت بهما لمجيئها لهما فإن هذه الحروف إذا دخلت
على الماضي أو المضارع فلا بد فيهما من معنى التحقيق ثم إنه يضاف في بعض المواضع إلى
هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع أي يكون مصدره متوقعا للمخاطب
وإيقاعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الأمير قد ركب أي حصل عن قريب ما أنت
متوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيها إذن ثلثة معان مجتمعة التحقيق والتوقع
والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب من غير توقع كما تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع
ركوبه وهي في المضارع المجرد عن ناصب وجازم وحرف تنفيس للتقليل أي يضاف إلى
التحقيق في الأغلب التقليل نحو إن الكذوب قد يصدق وقد تستعمل للتحقيق مجردا عن معنى
التقليل نحو قد نرى تقلب وجهك في السماء ويجوز الفصل بينها وبين الفعل بالقسم نحو قد
والله أحسنت وقد لعمري بت ساهرا حرفا الاستفهام الهمزة وهل لهما صدر الكلام لا يتقدمهما
ما في حيزهما لدلالتهما على أحد أنواع الكلام كما مر وتدخلان على الاسمية والفعلية تقول في
الاسمية أزيد قائم وفي الفعلية أقام عمرو وكذلك هل تقول فيهما هل زيد قائم وهل قام
عمرو إلا أن الهمزة تدخل على كل اسمية سواء كان الخبر فيها اسما أو فعلا بخلاف هل فإنها
لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام إلا على الشذوذ وذلك لأن أصلها أن

تكون بمعنى قد كما جاءت على الاصل فى قوله تعالى هل اتى على الانسان اى قد اتى فلما
كان اصلها قد وهى من لوازم الافعال فان رأت فعلا فى حيزها تذكرت عهودا بالحمى وحنت
الى الالف المألوف وعانقته وان لم تره فى حيزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا اى
التصرف فيها باعتبار استعمالها فى مواضع استعمالاتها اكثر من التصرف فى هل تقول ازيدا
ضربت بادخال الهمزة على الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زيدا ضربت لما عرفت وتقول
اتضرب زيدا وهو اخوك باستعمال الهمزة لاثبات ما دخلت عليه على وجه الانكار دون هل تضرب
زيدا لان المستفهم عنه فى مثل هذا الموضع محذوف بالحقيقة لان اصله اترضى بضربك زيدا وهو غير
مستحسن منك وهل ضعيف فى الاستفهام فلا يحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قوية فيه وتقول
ازيد عندك ام عمرو بجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرين
تعدد المستفهم عنه فاستعمال الهمزة التى هى الاصل فى باب الاستفهام والاقوى فيه انسب و
اليق وتقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه فى صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب
عن السؤال الاول واستيناف سوال آخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام
عمرو فى تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وافمن كان واومن كان
بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع الهمزة

الحروف
حروف الشرط الفاظها و احكامها

ومن تصرفها حروف الشرط ان ولو واما لما صدر الكلام لما مر فان للاستقبال
وان دخلت على الماضى ولو عكسه يعنى للماضى وان دخلت على المستقبل وفى بعض النسخ

المرصد
حروف الشرط واحكام ان ولو

فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه أنّ إن للاستقبال سواء دخلت على المضارع او الماضي
نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى المثال الاول
يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للماضي على
ايهما دخلت نحو لو ضربت ضربت ولو تضرب ضربت بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي
في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد تستعمل كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة
مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وهذا لازم معناه فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر آخر مقدر فيه و
ما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به فيه
فاذا قلت مثلا لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول
المجيء مقدرا فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام سببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم و
استعمال لو بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء
اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا
تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا
الاستعمال توهم البعض ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكسه المشهور ولم يدر ان
ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول
وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين معلومين للآخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك

استدلال فانک اذا قلت لو جئتنی لاکرمتک لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجیٔ من انتفاء الاکرام کیف وکلا الانتفائین معلوم لہ بل قصدت اعلامہ بان انتفاء الاکرام مستند الی انتفاء المجیٔ ولہا استعمال ثالث وہو ان یقصد بیان استمرار شیٔ فیربط ذلک الشیٔ بابعد النقیضین عنہ کقولک لو اہاننی لاکرمتہ لبیان استمرار وجود الاکرام فانہ اذا استلزمت الاہانۃ الاکرام فکیف لا یستلزم الاکرامُ الاکرامَ ویتلزمان ای ان ولو الفعل لفظا کما مر من الامثلۃ او تقدیرا نحو قولہ تعالی وَاِنْ اَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِکِیْنَ اسْتَجَارَکَ وَلَوْ اَنْتُمْ تَمْلِکُوْنَ الخ وان استجارک احد ولو تملکون انتم فاحدٌ وانتم مرفوعان بانہما فاعلان لفعلین محذوفین یفسرہما الظاہر اما احدٌ فظاہر واما انتم فلانہ کان ضمیرًا مستترًا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزًا ولیس تاکیدًا الفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل وحدہ ومن ثم ای ومن اجل لزوم الفعل بعدہما قیل بعد لو المحذوف فعلہا انک بالفتح لا بالکسر لانہ ای انّ مع معمولیہ فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلیۃ ہو انّ المفتوحۃ لا المکسورۃ وقیل انطلقت بالفعل ای بصیغۃ الفعل موضع منطلق ای فی موضع یلیق ان یقع فیہ منطلق لان الاصل فی خبر ان ہو الافراد لیکون الفعل المذکور موضع اسم الفاعل کالعوض من الفعل المحذوف فیق لو انک انطلقت ولا یقال لو انک منطلق وانما قال کالعوض لان الفعل المقدر لابد لہ من مفسر وانّ لکونہا دالۃ علی معنی التحقیق والثبوت تدل علی معنی ثبت المقدر ہہنا فہو عوض عنہ من حیث المعنی والفعل

المحروف
حروف الشرط واحکام
ان ولو

الواقع خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شيء منها عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض هذا

اذا كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل من مصدره وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل

منه جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبرا لتعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى

ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا يوضع فعله في موضعه واذا

تقدم القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح ترك في لكونه ظرف زمان

واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم

ان يكون الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنى ليكون على وجه لا تعمل فيه ادوات الشرط

فيطابق اي الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب

للقسم فقط لفظا لا للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى

فهو جواب للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني

مثال للماضي لفظا او ان لم تأتني مثال للماضي معنى لاكرمتك وان توسط اي القسم

بين اجزاء الكلام بتقديم الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى

الشرط وان يلغى القسم ويعتبر الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى

الشرط ويعتبر القسم كقولك انا والله ان تأتني اتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم

غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف

وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم

الحروف

حروف الشرط واحكام القسم

حروف الشرط وتقدير القسم بيان

على غير ترتيب اللف باعتبار جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان اتيتني والله لاتينك وانما
اورد في هذا المثال الشرط بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى اشتراط المضي
في الشرط في صورة اعتبار القسم على تقدير توسطه كاشتراطه على تقدير التقديم فعلى المعنى
الاول هذا مثال لتقديم الشرط وجواز اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف
وعلى المعنى الثاني مثال لتقديم الشرط وجواز الغاية فالنشر بالاعتبار الاول على ترتيب اللف
وبالاعتبار الثاني على غير ترتيبه حتى كل من المثالين يقع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه
بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه اولى وعلى تقدير الحمل عليه وان كان رعاية كون النشر على
ترتيب اللف يقتضي تقديم المثال الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل به بقدر الامكان
على تقدير تقدم القسمين على نشريهما من حيث مثاليهما وتقديره اي القسم كاللفظ اي كالملفوظ به ومقدره
كملفوظه في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعده المضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى
لئن اخرجوا لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه
لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به اي لا يخرجوا وكذا قوله وان اطعتموهم
انكم لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم فانه لو كان
جزاء الشرط لزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء الشرط يجب فيها الفاء
واما للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته
واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب

بواسطة القرائن وقد جاءت للاستيناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما الواقعة فى اوائل
الكتب ومتى كانت لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور
ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين فى قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه فان ما يقابل اما المذكورة ههنا غير مذكور لكنه مقدر يعنى واما الذين
ليس فى قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليها المتشابهات والحكم بان كلمة اما
للشرط لزوم الفاء فى جوابها وشبهه الاول بالثانى والتزم حذف فعلها الذى هو الشرط
وعوض بينها اى بين اما وبين فائها الواقعة فى جزائها جزء مما فى حيزها اى حيز فائها
او حيز اما لان حيز الفاء ايضا حيزها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا لما
وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اى تعويضا مطلقا غير مقيد بحال تجويز تقديم
ذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه لاما خاصية جواز التقديم
لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد هو اى ما وقع بينها وبين فائها معمول الشرط
المحذوف مطلقا اى معموليه مطلقة غير مقيدة بحال تجويز التقديم وعدمه مثل اما
يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول مهما يكن من شئ فزيد منطلق
يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذى هو يكن من شئ واقيم اما مقام مهما وتوسط يوم الجمعة بين
اما وفائها لئلا يلزم توالى حرفى الشرط والجزاء فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على
المذهب الثانى فتقديره مهما يكن من شئ يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط فلما

الحروف
حروف الشرط وحكم
اما

منت فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم اصلا

وقيل والقائل المازني اذا كان ما يتوسط بين اما والفاء انما جاز التقديم على الفاء مع قطع

النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ان يكون المتوسط جزء الجزاء اقدم

على الفاء وهذا اى وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم اليها مانع آخر

مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها فمن قبيل القسم

الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف وهذا القائل ميز بين ان لا يكون

وراء الفاء مانع آخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع عن الاول دون الثاني

هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعدما منصوبا واما اذا كان مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على

المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد

بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد فمنطلق فارتفاع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب

الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اى فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد

فمنطلق فزيد فاعل الفعل المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق بصيغة

الفعل الغائب المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره

على تقدير النصب بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون

يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما

زيدا فمنطلق بالنصب بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة

الحروف

حروف الشرط وحكمها

فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول للغائب مع عدم جوازهما بلا خلاف وانما مثل المصنف بما تكون الواسطة بين اما وفائها منصوبة لظهور امثلة كونها مرفوعة لكثرتها

حروف الردع وتاء التأنيث وحكمها

حروف الردع كلا الردع هو الزجر والمنع تقول لشخص فلان يبغضك فيقول كلا ردعا لك اى ليس الامر كما تقول وقد يجئ بعد الطلب لنفى اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اى لا اجاب الى ذلك وقد جاء اى كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم مبنى لكون لفظه كلفظة كلا الذى هو حرف ولمناسبة معناه لمعناه لانك تردع المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بالحرفية اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود به تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم يخرجه ذلك عن الحرفية تاء التانيث الساكنة لا المتحركة لانها مختصة بالاسم تلحق الفعل الماضى لتكون من اول الامر علامة لتانيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما وليته لانها كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اى المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقى فمخير اى فانت مخير بين الحاق تاء التانيث وبين عدمه وفهو اى الحاق تاء التانيث مخير فيه على الحذف والايصال وهذه المسألة قد تقدمت الا انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها من احكام تاء التانيث واما الحاق علامة

التثنية والجمعين اى جمعى المذكر والمؤنث فى مثل قاما الزيدان وقاموا الزيدون وقمن النساء
فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه الى علامة التانيث وان
تانيثه قد يكون معنويا وسماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية الظهور واذا الحقت
على ضعفها فليست بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هى حروف
اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التانيث وفى شرح الرضى هذا
ما قال النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة فى مثل هذا
الابدال تامر فى بدل الكل من الكل او تكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مهتما
التنوين هو فى الاصل مصدر نونته اى ادخلته نونا فسمى ما به ينون الشئ اعنى النون تنوينا
اشعارا بحدوثه وعروضه لما فى المصدر من معنى الحدوث ولهذا سمى سيبويه المصدر حدثا
وهى فى الاصطلاح نون ساكنة اى بذاتها فلا تضرها الحركة العارضة مثل عاد ن الاولى
وهى شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اى آخر
الكلمة فان هذه اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر
ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من متابعتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شئ وههنا الحركة
متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هى الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة
قلت المتبادر من الآخر الحرف الآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم فى الفعل لا لتاكيد
الفعل فخرج به نون التاكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون فى نحو يا رجل انطلق

الحروف
التنوين وتعريفه
وحكمه

فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليست نون قطلق تابعة لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على الامكنية الكلمة اي كون الاسم لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف وحينئذ لا يتصور معنا في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين نحو صه اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو رب احمد وابراهيم فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذ جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت بعدها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا تبقى الكلمة ناقصة وكذلك حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم فوق بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون جمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيه ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كان للتمكن لزال للعلتين العلمية والتانيث والظاهر انه ليس بتنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مساعدة المعنى

المحروف التنوين وبيان اقسامه

ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها تصلح
مناسبة لمحل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق آخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد
لانه حرف يسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما
اعتبروا ما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان للحروف والكلمات الواقعة في اثنائها
جائز ابل واقعا كما تشاهد من اصحاب الغناء لان محل التغني به انما هو الآخر لئلا يختل سلك النظم
بتخلله بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يخل بفهم المعاني وهو اما يلحق القافية المطلقة
وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحدا من الالف والواو والياء وسميت هذه
الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت باستدادها ولحوق النون بهذه القافية انما
يكون بابدال حروف الاطلاق بها كما في قول الشاعر + اقلي اللوم عاذل والعتابن + وقولي
ان اصبت لقد اصابن + فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن
الالف عند التغني نون التنوين واما يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا
كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من
اشباعها حروف الاطلاق ليتيسر امتداد الصوت كقول الشاعر شعر وقاتم الاعماق خاوي
المخترقن + مشتبه الاعلام لماع الخفقن + فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة
ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن
والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد تجاوز

الحرف
التنوين وبيان
اقسامه

البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عن المقطع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوعة لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني ففي عد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبر فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الأُخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل

ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم آخر نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والآخر مضاف اليه فيطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جاءني رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد و حكم الابنة حكم الابن في جميع ما ذكرنا الا في حذف همزتها فانها لا تحذف حيثما كانت لئلا يلتبس ببنت في مثل هذه هند ابنة عاصم

الحروف نون التاكيد وبيان قسميها

نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة لانها مبنية والاصل في البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتح مع غير الالف اي غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اي الالف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو

الحروف
نون التاكيد اختصاصها ولزومها

اضربان فانما تكسر تشبيها فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربنّ بالتشديد والنهى نحو لا تضربنّ والاستفهام مثل هل تضربن والتمنى نحو ليتك تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا والقسم نحو والله لافعلن بالتخفيف والتشديد فى جميع هذه الامثلة وانما اختصت هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلّت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا تشبيها له بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جوابه المثبت لان القسم محل التاكيد فكره ان يؤكد والفعل باء منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد وبما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جائز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد والحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصد من غير هو وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة وقبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين او لثقل الياء

بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة
وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا
ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث
اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في المثنى اضربانّ باثبات الالف لئلا
يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون الجمع وقبل نون التاكيد
لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم
التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله
مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي النون الثقيلة والخفيفة في غيرهما
اي غير التثنية وجمع المؤنث مع الضمير البارز اي واو جمع المذكر وياء المخاطبة كالمنفصل اي
كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من
حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا وغرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الاواخر
عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما
على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنث
نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع
الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذفت في نحو اغزوا
الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء كما حذفت في اغزي الجيش

الحروف
نون التاكيد واحكام
قسمنها

وارمي الترضي وتضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما ضممتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل و

تكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل فان لم يكن اي الضمير

البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصل اي فالنون كالكلمة المتصلة ويعني

بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا

ومن ثمة اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترين

في هل ترى كما يقال تريان هذا مثال لغير البارز الذي تحركت لامه بالفتح كما تفتح مع المتصل

وهل ترون في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في

لم تروا القوم هذا مثال لما فيه ضمير بارز بضم لاجل النون وهل ترين في هل ترين باثبات

الياء وكسرها كما يقال لم تري الناس هذا مثال لما فيه بارز بكسر لاجل النون واغزون عطف على

هل ترين لا على ترين اي ومن ثمة قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما ترد مع ضمير التثنية في اغزوا

واغزن في اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن في اغزي بحذف

الياء المكسور ما قبلها كاغزي القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب تصريفها الواقع في كتب التصريف

بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه

والنون المخففة تحذف للساكن اي لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفي بعض النسخ للساكنين اي

لالتقاء الساكنين كقول الشاعر شعر لا تهين الفقير علك ان ❊ تركع يوما والدهر قد رفعه ❊

اي لا تهينن حذفت النون المخففة لالتقائها اللام الساكنة التي بعدها وابقيت فتحة ما قبلها لتدل عليها

المحرف
نون التاكيد واحكام
قسميها

وإلا لكان لو اوجب أن يقال اضربن الفقير ولم يحركوها كما يحرك التنوين فرقا بينهما وإنما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون الاسم أصلا والفعل فرعا وتحذف الف النون المخففة في حال الوقف على ما لحقته تخفيفا إذا ضم أو كسر ما قبلها كما يحذف التنوين ولذلك يرد ما حذف لأجل المخففة كما إذا ألحقت المخففة باغزوا واغزي وقلت اغزن واغزن بحذف الواو والياء فإذا وقفت عليهما وجب أن ترد المحذوف وقلت اغزوا واغزي بخلاف التنوين فإنه لا يرد ما حذف لأجله لأن التنوين لازم في الوصل والمخففة ليست بلازمة فجعل للازم مزية بإبقاء أثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب ألفا كقولك في اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فإن التنوين إذا انفتح ما قبله انقلب ألفا وإذا انضم أو انكسر يحذف نحو اصبت خيرا واصابني خير وختم لي بخير اللهم اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا من تبعة شرور ناصية او اجعل نونات نقائصنا خفيفة كانت او ثقيلة في مواقف الندامة منقلبة بألف آداب عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمة شفاعته في محو أرقام الضلالات كافية وحسن مغفرة أسقام الجهالات شافية وعلى آله وأصحابه وعلى من تبعهم من زمرة أحبابه قد استراح من كد الانتقاض لنقل هذا الشرح من السواد إلى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامي وفقه الله سبحانه في لطائف جوده للاعراض عن مطالبة الاعواض والاغراض ضحوة السبت الحادي عشر من رمضان المنتظم في سلك شهور سنة سبع وتسعين وثمانمائة

تمت

الحمد لله كما ينبغي على استتباب طبع هذا الكتاب مرة ثانية وصل على النبي صاحب فصل الخطاب وعلى آله وصحبه إلى يوم الحساب معلومة متانته في المطبع المصطفائي الواقع في محمود نگر من محلات اللكنو أوائل رجب المرجب من شهور سنة ألف ومائتين وثلث من هجرة النبي الأمين
هالكان تحت إدارة العبد المحتاج إلى رحمة الرب الغني المنان محمد عبد الواحد خان بن محمد مصطفى خان غفر لهما الله الغفار الرحمن

الحروف
نون التاكيد وقلب المخففة الفا